عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

العلاقات الأمريكية . الفرنسية
2001 . 2006

صبح خميس أحمد المصري

رسالة ماجستير

القدس . فلسطين

1428هـ/2007م

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

العلاقات الأمريكية . الفرنسية
2001 . 2006

صبح خميس أحمد المصري

رسالة ماجستير

القدس . فلسطين

1428هـ/2007م

العلاقات الأمريكية – الفرنسية
2001-2006

العلاقات الأمريكية – الفرنسية
2006-2001

إعداد:

صبح خميس أحمد المصري

(فلسطين) جامعة الأزهر بكالوريوس تاريخ

المشرف الرئيس : د.عبد الناصر سرور

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في (الدراسات الأمريكية) من برنامج الدراسات الإقليمية / معهد الدراسات الإقليمية / جامعة القدس

1428 هـ / 2007 م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

دراسات أمريكية/معهد الدراسات الإقليمية

إجازة الرسالة

العلاقات الأمريكية – الفرنسية
2006-2001

اسم الطالب : صبح خميس أحمد المصري

الرقم الجامعي : 20512371

المشرف : د. عبد الناصر سرور

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 31 / 07 / 2007 م من لجنة المناقشة المدرجة أسمائهم و تواقيعهم :

١. رئيس لجنة المناقشة : د. عبد الناصر سرور التوقيع :
٢. ممتحنًا خارجيًا: د. أكرم أبو خوصة التوقيع :
٣. ممتحنًا داخليًا : د. إبراهيم المصري التوقيع :

القدس . فلسطين

1428 هـ/2007 م

إقرار :

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وإنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:

صبح خميس أحمد المصري

التاريخ: 2007/07/31

شكر وعرفان

الحمد لله سبحانه وتعالى الذي أتم نعمته علي ووفقني في إنجاز هذه الرسالة .

أعرب عن شكري وتقديري لأستاذي الجليل د. عبد الناصر سرور أستاذ العلاقات الدولية المساعد في جامعة الأقصى، الذي أشرف على هذه الدراسة، والذي أحاطني برعايته وتشجيعه الدائمين على المضي قدماً وبخطى واسعة في إعداد الدراسة، ومتابعته الدقيقة لكل مراحلها.

كما أشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة :

الدكتور . أكرم أبو خوصة
والدكتور . إبراهيم المصري

على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة

وإني أتوجه بالشكر والتقدير إلى من تفضل بمراجعة هذه الدراسة ، كذلك لا يفوتني إلا الاعتراف بفضل زوجتي التي تشاركني رحلة الحياة. وأشكر عموماً كل من تفضل بمساعدتي بأي جهد في سبيل إتمام هذه الرسالة وكل من أسهم في إخراجها على نحو ما انتهت إليه.

التعريفات

التحالف: حلف علني أو سري بين دولتين أو أكثر يتضمن تعهداً متبادلاً لكل منهما بتقديم الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي والدبلوماسي حسب الحاجة أو ما ينص عليه الاتفاق.

حرب الخليج الثانية: حرب نشبت بين العراق والدول المتحالفة ضده بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، لإخراج القوات العراقية من الكويت عام 1991 .

سياسة الاحتواء: سياسة تبنتها إدارة الرئيس الأمريكي هاري ترومان (1945–1951) وسعت إلى بناء قواعد قوية في أرجاء العالم بهدف احتواء وحصر النفوذ الشيوعي في حدود الدول الشيوعية، والحيلولة دون وقوع أوروبا الغربية أو دول العالم النامي تحت هذا النفوذ.

مؤتمر مدريد للسلام : مؤتمر دولي بدأ أعماله في العاصمة الاسبانية مدريد بتاريخ 1991/10/30 لمدة يومين بهدف إحلال السلام في الشرق الأوسط، ويعتبر خطوة أولى للتصالح بين العرب والإسرائيليين.

مفهوم الأمن القومي : القدرة على حماية الدولة من الأخطار الداخلية والخارجية الطبيعية منها والمفتعلة، وإعداد الدولة وتجهيزها للتجاوز والتصدي لأي تهديد مستقبلي.

العلاقات الدولية: تشير إلى العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية والأيديولوجية والعسكرية على مستوى الدول، ومجموعات الدول، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، والشعوب التي تناضل من أجل الحرية .

الإستراتيجية : هي خطة لتحقيق أهداف معينة في مرحلة تاريخية كاملة، وتشتمل على تحديد الأهداف وتحديد للقوات الضاربة أو المنفذة، مع تميز ضرور ي بين الهدف والقوة اللازمة لبلوغه أو تحقيق ه بحسب الكفاءة والقدرة.

الدرع الصاروخي : يقصد فيه، بناء شبكات حماية مكونة من أنظمة صواريخ أرضية مستندة إلي نقاط ارتكاز جغرافية عدة، قادرة على إسقاط أي صاروخ بالسيتي عابر للقارات يستهدف الأراضي الأمريكية.

معاهدة .ABM : وتمت في عهد إدارة الرئيس الأمريكي نيكسون، وهي التحول إلى ترتيبات من خلال المفاوضات مع الاتحاد السوفيتي والتي تتيح فقط لكلا الطرفين نشر نظام دفاع صاروخي محدود جغرافياً، وبالتالي الحد من التغطية الممكنة لأي من الدولتين لجزء معين من الأراضي القومية للدولة الأخرى. وتم صياغة هذه الترتيبات في معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية المعروفة اختصاراً باسم(ايه. بي. ام) في الثامن والعشرين من مايو 1972. وقد حددت هذه المعاهدة في الأساس كلتا الدوليتين من نشر أنظمة دفاعية ضد هجمات صاروخية نووية باستخدام صواريخ باليستية طويلة المدى.

الاتحاد الأوروبي : ويطلق على دول غرب أوروبا، ويهدف إلى إيجاد التعامل الاقتصادي والسياسي بين أعضائه وهو يتكون من دول غرب أوروبا التي كانت تعرف سابقاً بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية التي تأسست في 1957.1958 وأعضاؤها الأصليون هم : فرنسا. بلجيكا. لكسمبورج وهولندا وإيطاليا . غرب ألمانيا، ثم لحق بهذه الدول المملكة المتحدة والدنمارك وايرلندا عام 1973 واليونان في 1981 ثم البرتغال واسبانيا في 1986 وألمانيا الشرقية عام 1990 والنمسا وفنلندا والسويد عام 1995.

الإقليمية : هي الهيئات الدائمة التي تضم في منطقة جغرافية معينة عددًا من الدول تجمع بينها روابط التجاور، والمصالح المشتركة، والتقارب الثقافي واللغوي والروحي، تتعاون جميعاً على حل ما قد ينشأ فيها من منازعات حلاً سلمياً وحماية مصالحها وتنمية علاقاتها الاقتصادية والثقافية.

السياسة الخارجية : هي إحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي. وتعتبر الدولة هي الوحدة الأساسية في المجتمع، وهي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تملكه من مبدأ السيادة والإمكانات المادية والعسكرية .

الملخص باللغة العربية

العلاقات الأمريكية الفرنسية

2006-2001

تهدف هذه الدراسة إلى تناول العلاقات الأمريكية . الفرنسية خلال الفترة 2001 . 2006 مع عدم استثناء مرحله التسعينات من القرن الماضي كمدخل تمهيدي للدراسة، كما تناولت الدراسة العلاقات الثنائية تجاه بعض القضايا الأوروبية، وتطرقت إلى العلاقات الأمريكية . الفرنسية في ضوء بعض القضايا ذات الطابع الأمني والاستراتيجي، وأخيراً، ركزت الدراسة على العلاقات الثنائية في ضوء بعض القضايا الشرق أوسطية.

هذا وقد استخدمت الدراسة منهج تحليل العلاقات السياسية الدولية في إطار نظرية التوازن،كما تم الاستعانة بمنهج صنع القرار في دراسة العلاقات الدولية، واستفادت الدراسة من منهج اقتراب النظام الدولي. وقام الباحث بتقسيم البحث إلى سبعة فصول شاملة المقدمة والاستنتاجات.

وخلصت الدراسة، إلى انه بالرغم من وجود بعض المواقف الخلافية بين الطرفين وخصوصاً تجاه المحكمة الجنائية الدولية، وبروتوكول كيوتو للتغيير المناخي والدرع الصاروخي وحرب العراق عام 2003 وتوسيع الإتحاد الأوروبي، إلا أنه في نهاية المطاف تماشت وسايرت السياسة الفرنسية وتوجهات السياسة الأمريكية بفعل بعض التأثيرات المتعلقة في بيئة فرنسا الداخلية وهيكل النظام الدولي مما أدى إلى محدودية دور فرنسا، بينما هناك العديد من القضايا التوافقية بين الطرفين، كالحرب على الإرهاب والحرب على أفغانستان والموقف تجاه الصراع العربي . الإسرائيلي وعملية السلام وكذلك تجاه سوريا ولبنان وتجاه حركتي حماس والجهاد الإسلامي والملف النووي الإيراني، في ضوء تلك القضايا، تقاربت وتداخلت العلاقات الأمريكية . الفرنسية إلى حدٍ كبير.

Abstract

The American-French Relations

2001 – 2006

The goal of this study is to tackle the relationships between the USA and France in the period between 2001 and 2006 without ignoring the period of the nineties as a preliminary entrance to the study. The study, too, takes the bilateral relations towards some European issues, and the relations between them in the light of security and strategic issues. Finally, it focuses upon the bilateral relations concerning the Middle Eastern issues.

The study uses the method of analyzing the political international relations in a frame of balanced theory, also, using the method of decision-making in studying and benefiting from the international system approach. The researcher divided the study into seven chapters including the introduction and the conclusions.

The study reveals that in spite of some differences between the USA and France such as the International Criminal Court, Kito Protocol for the climate changing, the missile armor, Iraq war 2003 and the enlargement of the European Union.

However, the political French attitude kept pace with the attitude of the USA, that was due to several reasons as the internal French affairs and the frame of the international system which limits the role of France. Even though, there were a lot of agreed stances as the war against terrorism, the war on Afghanistan, the position of the Arab-Israeli conflict and the peace process, also, the stance towards Syria, Lebanon, Hamas, Islamic Jihad and the Iranian nuclear file. In the light of the previous issues, the American-French relations were very close and interweaved to the extent of similarity.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
إقرار	أ
شكر وعرفان	ب
التعريفات	ج
الملخص باللغة العربية	و
الملخص باللغة الانجليزية Abstract	ز
قائمة المحتويات	ح
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة	**1 -6**
خلفية الدراسة	2
مشكلة الدراسة	3
مبررات الدراسة	3
أهداف الدراسة	4
أسئلة الدراسة/الفرضيات	4
حدود الدراسة	5
محددات الدراسة ومعوقاتها	5
منهجية الدراسة	6
الفصل الثاني : استعراض الأدبيات	**7-14**
مراجعة الكتب المتعلقة بالبحث	8
مراجعة الدراسات المتعلقة بالبحث	12
الخلاصة	14
الفصل الثالث : تطور العلاقات الأمريكية – الفرنسية :1990-2000 (مدخل تمهيدي).....	**15-45**
المقدمة	16
الحرب على العراق(حرب الخليج الثانية1991)	16
قضية الشرق الأوسط	25
المحكمة الجنائية الدولية	34
بروتوكول كيوتو للتغيير المناخي	39
الخلاصة	44

الفصل الرابع : العلاقات الأمريكية الفرنسية تجاه قضايا أوروبية.....	**46-74**
✠ المقدمة	**47**
✠ المشاريع العسكرية الأوروبية	**47**
✠ نظام الدرع الأمريكي المضاد للصواريخ	**59**
✠ توسيع الإتحاد الأوروبي	**67**
✠ الخلاصة	**73**
الفصل الخامس : العلاقات الثنائية تجاه قضايا أمنية وإستراتيجية.....	**75-100**
✠ المقدمة	**76**
✠ الحرب على الإرهاب	**76**
✠ الحرب على أفغانستان	**86**
✠ بوش وعقيدة الحرب الاستباقية	**92**
✠ الخلاصة	**100**
الفصل السادس : العلاقات الأمريكية – الفرنسية في ضوء قضايا شرق أوسطية.....	**101-143**
✠ المقدمة	**102**
✠ الحرب على العراق عام 2003	**102**
✠ الصراع العربي الإسرائيلي والعملية السلمية	**112**
✠ الموقف الأمريكي والفرنسي تجاه الوجود السوري في لبنان وقرار (1559)	**119**
✠ الموقف الأمريكي والفرنسي تجاه حركتي حماس والجهاد الإسلامي	**126**
✠ الملف النووي الإيراني	**132**
الفصل السابع : استنتاجات الدراسة	**144-150**
بيبليوغرافيا	**151-169**
✠ الكتب بالعربية	**151**
✠ الدوريات	**155**
✠ الكتب الأجنبية Foreign Books	**161**
✠ المقالات الأجنبية Articles	**163**

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

1-1 خلفية الدراسة:

تسعى الدول في ضوء علاقاتها الثنائية إلى إحداث تأثير وتفاعل متبادل فيما بينها، وتشتمل عملية التأثير: الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأمنية؛ فظاهرة العلاقات الدولية ترتبط بالقرارات والأفعال وردود الأفعال، وأنماط التفاعل الناتجة عنها، وترتبط بطبيعة الأهداف والأدوات، بحيث يسعى كل طرف إلى تحقيق أهدافه بأكبر قدر ممكن من النجاح، وبأقل فترة وتكلفة ممكنة.

كما إن ظاهرة العلاقات الدولية تعكس في الوقت نفسه نمط الصراع والتعاون الدولي، وتُشكل مجمل جوهر عمليات التفاعل الدولية السلمية وغير السلمية أيضا. أما السياسة الخارجية فهي جانب مهم من جوانب التفاعلات الدولية وبدونها تنتفي هذه التفاعلات أصلا، بمعنى أن السياسة الخارجية هي الشق التنفيذي للعلاقات الدولية، وهذا ما يؤكده أساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية عموما.

ومن المعلوم بأن الدول تهدف لتحقيق مصالحها من خلال صياغة علاقات واسعة مع غيرها من الدول عبر ممارسة سياستها الخارجية، وكون السياسة يتحكم بها متغيرات البيئة الداخلية والخارجية والتي بدورها تحدد خط ومسار هذه السياسة، لذلك يلاحظ أن السياسة الخارجية التي تنتهجها دولة ما تجاه دول أخرى في مجال العلاقات الدولية قد تشهد مراحل مد وجزر، فتتعزز العلاقات تارةً، وتتوتر تارةً أخرى، وهذه الصفة غالباً ما تميز العلاقات الدولية بشكل عام. وتعد العلاقات الأمريكية الفرنسية نموذجا لذلك؛ فالمتتبع للعلاقات الأمريكية الفرنسية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي يلاحظ أن هذه العلاقات تشهد مراحل تحسن وتناغم تارةً ومراحل تناقض وخلاف تارةً أخرى .

1.2 مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة حول طبيعة التأرجح والتذبذب ما بين التقارب والخلاف في المواقف الفرنسية تجاه السياسة الأمريكية من العديد من القضايا الدولية، فنموذج الدراسة هو العلاقات الأمريكية . الفرنسية خلال الفترة 2001.2006 .

حيث شهدت العلاقات الثنائية خلال هذه الفترة الكثير من المواقف المتذبذبة والمتأرجحة، فهناك طموح فرنسي يكمن في البحث عن دور ومكانة لفرنسا، وهذا الطموح غالباً ما اصطدم بمعوقات الطرف الأمريكي. فتارة تُساير فرنسا مواقف الولايات المتحدة، وتارةً أخرى تتسم بالمساومة، ومن ثم الخضوع الفرنسي للطرف الأمريكي؛ لذا فإن من أهداف هذه الدراسة إلقاء الضوء على العوامل التي تدفع فرنسا باتجاه المسايرة والمساومة أحيانا، والتعنت أحيانا أخرى، بُغية الوقوف على مدى قدرة فرنسا في تحقيق قدر من التوازن في علاقتها مع الولايات المتحدة .

1.3 مبـررات الدراســة :

من أهم مبررات هذه الدراسة قلة الاهتمام بدراسة هذا الموضوع وعدم نيله ما يستحق من الاهتمام على المستوى البحثي والأكاديمي؛ فالدراسات العربية المتخصصة لم تفرد هذا الموضوع بالبحث والتحليل، في الوقت الذي تعددت فيه الدراسات المتعلقة بالعلاقات الأمريكية . الأوروبية عموماً. هذا بالإضافة إلى أن الدراسة العلمية الأكاديمية لهذا الموضوع أمر في غاية الأهمية، فالتراكم المعرفي العلمي بشأن التفاعلات الأمريكية . الفرنسية يزيد من القدرة على فهم هيكل النظام الدولي، وخصوصًا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 .

1-4 :أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى :

- استعراض عام لطبيعة العلاقات الأمريكية . الفرنسية خلال عقد التسعينيات .
- التعرف على طبيعة المواقف الخلافية في العلاقات الأمريكية . الفرنسية .
- تناول القضايا ذات الطابع التقاربي في العلاقات الثنائية .
- تحليل وتفسير عوامل التأرجح والتذبذب في السياسة الفرنسية تجاه السلوك الأمريكي من القضايا المختلفة، العالمية منها والإقليمية .
- تسليط الضوء على طبيعة المصالح الأمريكية من جانب، والمصالح الفرنسية من جانب آخر .
- تبيّن وإبراز مدى قدرة فرنسا على إحداث قدر من التوازن في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية .

1.5 أسئلة الدراسة /الفرضيات

تسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية :

1- ما هي طبيعة المواقف الخلافية في العلاقات الأمريكية الفرنسية ؟

2- ما هي طبيعة المصالح الأمريكية، والمصالح الفرنسية التي أدت إلى حدوث تناقض بينهما ؟

3- لماذا تتأرجح السياسة الفرنسية تجاه الولايات المتحدة وتتذبذب ما بين المسايرة تارة والمساومة والخضوع تارة أخرى ؟

4- إلى أي مدى نجحت فرنسا في تحقيق قدر من التوازن في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ؟

وسوف تستند الدراسة على الفرضية التالية، وهي :

تأثير الوضع السياسي والاقتصادي الأوروبي على طموح فرنسا الساعية إلى إيجاد قدر من التوازن في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية .

إن امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لإمكانات **اقتصادية وعسكرية** هائلة مقارنة بالإمكانات الفرنسية أسهم في تقليص فرص فرنسا نحو الوصول إلى توازن مع الولايات المتحدة الأمريكية .

كلما حرصت فرنسا للحفاظ على مصالحها ،فإن مكانتها وطموحها السياسي يتراجع أمام الدور الأمريكي المستند على القوة ، لذا لم تتمكن فرنسا من الثبات على مواقفها المتعارضة وتوجهات السياسة الأمريكية تجاه العديد من القضايا الكونية أو الأوروبية أو الشرق ألأوسطية .

1.6 حدود الدراسة:

تبدأ فترة الدراسة بتولي الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش الحكم في يناير2001 وحتى بدايات عام 2006، وهي تمثل مرحلة حساسة جداً في العلاقات الدولية لما شهدته من أحداث تاريخية هامة ومن أبرزها، أحداث سبتمبر 2001، وغزو كلاً من أفغانستان والعراق.

ووقع الاختيار على هذه الفترة كإطار زمني للدراسة لأنها تشكل فترة خصبة بأحداثها وتفاعلاتها المحلية والإقليمية والدولية، انعكست على طبيعة العلاقات الأمريكية . الأوروبية بشكل عام، والأمريكية الفرنسية بشكل خاص؛ الأمر الذي يتطلب تحليلاً موضوعياً نرجو أن نصل إليه في دراستنا.

1.7 محددات الدراسة ومعوقاتها:

- صعوبة الحصول على المصادر والمراجع التي تناولت الموضوع وتحديداً فيما يتعلق بالاتفاقيات السرية.
- تم تطبيق الدراسة في الفترة 2001–2006، وبالتالي لا يمكن تعميم نتائج الدراسة .

1.8 منهجية الدراسة :

ارتكزت الدراسة على :

منهج يحلل العلاقات السياسية الدولية في إطار ما يسمي بنظرية التوازن، حيث يكمن جوهرها في أن الدول تتبع السياسات التي تضمن لها الحصول على أفضل وضع ممكن في إطار التوازن الدولي القائم، وتحاول دوماً الإبقاء على أوضاع التوازن الدولي، وهي تفضل استعمال الوسائل السلمية لتطوير هذا النظام نحو الأفضل بهدف خلق توازن قائم على الشراكة.

كما أن الطبيعة المزدوجة لفكرة التوازن أنها تجمع بين الأساس النظري لما يجب أن يكون عليه سلوك الدول والسلوك العملي أو الواقعي لها، والذي يتصف بالميل إلى التوازن، من أجل خلق إطار أفضل لفهم العلاقات الدولية .

واستفادت الدراسة أيضا من أدبيات منهج صنع القرار في دراسة العلاقات الدولية، وهو المنهج الذي يتميز بقدرته على استيعاب كافة المتغيرات المرتبطة بموقف معين، واتخاذ القرار المناسب بشأنه.

كما اعتمدت الدراسة على اقتراب النظام الدولي، كونه يقسم العالم إلى نظام دولي ونظم إقليمية، وبينهما نوع من التأثير والتأثر، والتفاعل بينهما يخلق أنماطاً للسلوك داخل النظام الدولي .

وأشهر من كتب عن هذا الاقتراب (مورتن كابلان) الذي استطاع أن يستفيد من اقتراب تحليل النظم ليجعل منه اقتراب صالح لدراسة العلاقات الدولية .

الفصل الثاني
استعراض الأدبيات

الفصل الثاني
استعراض الأدبيات

2-1 مراجعة الكتب المتعلقة بالبحث:

" **أمريكا في مواجهة العالم ، حرب باردة جديدة**" **للدكتور سعيد اللاوندي**، يتناول هذا الكتاب طبيعة التفاعلات التي شهدها العالم في السنوات الخمس والعشرين الماضية والتي أفرزت العديد من النتائج الهامة على الصعيد العالمي، ويبرز المؤلف حقيقتين أساسيتين، الأولى سيطرة مناخ أحادي القطب بزعامة الولايات المتحدة مع انهيار حائط برلين 1989، والأخرى: أن المناطق الغنية بالبترول مرشحة للاشتعال وستشهد هذه المناطق حرباً باردة جديدة طرفها الولايات المتحدة من جانب، والعالم كله من جانب آخر، بما في ذلك الحلفاء والأصدقاء في أوروبا وآسيا ويعالج المؤلف قضية العلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا ويعتبرها علاقة تبعية لا تحالف ويؤكد المؤلف أن الولايات المتحدة عملت على تقزيم الدور الأوروبي، ويذكر كيف همشت دور الاتحاد الأوروبي في عملية السلام في الشرق الأوسط واقتصاره على الدور المالي، ثم تناول قضية التنافس الأمريكي . الأوروبي في إطار منظمة التجارة العالمية، كما استعرض دور اللوبي اليهودي وسيطرته على الولايات المتحدة، واختتم كتابه بالإجابة عن سؤال: لماذا يكره العالم أمريكا ؟

كتاب "**هلال الأزمات:إستراتيجية أمريكية . أوروبية للشرق الأوسط الكبير**". حيث ضم الكتاب مجموعة متنوعة من الدراسات والأوراق البحثية، قام بطرحها خبراء أمريكيون وأوروبيون، ناقشوا فيها أوجه الشبه والاختلاف بين السياسات الأمريكية والأوروبية تجاه الأزمات، يبدأ الكتاب بتناول أزمة الملف النووي الإيراني والذي يعتبر فيه **كينيث إم . بولاك**، إنه من المحتمل أن تصبح إيران المشكلة الأمنية الكبرى في القرن الحادي والعشرين، وينتقل الكتاب لمعالجة التوجسات الغربية من إيران، حيث

يعتبر **برونو ترتريه** أن الأزمة اشتعلت بسبب سعي إيران لامتلاك أسلحة الدمار الشامل وبسبب مساندة إيران للإرهاب. ويعتبر أن المنظور الأمريكي للأزمة يختلف عن المنظور الأوروبي، ثم تطرق الكتاب للأزمة العراقية ومظاهر فشل الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في تحقيق أهدافها .

ويعالج الكتاب أيضاً قضايا أفغانستان وباكستان، ثم يختتم الكتاب بفصل هام ثم يناقش وضع إستراتيجية أمريكية أوروبية للتعامل مع هلال الأزمات .

وحول الصراع العربي الإسرائيلي، يقدم الكتاب ورقه تطرح المنظور الأمريكي وهي بقلم" **مارتن إنديك** " والذي يشير في بدايتها إلى أن الطريق أمام الوصول إلى تسوية الصراع الفلسطيني . الإسرائيلي صعب، ويعتبر إنديك أنه مع الانسحاب من غزة عام 2005 فإن الإدارة الأمريكية يجب أن تتحرك بسرعة للمساعدة في عملية السلام وإعادة بناء السلطة الفلسطينية، أما في مناقشته للمنظور الأوروبي للصراع، فيرى إمكانية توفر فرصة لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة .

أما فيما يتعلق بالأزمة السورية . اللبنانية فيتوقع الكتاب في الدراسة والتي ناقشها **فلينت لفيريت،** بعنوان " **دروب مختلفة إلى دمشق**"، حيث تتوقع الدراسة عدم استمرار التعاون بين أوروبا والولايات المتحدة تجاه الأزمة والذي تجسدت في تطبيق قرار مجلس الأمن 1559 .

وتعالج **نورا بنشال** في دراستها حول، " **الائتلافات في مواجهة الإرهاب .. التعاون مع أوروبا وحلف شمال الأطلنطي والاتحاد الأوروبي** "، البعد الدولي للتعاون في موجهه الإرهاب.

وتتناول ردود فعل الأوروبيين على أحداث 11 سبتمبر وأشكال التعاون التي تحتاجها الولايات المتحدة من أوروبا في مواجهة الإرهاب، ينقسم الكتاب إلى أربعة فصول، يرى الكاتب في الأول منها أن الأوروبيين كانوا وما يزالون الشريك القريب للولايات المتحدة في الحملة ضد الإرهاب. أما الفصل الثاني، فتناول الدعم الأوروبي للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب، بشكليه الثنائي والمتعدد، كما

أبرز طبيعة الإسهام البريطاني والفرنسي في الحرب ضد أفغانستان، ولكن تحول هذا التعاون إلى اختلاف داخل حلف الأطلسي فيما يتعلق بأزمة العراق.

ويناقش الفصل الثالث الدور الذي تلعبه المؤسسات الأوروبية لتضييق الخناق على الإرهابيين.

وفي الفصل الرابع والأخير، يرى الكاتب أن على الولايات المتحدة في خطتها لمواجهة الإرهاب مع أوروبا أن توازن بين اتجاهات التعاون الثنائية والمتعددة، ماليًا وقانونيًا وعسكريًا ومخابراتيًا، وأن توازن أيضاً بين السياسات الثنائية والمتعددة لتحقق أقصى فائدة ممكنة .

بينما دراسة" **مواجهة التحدي النووي الإيراني .. المتاح والمستحيل**" **للدكتور جارى سامور** ، فتبين دوافع الموقف الأوروبي المضاد للتحركات الأمريكية التي تستهدف تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، ويشرح الكاتب كيف عملت إيران في أكتوبر 2003 من اجل تفادي إحالة ملفها إلى مجلس الأمن، وذلك من خلال توقيعها على اتفاقية مع الترويكا الأوروبية (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا)، ولكن يعتبر الكاتب أن فرص نجاح أية مفاوضات بين إيران والترويكا لا تبدو مضمونة.

حيث أظهرت إيران في 2004 تراجعاً عن اتفاقية أكتوبر2003 ومرة أخرى نشطت الترويكا الأوروبية والتقت مع مسئولين إيرانيين في فينيا وباريس خلال أكتوبر ونوفمبر 2004، وفي محاولة للعمل بصورة مشتركة من أجل التوصل إلى اتفاق لإعادة تعليق أنشطة إيران النووية وتفادي إحالتها إلى مجلس الأمن، ويعتبر المؤلف أنه في الوقت الذي تنهمك فيه دول الترويكا الأوروبية الثلاث وإيران في المفاوضات الجارية بينهما، تتخذ الولايات المتحدة لنفسها موضعاً مريحاً على الخطوط الجانبية كمُشاهدٍ تساوره الشكوك حيال ما يحدث، فهي ترفض إقامة صلات مع طهران، بل ترفض حتى الإقرار صراحة بالنهج التفاوضي الذي تتبعه دول الترويكا الأوروبية معها، وتفضل إحالة الملف لمجلس الأمن الدولي، فواشنطن تنتظر النتائج، فإذا فشلت المفاوضات فستعمل على إحالة الملف لمجلس الأمن، أما إذا توّجت بالنجاح فإنها ستبارك الاتفاقية.

وكتاب "**الجنة والقوة** ": **أمريكا وأوروبا في النظام العالمي الجديد، لروبرت كاجان،** يركّز على الفوارق الرئيسة بين أوروبا وأمريكا، وتتمثل في تسرّع الولايات المتحدة في استخدام القوة لتحقيق أهدافها السياسية، ويرى الكاتب أن أوروبا . في المقابل . تركز على الحلول السياسية للمشكلات واستخدام القانون الدولي والتعاون بين الشعوب لفض المنازعات. ويرى الكاتب إن الدول الأوروبية قد تمتعت طوال العقود الماضية بانخفاض ميزانيات التسلُّح، بسبب اعتمادها الكبير على الغطاء العسكري الأمريكي الذي وفر حماية لأوروبا، وجعل الاقتصاد الأوروبي ينتعش؛ لأنه لا يحتاج إلى استهلاك موارد الدول في التسلُّح، وهو ما أدى إلى تبعية أوروبا عسكرياً للولايات المتحدة الأمريكية.

ويحاول الكاتب توضيح أسباب التباعد الفكري والسياسي بين أوروبا وأمريكا في الآونة الأخيرة، وهو ما ظهر بشكل جلي خلال حرب العراق الأخيرة واختتم الباحث دراسته بوجهة نظر تقول:" إن التباعد بين أوروبا وأمريكا كان سيحدث بصرف النظر عمن يتحكم في صناعة القرار على جانبي المحيط الأطلسي".

وجاءت دراسة **د.سعيد اللاوندي بعنوان** " **أمريكا . أوروبا** " **سايكس بيكو جديد** " **في الشرق الأوسط، ملامح أولية لوفاق دولي جديد** " لتتناول مسألة الهيمنة الأمريكية منذ البداية، ثم محاولات أوروبا للتمرد ومواجهة الأمركة، والدور الأمريكي في المقابل في إضعاف هذا التوجه الذي بدأ يكره منطلق الأمركة .

ثم انتقل المؤلف لشرح المواقف والسياسة الأوروبية وبشكل عملي لمقاومة أمريكا بإتباع سياسة خارجية ودفاعية مشتركة، وكيف تسهم فرنسا في خلق آلية لوحدة أوروبا. كما استعرض الباحث التنازلات الأوروبية حول الملف الإيراني والسوري والتقارب الذي حصل بين السياستين الأمريكية والأوروبية وخاصة فرنسا تجاه الملفين.

واختتم كتابه ببروز " ملامح أولية لوفاق دولي جديد " حيث يعتبر المؤلف أن هناك اختلافاً في الأساليب والآليات بين أوروبا وأمريكا في تحقيق أهدافهم ولكنه اختلاف لا يصل لدرجة التصادم بينهما.

2.2 مراجعة الدراسات المتعلقة بالبحث:

تناولت **سعاد حسن** في رسالتها للحصول على الدكتوراه، وجاءت بعنوان: " **العلاقات الأوروبية . الأمريكية في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي** "، دراسة في تأثير الدول الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية واشتملت الدراسة على فصل تمهيدي وبابين وخاتمة .

وجاء الباب الأول بعنوان " **محددات العلاقات الأوروبية . الأمريكية في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي** "، وتناولت الباحثة هذه المحددات في ثلاثة فصول، وخلصت إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتعت في ظل نظام القطبية الثنائية بتفوق اقتصادي وعسكري بالمقارنة مع حلفائها داخل الحلف، ومع تغير بنية النظام الدولي والاتجاه نحو أحادية القطبية أصبحت الولايات المتحدة . حسب الباحثة . تستخدم ذروة قوتها العسكرية في قيادتها لهذا النظام مع تولي جورج(بوش الابن) مقاليد الحكم مما أثر بطبيعته في العلاقات الأوروبية . الأمريكية.

وناقشت الباحثة العلاقات الثنائية بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة وتوصلت إلى أن هذه المنظمة تمثل إطاراً رئيسياً للتعاون الأوروبي . الأمريكي في المجالين السياسي والعسكري، حيث تراوحت العلاقات الثنائية بين نمطين تمثل الأول في سعي بعض الدول الأوروبية نحو الاستقلال في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك على النحو الذي مثلته السياسة الفرنسية، وتمثل النمط الأخر في اعتماد متداخل فعاّل مثل، بريطانيا وألمانيا .

وتنتقل الباحثة إلى الباب الثاني الذي جاء عنوانه"**تطبيقات نوعية لقضايا العلاقات الأوروبية الأمريكية**" وتقسمه إلي أربعة فصول، حيث تعرّض الفصل الأول لأزمة الصورايخ الكوبية عام 1962

، أما الفصل الثاني فقد كان متعلقاً بمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية عام 1963. والفصل الثالث تناول قرار منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن الصورايخ النووية متوسطة المدى في ديسمبر عام 1979، أما الفصل الرابع فقد ناقشت فيه الجدل حول المفهوم الاستراتيجي الجديد لمنظمة حلف الشمال الأطلسي والحرب الأنجلو . أمريكية على العراق في مارس 2003.

واعتبرت الباحثة أن مستقبل العلاقات الأوروبية . الأمريكية في إطار الحلف تتوقف على عاملين :الأول السلوك الأمريكي، بمعنى هل تنتهج أمريكا سلوكاً انفرادياً في السياسة الدولية،

والآخر: سلوك الدول الأوروبية الغربية ومدى نجاحها في تحويل قوتها الاقتصادية إلي قدرة سياسية كي تستطيع أوروبا الحفاظ على العلاقات مع الولايات المتحدة في إطار من التوازن الذي يقوم على المشاركة.

أما دراسة **د.محمد السيد سليم بعنوان**" **السياسة الأوروبية و الأمريكية في الشرق الأوسط، توافق أم تعارض**" والتي نشرت في مركز الدراسات الإستراتيجية التابعة لمركز الأهرام . كراسات إستراتيجية. حيث عالجت هذه الدراسة الرؤى المتضاربة للعلاقات الأوروبية. الأمريكية في إطار قضيتين مهمتين للعالم العربي، هما: قضيتا الصراع العربي الإسرائيلي، والغزو الأنجلو ـالأمريكي للعراق.

وحاولت هذه الدراسة أن تحدد مجالات الاتفاق والاختلاف بين الولايات المتحدة . دول الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بهاتين القضيتين فقط. وقسّم الباحث الدراسة إلي أربعة أقسام، يتناول القسم الأول، الرؤى العربية المختلفة للعلاقات الأوروبية . الأمريكية بصفة عامة. بينما يتطرق القسم الثاني إلي تفاعل العلاقات الأوروبية . الأمريكية فيما يتعلق بالشرق الأوسط بالتحديد. وفي القسمين الثالث والرابع تناول الباحث تحليل ومقارنة بين السياسات الأوروبية والأمريكية تجاه الصراع العربي . الإسرائيلي والقضية العراقية على التوالي.

لا شك بأن هذه الدراسة جاءت بأفكار وتحليلات ومعلومات هامة حول طبيعة الاختلافات بين السياستين (الأوروبية والأمريكية).

3-2 الخلاصة:

بالرغم من أن الكتب والدراسات التي تم استعراضها في هذا الفصل أسهمت بإيجابية إلى حدٍّ ما في تناول مسار العلاقات الأمريكية . الأوروبية منذ مطلع التسعينات، فأنها اتصفت بما يلي :

- الدراسات السابقة غلب عليها طابع التشابه كونها تناولت فترات زمنية متقاربة، هذا من جانب، وفي مجملها تناولت العلاقات الأوروبية . الأمريكية، من جانبٍ آخر.
- لم يتم تغطية الفترة الزمنية المراد بحثها بدراسات أكاديمية معمقة كدراسات ماجستير أو دكتوراه أو أبحاث وردت في مجلات عربية أو أجنبية .
- معظم الدراسات لم تتميز بالشمولية . أي بمعنى لا تشتمل على كافة العناصر التي يمكن أن تدور حول العلاقات الأمريكية . الفرنسية .

لذلك جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتغطية ومعالجة الخلل الناجم عن نقص الدراسات المتخصصة في مجال العلاقات الأمريكية . الفرنسية تحديدًا .

الفصل الثالث

تطور العلاقات الأمريكية – الفرنسية:1990-2000(مدخل تمهيدي)

الفصل الثالث

تطور العلاقات الأمريكية – الفرنسية:1990-2000(مدخل تمهيدي)

3-1 المقدمة :

يتناول هذا الفصل بالرصد والتحليل العلاقات الأمريكية . الفرنسية خلال عقد التسعينيات، حيث شهدت هذه الفترة تحولاتٍ جذريةً في مسار العلاقات الدولية ومن أبرزها: انتهاء الحرب الباردة، وتفكك الكتلة الشرقية، وحدوث تحولات جذرية لدى أنظمتها، وانهيار الاتحاد السوفيتي كأحد القطبين،والتوجهات الأوروبية لتشكيل وحدة أوروبية، واجتياح العراق للكويت عام 1990. فهذه التحولات كان لها انعكاساتها على العلاقات الأمريكية . الأوروبية بشكل عام، والعلاقات الأمريكية الفرنسية بشكل خاص.

في سياق هذا الفصل سيتم تسليط الضوء على قضايا محورية شكّلت ملامح تطور العلاقات الأمريكية الفرنسية خلال فترة التسعينات، ومن أبرزها:حرب الخليج الثانية، وقضية الشرق الأوسط، والمحكمة الدولية الجنائية وبرتوكول كيوتو.

3.2 الحرب على العراق (حرب الخليج الثانية 1991):

شكّلت وقائع الاجتياح العراقي للكويت في 2 آب/أغسطس 1990 أزمة إقليمية حقيقية ذات تداعيات وأبعاد دولية، حيث فرضت هذه الأزمة على الأطراف الدولية المختلفة وخاصة الغربية منها أن تتعامل وتتفاعل معها، وذلك بسبب انعكاسها المباشر على منطقة الخليج ذات الأهمية الإستراتيجية للغرب بشكل عام وللولايات المتحدة بشكل خاص؛ فاندلاع الأزمة أبرز مقدار عجز القدرات العسكرية لدول الخليج في الدفاع عن نفسها، ومن ثم تأكدت الحاجة الماسة لدوله إلى مساندة

أمريكية وغربية فاعلة، وما لبث الدور الرئيسي للولايات المتحدة في الحرب أن اتضح في هذه المنطقة الساخنة، فقد نجح في حشد تحالف دولي من إحدى وثلاثين دولة.

ومن المنظور والرؤية الأمريكية فإن هذه الأزمة كانت اختبار هام للإستراتيجية الغربية والإستراتيجية الأمريكية وتحديداً للدفاع عن أمن الخليج. وعلى الصعيد السياسي، التزمت الولايات المتحدة منذ نشوب الأزمة برفض الغزو العراقي وإدانته وتم تغليف هذا الموقف بطابع الحزم والتشدد والتصميم على حرمان العراق من جني ثمار العدوان، حيث أدانت واشنطن الغزو العراقي لأراضي الكويت ووصفته بأنه "اعتداء سافر وعمل ليس له ما يبرره".(سعيد وآخرون، 2002)

ولقد تميز التحرك الأمريكي عسكرياً وسياسياً بسرعة أكبر من سرعة الأحداث، حيث عقد الرئيس الأمريكي جورج بوش، ثلاثة اجتماعات لمجلس الأمن القومي، وبدأ بحشد القوات العسكرية الأمريكية في الخليج.(بكر، 1990)، وبناءً على طلب الولايات المتحدة والكويت اجتمع مجلس الأمن الدولي في اليوم نفسه الذي وقع فيه الغزو العراقي وأصدر قراره الأول (660) الذي طالب بسحب القوات العراقية فوراً وبدون أي شرط. وفي اليوم التالي صدر بيان أمريكي . سوفيتي مشترك طالب المجتمع الدولي باتخاذ تدابير عملية ضد العراق. وفي يوم 6 آب/ أغسطس أصدر مجلس الأمن الدولي القرار(661) أعلن فيه فرض المقاطعة التجارية والمالية والعسكرية على العراق إلى أن يستجيب بسحب قواته من الكويت.

وعلى الصعيد العسكري، أخذت الولايات المتحدة زمام المبادرة منذ البداية حيث أصدر الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب تعليماته مباشرةً لعدة سفن حربية أمريكية بالتوجه لمنطقة الخليج لحماية الدول الخليجية الأخرى من أي تهديد قد تتعرض له، وفي أكبر حملة عسكرية بعد حرب فيتنام، تكونت القوة الأمريكية من 500,000 جندي و1800 طائرة و100 سفينة حربية. (سعيد وآخرون، 2002)

واستندت السياسة الأمريكية على ركيزتين، الأولى: تصعيد الموقف الدولي إزاء الأزمة بفرض العقوبات ضد العراق من خلال الأمم المتحدة، والأخرى: تعزيز وجودها واستكمال قدراتها العسكرية في منطقة الخليج، أي كسب الوقت لتكون مستعدة لخوض معركة عسكرية ضد العراق بالمبادرة أو برد الفعل، كما ظهر الموقف الأمريكي بوضوح من خلال الخطاب السياسي الأمريكي حيث أعلن بوش أن أهداف السياسية الأمريكية هي الانسحاب العراقي غير المشروط من الكويت. (صدقي، 1990)، واعتبر أن احتلال الأراضي بالقوة غير مقبول، وعقد مؤتمراً صحفياً في صباح الثامن من آب/ أغسطس قال فيه: " إن العربية السعودية تشكل مصلحة حيوية للولايات المتحدة وأن الهدف من إرسال قوات إلى السعودية هو الدفاع عنها ". ثم صّعد بوش لهجة الخطاب السياسي الأمريكي حيث شبه الرئيس العراقي صدام حسين بالوحش النهم. وكان الهدف من وراء هذا التشبيه تعبئة الرأي العام الأمريكي والعربي وراء سياسته الهادفة إلى تدمير قوة العراق العسكرية والاقتصادية. وفعلاً لم يواجه بوش صعوبات كثيرة في حشد الرأي العام بضرورة مقاومة العدوان العراقي، باستثناء محاولة الإدارة الأمريكية إقناع الرأي العام حول دوافع إرسال الجيوش للحرب، هل لمقاومة العدوان وتحرير الكويت، أم الحفاظ على تأمين مصادر النفط ؟.

كما ظهر الموقف الأمريكي بوضوح على لسان الرئيس بوش في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الأول من تشرين أول/ أكتوبر 1990، عندما أشار إلى "ضرورة الانسحاب العراقي بشكل كامل وغير مشروط". ثم بعد ذلك يتم التوصل لتسوية دائمة وكاملة للخلافات بين البلدين، وأن تقوم دول المنطقة بوضع ترتيبات أمنها المشترك، وأن تنهي دول وشعوب المنطقة خلافاتها ونزاعاتها التي قامت بين العرب وإسرائيل.

عملياً، بدأت تكشف الولايات المتحدة عن طبيعة أهداف تحركها باتجاه الخليج، ففي التقرير الذي عرضه وزير الخارجية "جيمس بيكر" في 1990/9/3 أمام مجلس النواب والشيوخ قال فيه: " إننا

نعمل على إقامة بنية أمنية إقليمية في منطقة الخليج تضم الولايات المتحدة والدول العربية هناك وإن مشاركة الولايات المتحدة تتمثل في وجود دائم من خلال تمركز لقوات بحرية أو وجود بحري يمثل بنيه أمنية شبيهة بحلف الأطلسي". (الحاج، 2005)

لذلك ومن خلال هذه التصريحات التي تضمنها الخطاب السياسي الأمريكي يمكن القول، بأن أهداف الوجود الأمريكي العسكري والأمني في الخليج هي:

- منع التمرد على توجهات النظام الدولي الجديد في المنطقة.
- السيطرة على منابع النفط والتحكم بأسعاره بل وأسواقه.
- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة.
- تقديم دليل عملي وبشكل رسمي على أن الولايات المتحدة قد أصبحت شرطي العالم حتى في ظل نظام متعدد الأقطاب.(طلاس، 1991)

إضافة إلى ما سبق، تميزت السياسة الأمريكية إزاء الأزمة بالرغبة في تجنب عمل منفرد، واهتمت بأداء دور قيادي في بلورة استجابة دولية حقيقية تجاه الأزمة، وتبيّن ذلك بشكل جلي من التحرك النشط الذي بذلته داخل الأمم المتحدة ومجلس الأمن من أجل استصدار مجموعة من القرارات لحصار العراق اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً والضغط عليه بالانسحاب.(Kissinger ،1991)، ويعود سبب هذه الرغبة إلى أجواء الوفاق السوفيتي الأمريكي التي بدأت منذ منتصف الثمانينيات تحديداً، والتي ضِمنتَ للولايات المتحدة مجالاً من حرية المناورة والحركة، فقد ظهرت أول سابقة من نوعها، وهي إصدار بيان مشترك سوفيتي . أمريكي بإدانة الغزو العراقي للكويت، وتأكيد ضرورة انسحاب العراق وعودة الحكومة الشرعية إلى الكويت، إن هذه الأجواء فرضت على السوفييت الحد من التورط في الصراعات الإقليمية، مع ضرورة تسوية الخلافات بالطرق السلمية وفي إطار من توازن المصالح لا توازن القوى.(Roberts ،1991)، لا شك بأن هذه الأجواء، والبيان المشترك السوفيتي الأمريكي شكلت

خطوة جوهرية في مجال تأمين استجابة دولية حقيقية للأزمة، وهيأت للولايات المتحدة الدور القيادي في إدارتها.(Nye ،1990)

وكان هناك ميزة سياسية أخرى للتحرك الأمريكي حيال الأزمة ترتبط بالحرص على إيجاد نوع من الربط بين التحرك الدبلوماسي والتحرك العسكري.(عبد الوهاب، 1991)، واهتمت واشنطن بأن يسبق التحرك الأول التحرك الثاني، فهذه السياسة هدفت لتحقيق هدف مزدوج حسب الرؤية الأمريكية، فهو من ناحية يسهم في تأمين فرض عقوبات دولية واسعة النطاق على العراق، ومن ناحية أخرى، يعمل على إضفاء المشروعية على كافة التحركات العسكرية الأمريكية، وتقليص حجم الدعاية العربية المناهضة للوجود العسكري والغربي في المنطقة.(عبد الوهاب، 1991)، ولكي تضمن تحقيق أكبر تحالف دولي سياسياً وعسكرياً ضد العراق، اشتمل الخطاب السياسي الأمريكي على نقاط هامة أساسية، وهي تأكيد الولايات المتحدة وحرصها على عدم السعي إلى المواجهة أو إلى محاولة رسم مصير الدول الأخرى، وتأكيد تمسكها بألا تكون هي البادئة في القتال، وحرصها على الدفاع عن مصالحها وأصدقائها في الخليج. ونجحت واشنطن في إبراز أن المشكلة الراهنة ليست مشكلة أمريكية إنما مشكلة تهم العالم كله، وأن المواجهة ليست بين العراق والولايات المتحدة، إنما هي مواجهة بين العراق ودول العالم كله.

إذن، فقد ظهر جلياً منذ البداية خلو ساحة الخليج من الوجود السوفيتي، وأن الولايات المتحدة هي اللاعب الأساسي في هذه الساحة.(1991 . 1990، Pfaff)، وعليه، كّيفت الدول الأوروبية سياستها استناداً لهذا الواقع، فنظراً للعلاقات الخاصة بين بريطانيا الولايات المتحدة، فقد بدا التحالف، فقد اتسم دور بريطانيا بالشراكة التامة، سياسياً وعسكرياً مع الولايات المتحدة، وقدّر عدد قواتها بـ 35000 جندي، إضافة إلى 163 دبابة و72 طائرة و20 سفينة حربية، وهي على عكس الدول الأوروبية التي فضّلت حل الأزمة بالطرق السلمية.(غانم، 1993)

أما فرنسا فقد بدت اقرب إلى الموقف السوفيتي في تفضيل الأساليب السياسية والدبلوماسية لحل الأزمة، وقد آثار موقف فرنسا نقاشاً حاداً لدى بعض الدول الأوروبية، مما دفع المتحدث الرسمي الدانمركي إلى القول بأنه: "على فرنسا أن تختار بين الوحدة، في مواجهة أزمة الخليج وبين القيام بمبادرات فردية ".(الشافعي، 1991).

وخلافاً للموقف البريطاني الذي كان واضحاً منذ بداية الأزمة، فإن الموقف الفرنسي لم يكن كذلك، فقد اختلف ما بين المرحلة الأولى للأزمة ومرحلة الحرب وما بعدها. ويرجع ذلك الاختلاف أساساً إلى دور فرنسا في المنطقة ومحاولتها التقرب من الدول العربية منذ عهد الجنرال ديغول، وكذلك بسبب قرب فرنسا من المنطقة العربية، هذا فضلاً عن وجود جالية عربية كبيرة داخل فرنسا عارضت الحرب، وبذلك بدأ الموقف الفرنسي ساعياً لتفادي الحرب والتوصل إلى حل من خلال الطرق السلمية.(عبد الوهاب، 1991)

وكانت فرنسا من المؤيدين للعراق أثناء حرب الخليج الأولى مع إيران، ولكن موقفها تغيرّ في حرب الخليج الثانية، نظراً لسعى فرنسا من أجل الحفاظ على مصالحها في الخليج، خاصة النفطية، وكذلك الحفاظ على أسواق الخليج بالنسبة إلى البضائع الفرنسية، خاصة تجارة الأسلحة. ولقد أحدثت حرب الخليج الثانية تحولاً كبيراً في السياسة الفرنسية، فعملت على إعادة حساباتها وأدركت أن محاولتها للعب دور الوسيط، سيبعدها عن المنطقة، في مرحلة ما بعد الحرب، لأن الوساطة تعني الوقوف ضد الرغبة الأمريكية في ضرب العراق.

ولذلك قامت فرنسا بطرح مبادرات لحل الأزمة، ففي أيلول/ سبتمبر 1990 طرح الرئيس الفرنسي فرانسوا متيران، مبادرة فرنسية تؤكد على نية العراق بالانسحاب من الكويت. والإفراج عن جميع الرهائن الأجانب، وتضمن الأسرة الدولية بدء الانسحاب العراقي، وعودة السيادة إلى الكويت،

والشروع في تسوية النزاعات الأخرى في الشرق الأوسط، في إطار مبدأ حسن الجوار والعيش في أمان وسلام لجميع الأطراف، وإجراء مفاوضات للحد من الأسلحة في الشرق الأوسط.

(عبد الوهاب، 1991)

يلاحظ أن فرنسا وعلى عكس الولايات المتحدة، قد ربطت أزمة الخليج بقضية الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي، فمن جانبه اشترط العراق أن تتضمن المباحثات المشكلة الفلسطينية ولكن الولايات المتحدة لم تقبل الربط بين القضيتين.(سعيد وآخرون، 2002)، فالرئيس الفرنسي طالب في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 28 سبتمبر 1990، بربط الانسحاب العراقي من الكويت بانسحاب إسرائيل وتسوية سلمية لقضايا الشرق الأوسط، وذلك ضمن مؤتمر دولي يتم عقده برعاية الدول الكبرى ويحضره جميع أطراف النزاع. (العجلاني، 1994)، كما دعت فرنسا إلى إعطاء العقوبات المفروضة على العراق الوقت الكافي قبل البدء بأي عمل عسكري. غير أنة قوبل برفض عراقي، بالإضافة إلى الهجوم على مقر السفير الفرنسي في الكويت في 15 أيلول/ سبتمبر 1990.(غريش وفيدل، 1991)، وفي أعقاب فشل المحادثات التي جرت بين جيمس بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة وطارق عزيز وزير خارجية العراق، التي جرت في جنيف في 9 كانون الثاني/ يناير 1991 في محاولة لتهدئة الوضع، أعلن الرئيس الفرنسي ميتران أن هناك تقارباً بين موقف فرنسا والولايات المتحدة، فأرسلت فرنسا عشرة آلاف مقاتل. معلنةً بذلك انضمامها للتحالف الدولي ضد العراق، على الرغم من وجود تيار فرنسي يعارض هذا الموقف، حيث اعتبر العديد من الفرنسيين أن تلك الخطوة ستؤدي إلى فقدان فرنسا لأصدقائها العرب؛ الأمر الذي دفع بوزير الدفاع الفرنسي جان بيار شيفنمان إلى الاستقالة خلال حرب الخليج، لأن فرنسا سعت لأن تكون شريكاً في المنطقة وليس تابعاً للسياسة الأمريكية.

عموماً إن هذه المشاركة، كانت تحكمها عوامل، أهمها: أنها محكومة بالقرارات الدولية التي شاركت فرنسا في اقتراحها، وصوتت عليها بالإيجاب والموافقة، كما أن المصالح الفرنسية الاقتصادية العليا طغت على المبادئ، لذلك أيقن صانع القرار الفرنسي أن عليه الالتحاق بالقطار قبل فوات الأوان، خاصة في ظل إدراك القيادة الفرنسية أن نتائج الحرب معروفة وبشكل مسبق، وأن المنتصر فيها سوف يرسم خريطة التسوية في الشرق الأوسط من جديد.(هيكل، 1992)

لذا جاءت مشاركة متيران في الحرب مستندة إلى قرار الجمعية العمومية الفرنسية التي وافقت على استخدام القوة ضد العراق بأغلبية ساحقة. وكذلك على استطلاعات الرأي العام الفرنسي التي أظهرت أن 79% يؤيدون سياسة متيران، بينما 48% يعارضون الحرب على العراق.(هيكل، 1992)

ومع دخول فرنسا الحرب إلى جانب الولايات المتحدة، عمل متيران على إزالة اللبس والغموض حول سياسة فرنسا وتحالفها مع الولايات المتحدة ضد العراق، فقد صرح ميتران في 22 يناير: "أنه لا توجد أهداف عسكرية أمريكية وأهداف عسكرية فرنسية، بل توجد أهداف واحدة هي أهداف الأمم المتحدة" ، مشيراً أيضا إلى أنه: " لا يوجد ما يمنع القوات الفرنسية من المشاركة في عمليات عسكرية داخل الأراضي العراقية ". وفي معرض تبريره لموقف فرنسا بالمشاركة في العمليات العسكرية صرح رولان دوما وزير خارجية فرنسا في 11/ فبراير قائلاً: " أن أزمة الخليج هي أول اختبار للنظام الدولي الجديد، وإن اللجوء إلى القوة المسلحة كان ضرورياً نظراً لفشل جميع الجهود السلمية ".(العجلاني، 1994)، أضاف أيضاً أن هناك تلاقياً في وجهتي النظر الفرنسية والأمريكية. ودولياً سعى الرئيس متيران لتوسيع اتصالاته لشرح سياسته، فأرسل وزير الدفاع الفرنسي الجديد بيير جوكس للقاء الرئيس بوش، وكان يهدف من وراء هذه الزيارة إلى إنهاء كل ما قيل عن اختلاف بين الولايات المتحدة وفرنسا في موضوع الحرب. حيث أكد جوكس أن التطابق بين موقفي الولايات المتحدة وفرنسا كامل، وكان جوكس أول وزير فرنسي يزور الولايات المتحدة ليؤكد توافق الموقفين.(حسن،2005)

إذن ما هي العوامل التي أدت إلى التحول في الموقف الفرنسي باتجاه الانضمام للحرب ؟

. إن تغير السياسة الفرنسية يعود إلى إدراك الرئيس فرانسوا متيران، أن التفاهم الأمريكي . السوفيتي وأجواء الوفاق سيسمح باستخدام القوة لتحرير الكويت داخل إطار الأمم المتحدة أو خارجه، استناداً إلى مواد ميثاق الأمم المتحدة الذي يسمح لدولة أن تستعين بدولة أخرى من أجل الدفاع عن نفسها، لذا أدراك متيران أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سيلتقيان في الحرب، وبالتالي مشاركة فرنسا ودعوتها إلى هذه المائدة الدولية لا يتم إلا بدخولها الحرب إلى جانب الحلفاء.

. رأت فرنسا أن دورها وأهميتها كباقي الدول الخمس الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن يلقى عليها مسؤولية كبيرة خلال الحرب وما بعدها، وأن تكون حاضرة لتشارك في إعادة ترتيب منطقة الشرق الأوسط، ومع ذلك حرص الرئيس متيران على الاحتفاظ بسمعة فرنسا الإيجابية في العالم العربي، وكذلك التأكيد على استقلالية فرنسا في اتخاذ قراراتها السياسية، ولذلك أكد أكثر من مرة أن بلاده ليست في حرب مع العراق بل هي تشارك في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة،وأنها لا تحارب العالم العربي بل تستجيب لنداء طرف عربي وقع عليه اعتداء من طرف أخر، وأنها في سبيل ذلك ستستعمل كل ما في وسعها بعد الحرب لحل المشكلة الفلسطينية.(عبد الوهاب، 1991)

. أرادت فرنسا ألا تكون متفرجاً سلبياً لمجريات الأمور على الساحة الدولية، خاصة أن الولايات المتحدة وجدت الفرصة السانحة لفرض نفوذها ويتضح ذلك من خلال تصريح جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي: "يتعين على الولايات المتحدة أن تقود، ويتعين على شعبنا أن يفهم، نحن الآن الأمة الوحيدة التي تمتلك الأدوات السياسية والعسكرية".(غريش وفيدال، 1991)

. القلق على مصير الوحدة السياسية الأوروبية شّكل أحد الدوافع الهامة لتغيير الموقف الفرنسي والأوروبي من أزمة الخليج، لذلك سارعت الدول الأوروبية لرأب الصدع في مواقفها ولإنقاذ مظهر وحدتها السياسية.

إجمالاً، فإن المصالح الإستراتيجية لفرنسا في الخليج تكمن في استمرار التدفق الحر للنفط، وهنا تشترك مع المصالح الأمريكية في المنطقة أيا كانت الاختلافات بينها، في شأن اعتمادها على النفط العربي، فالاعتماد الفرنسي على النفط العربي يزداد باستمرار في ظل تطور الصناعات الفرنسية ونمو حجم اقتصادها، وهذا ما يجعلها تحافظ على هذه السلعة الإستراتيجية من المخاطر التي قد تهدد تدفقها، من هنا شاركت القوات الفرنسية في الخليج بجانب القوات الأمريكية، وعندما انتهت الحرب في الخليج، التقى الرئيس الفرنسي متيران بالرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في جزر المارتينيك وعقب اللقاء صرح المتحدث باسم قصر الرئاسة الفرنسي بما يوحي بإعادة التفكير الفرنسي في منطلقات السياسة الخارجية الفرنسية حين قال: " إن واشنطن وباريس لم تشهدا تقارباً مثلما تشهدانه حالياً في مجال السياسة الخارجية وأهدافها ".(زهران، 1991)، وهذا ما يؤكد مدى تقلص الموقف الفرنسي الساعي إلى قدرٍ من الاستقلالية في مواجهة أبرز أزمات العصر منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي.

3-3 قضية الشرق الأوسط:

مع انتهاء مرحلة الحرب الباردة عند مطلع التسعينيات ازداد النفوذ الأمريكي في العالم بشكل عام، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، كما ساد مفهوم النظام آحادي القطبية، مما دفع أوروبا إلى تعزيز التعاون من أجل القيام بدورٍ أكثر فعالية في صياغة العلاقات الدولية. ففي هذا الإطار ظهرت مؤسسات وحدوية أوروبية، مما شكل قوة اقتصادية وسياسية إلى حد ما.

استناداً لهذه الرؤية، رغبت أوروبا في طرح نفسها كقطب في ظل غياب الاتحاد السوفيتي كدولة عظمى عن مسرح الأحداث الدولية.

وفي عهد الرئيس ميتران حدثت تطورات عدة في المنطقة وعلى صعيد قضية الشرق الأوسط، كان من أبرزها: اجتياح العراق للكويت وحرب الخليج الثانية وانعقاد مؤتمر مدريد للسلام لحل الصراع في المنطقة على أساس قرارات مجلس الأمن 242 و338. (البرغوثي، 1999)

كذلك شهدت القضية الفلسطينية تطورات هامة، فأصبح لمنظمة التحرير الفلسطينية(م.ت.ف) حضور دوليّ كممثل شرعي للفلسطينيين، لذا انتهزت الدبلوماسية الفرنسية قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر بشأن برنامج السلام الفلسطيني والذي أفضى بدوره إلى اللقاء بين الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات والرئيس متيران في 1989. وفي تطور لاحق تجاه الصراع، قال متيران في ندوة البحر المتوسط: " لكي يكون هناك سلام في حوض المتوسط لا بد من دولة فلسطينية وعلى ذلك يجب التفاوض مع (م. ت. ف) من دون اشتراط الاعتراف المسبق من جانب المنظمة بإسرائيل ".

وكانت فرنسا أول دولة أوروبية غربية أيدت فكرة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، وتتدرج السياسة الفرنسية في سياق معارضتها لهيمنة القوتين العظميين واحتكار إحداهما العملية السلمية في المنطقة العربية.(أبو خلف، 1999)، وهذا ما أكده الرئيس ميتران في مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس السوفيتي السابق ميخائيل غورباتشوف في 1991/5/6م قائلاً: " مازلت أعتقد أن المؤتمر الدولي ضروري بشرط أن ينطوي على دور للأمم المتحدة، المنظمة المسئولة عن تقرير حق إسرائيل والفلسطينيين معاً ". وأضاف " يجب التعامل بشكل جدي مع مشكلة تطلعات الفلسطينيين إلى وطن ينشئون فيه بُنى دولة ".(البرغوثي،1999)

غير أن هذا الموقف الفرنسي غالباً ما اقترن بتأكيد ضرورة ضمان أمن وسلامة إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها، وقد أكد الرئيس الفرنسي متيران هذا المعنى عندما قال: "أنا صديق لإسرائيل

ولن أفعل شيئاً يُعرّض وجودها للخطر، ولكنني لا أظن أنه من الواقعية الإدعاء بأن القضية الفلسطينية غير موجودة ".(مقلد، 1986)

ومن جهته أكّد وزير الخارجية الفرنسي رولان دوما على حق إسرائيل في الوجود، والحدود الآمنة، حيث صرح عام 1981: " إن فرنسا ستبقى متمسكة إلى أقصى درجة ببقاء دولة إسرائيل وبسلامتها ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وذلك طبقاً لقرار 242، ولكن فرنسا ستصر وتؤكد أن الاعتراف بالحقوق القومية الفلسطينية هو عنصر أساسي من عناصر السلام في الشرق الأوسط".(فرشخ، 1981)، هذه المواقف الفرنسية المتوازنة جاءت من أجل تثبيت مكانة فرنسا ودورها المتميز في العالم العربي، وتهدف كذلك إلى دفع أوروبا نحو مشاطرتها هذا السلوك لإفراز قوة مستقلة قادرة على إيجاد قدر من التوازن مع النفوذ الأمريكي. هذا الموقف الفرنسي، ليس إلا امتداداً للتوجه الذي هيمن على السياسة الفرنسية الخارجية والهادف لتدعيم الدور الفرنسي في حل أزمة الشرق الأوسط، وبالتالي تكريس البعد العالمي في السياسة الخارجية الفرنسية.

إن ملف القضية الفلسطينية والصراع العربي . الإسرائيلي من القضايا الخلافية إلى حدٍ ما في مسار العلاقات الأمريكية . الفرنسية. فالولايات المتحدة تسعى دوماً لكي تكون الطرف الأوحد المتحكم في الصراع العربي الإسرائيلي، بينما تحاول فرنسا أن يكون لها هامشُ ُ ُ ٌ، فاقترح الرئيس متيران عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط لحل الصراع، وطالب بأن يؤكد المؤتمر تحقيق ثلاثة أهداف تؤدي لبناء العلاقات على أساس من التوازن والثقة المتبادلة.(غريش وفيدل، 1991)، والأهداف هي: .

. التوازن في العلاقات بين العراق وتركيا وبلدان الخليج والسعودية.

. التوازن عبر حل مشكلة الصراع العربي . الإسرائيلي.

. التوازن عبر العمل على حل جميع مشاكل المنطقة.

هذه المقترحات الفرنسية جاءت بسبب تبلور شعور أوروبي قوي عقب انتهاء الحرب الباردة، على ضرورة بذل الجهود لتوسيع نطاق التعاون الدولي لإيجاد حلول للنزاعات الإقليمية، وتحقيق التوازن في علاقات الدول وتدعيم أسس السلام والاستقرار، لذلك جاءت فكرة عقد مؤتمر مدريد عام 1991، تمهيداً لبناء إطار جديد للأمن في المنطقة.

لقد شكلت حرب الخليج الثانية علامة فارقة في التغيير الذي حدث في العلاقات والتوازنات الدولية، حيث أظهرت هذه الحرب الولايات المتحدة كقوة عظمى . واحدة ووحيدة . وجعلت قادتها يعتقدون بأنهم يمتلكون القدرة على فعل كل ما يريدون في الساحة الدولية، فوزير الخارجية جيمس بيكر قال: "نحن الآن الأمة الوحيدة التي تمتلك الأدوات السياسية والعسكرية، إننا أحرار فيما نتصوره دفاعاً عن مصالحنا الأساسية".(غريش وفيدل، 1991) وهذا السلوك لم يتم معارضته من قوى المجتمع الدولي، فالاتحاد السوفيتي كان يعيش أيامه الأخيرة تحت رئاسة غورباتشوف، وفرنسا كان اهتمامها فقط بواجبها كعضو دائم في مجلس الأمن.

استناداً لما سبق، سعت الولايات المتحدة لاستثمار وتوظيف نصرها العسكري على العراق. (1991، Kaufman)، لتحقيق هدفين هما: الأول السيطرة المباشرة على النفط في الخليج هو من ضمن المصالح العليا للولايات المتحدة، والآخر الدعوة لعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط؛ حيث تعهد الرئيس بوش في الكونغرس الأمريكي بعد حرب الخليج، في 6 آذار/ مارس 1991 بحل النزاع الإسرائيلي . العربي وقال: " حان وقت إنهاء النزاع الإسرائيلي . العربي، يجب أن يكون السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط مرتكزاً على قراري مجلس الأمن في الأمم المتحدة 242 و338 وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام... الذي يجب أن يُهيّأُ بشكل يُؤَمّنُ الاعتراف بإسرائيل وبأمنها واحترام الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني "، وعمدت الولايات المتحدة في هذا المؤتمر على تهميش دور أوروبا التي أدركت أنها انتقلت إلى موقع ثانوي. (خضر، 2003)، ولكن أكدت الدول الأوربية في

مؤتمر مدريد أهمية الالتزام بمبدأ الأرض مقابل السلام، والذي يعني رفض مبدأ ضم الأراضي بالقوة والعمل على تحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط، وضمان حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وحماية الاستقلال السياسي لدول المنطقة وضمان حرية الملاحة في المياه الإقليمية.(فيصل، 1991)، وكذلك طالبت دول أوروبا بضرورة تمكين الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير بصورة كاملة، عن طريق عمل ملائم، يرد في إطار سلام شامل.(الأزعر، 1995)، هذه التوجهات والمواقف الأوروبية دعمتها فرنسا، وأخذت بعين الاعتبار أهمية توفير بيئة إقليمية تتوازن فيها المصالح لتحقيق الأمن والاستقرار، واعتبرت فرنسا أن انعقاد المؤتمر في إحدى العواصم الأوروبية، يعد نقطة تحول هام في الدور الذي تطمع أن تؤديه في عملية السلام في الشرق الأوسط، ولكن كان موقف إسرائيل المدعوم من الولايات المتحدة يكمن في إبقاء الاتحاد الأوروبي على الهامش، بمعنى أن، تكون هذه الدول مراقبة فقط وليست شريكة في العملية السلمية بهدف التفرد الأمريكي فقط في العملية السلمية.(الشوباني، 1996)، وبعد أزمة الخليج الثانية وتوسيع قاعدة القبول العربي بالمنهج الأمريكي في علمية السلام ليشمل معظم الدول العربية أدركت فرنسا أنها لم تعد مضطرة إلى الاستمرار في سياسة حفظ التوازن في سياساتها ومواقفها وتصريحاتها تجاه المواقف العربية التي كانت تتردد كثيراً في تأييدها منذ بداية عملية السلام، وبين تأييد ودعم السياسة الأمريكية في المنطقة، وبعد تراجع أسباب الاختلاف الأوروبي . الإسرائيلي حول إطار السلام وآلياته، قبلت إسرائيل بدور أوروبي كانت ترفضه في السابق، لكن قبول إسرائيل بهذا الدور لم يجعل من دول الاتحاد الأوروبي شريكاً أساسياً في عملية تسوية الصراع العربي . الإسرائيلي، حيث ظلت الولايات المتحدة الأمريكية الراعي الأكثر تأثيراً في تقدم هذه العملية. على الرغم من ذلك، أبرزت فرنسا دورها الايجابي في دفع العلمية السلمية قدماً من حيث تعريف دورها كوسيط وكجسر بين الموقفين العربي والإسرائيلي الأمر الذي أدى

إلى تمايز واختلاف سياساتها عن السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي . الإسرائيلي بشكل عام، وتجاه القضية الفلسطينية بشكل خاص.

ومع وصول شيراك إلى سدة الرئاسة الفرنسية، واستمرار الولايات المتحدة وإسرائيل في سياسة تهميش فرنسا بشكل خاص وأوروبا بشكل عام، وعدم إفساح المجال أمامها للمشاركة الفعلية في تسوية الصراع العربي . الإسرائيلي واستئثارها بكافة المبادرات الدبلوماسية لتسوية الصراع، وتفردها برعاية العملية الدبلوماسية بشكل أساسي، ازداد اهتمام فرنسا السياسي في علمية السلام، لذلك قامت فرنسا بدعم المواقف والمطالب العربية، وهذه السياسة الجديدة دفعت دول الاتحاد الأوروبي إلى الإسهام بشكل أكثر فعالية في إيجاد بعض الحلول المناسبة لتسوية الصراع، وذلك من خلال إيفادها(ميغل موراتينوس) ممثلاً خاصاً لها في عملية السلام في الشرق الأوسط إضافة إلى طرحها عدداً من المبادرات الدبلوماسية الأوروبية المساندة للمبادرات الأمريكية أحياناً والمستقلة عنها أحياناً أخرى.(الحاج، 2005)، وخلال قمة ماسترخيت عام 1992، دعت الطرفين العربي والإسرائيلي إلى اتخاذ إجراءات بناء الثقة بشكل متوازن. وتحديداً من خلال إيقاف سياسة الاستيطان مقابل إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل.(حتى، 1992)، وفي 1996 تحركت الدبلوماسية الفرنسية لمواجهة آثار العدوان الإسرائيلي على لبنان، خلال عملية "عناقيد الغضب" عام 1996، وأدى هذا التحرك إلى تعزيز التقارب بين المواقف العربية والأوروبية، وتحقيق انتصار سياسي فرنسي ،هو الأول من نوعه، وتمثل في إنشاء "لجنة تفاهم نيسان" المكونة من فرنسا وإسرائيل وأمريكا ولبنان وسوريا، والهدف منها ضبط الأوضاع الأمنية في الجنوب اللبناني، هذا التشكيل جاء تعبيراً عن انتصار الدبلوماسية الفرنسية . الأوروبية نتيجة اقتراب سياسات فرنسا (أوروبا) من المواقف العربية والمستندة إلى مرجعية مدريد، بالمقارنة مع الدبلوماسية الأمريكية المؤيدة لإسرائيل. لم تكن واشنطن مرتاحة إلى التحرك السياسي الفرنسي خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان في نيسان/ ابريل من عام 1996، وبقي

الموقف الأمريكي يتسم بالحدّة والسلبية تجاه الموقف الفرنسي في تلك الأزمة، الأمر الذي أدى إلى قيام واشنطن بعرقلة المبادرات الفرنسية مرات عديدة حيث ترى أن الدور السياسي الفرنسي في عملية السلام منافساً مهماً لها، خاصة في ظل الجهود التي تقوم بها دول الاتحاد الأوروبي لبلورة سياساتها الخارجية التي تؤهلها لاحتلال موقع ومكانة مميزة في بلدان المنطقة العربية. (الحاج، 2005)

على الرغم من سياسات الولايات المتحدة تجاه السياسة الفرنسية الشرق أوسطية فإن الدور الفرنسي نشط بعدما تم تشكيل السلطة الفلسطينية، والتي بدورها هددت بإعلان قيام الدولة الفلسطينية من جانب واحد، نظراً لرفض إسرائيل استكمال انسحابها من الأراضي الفلسطينية. وجاء أول رد فعل أوروبي، تجاه تهديد السلطة بإعلان الدولة الفلسطينية، من فرنسا في تشرين الثاني/ نوفمبر 1998، خلال زيارة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات لباريس، وتَعهدت الحكومة الفرنسية، بإعادة إعمار الأراضي الفلسطينية، مقابل إبرام العقود وتسهيل دخول رأس المال الفرنسي للمناطق الفلسطينية، وصرحت مصادر فرنسية بأن زيارة عرفات حققت . إضافة إلى المساندة السياسية والاقتصادية . نجاحاً في موضوع إقامة الدولة الفلسطينية. ولكن، وفي اليوم الثاني لتلك التصريحات، أكدت وزارة الخارجية الفرنسية بأن فرنسا لا تشجع إعلان قيام الدولة الفلسطينية من جانب واحد، خوفاً من حدوث قطيعة في المفاوضات، وأردفت المتحدثة باسم الوزارة: " إننا نشجع على أن تتدرج الحلول المطروحة لهذه القضية الأساسية في إطار منطق المفاوضات بين الأطراف المعنية، ومنطق السلام، ونشجع منذ وقت طويل ممارسة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وهو ما قد يؤدي إلى قيام الدولة الفلسطينية، وأن فرنسا تدعم مع شركائها بناء الكيان الفلسطيني المستق ل ". وفي موعد لاحق في 22/ يناير/ كانون الثاني 1999، نصحت باريس بتأجيل إعلان الدولة إلى ما بعد الانتخاب الإسرائيلية وذلك لأنها كانت لا تتمنى إعادة انتخاب رئيس الوزراء السابق بنيامين نتينياهو، نظراً لسياساته المتطرفة، التي تعارضها فرنسا واجتهدت فرنسا في إقناع شركائها في أوروبا الغربية بمساعدة الفلسطينيين في حالة تأجيل

إعلان الدولة الفلسطينية. وفي هذا السياق، قامت فرنسا بتكثيف جهودها عبر الاتحاد الأوروبي بالضغط من أجل إنقاذ العملية السلمية من الانهيار الكامل. حيث تبلور الموقف الأوروبي على شكل صفقة مع السلطة الفلسطينية التي اشترطت التخلي عن فكرة إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد مقابل صدور بيان قوي من جانب الاتحاد الأوروبي يحدد بوضوح تأييده لقيام دولة فلسطين.(Moratinos, 1999)، حيث أصدر المجلس الأوروبي في 26/ آذار مارس 1999 " إعلان برلين " الذي أعاد فيه التأكيد على حق الفلسطينيين الدائم وغير المنقوص في تقرير المصير، وأبدى فيه استعداد الاتحاد الأوروبي للاعتراف بدولة فلسطين في الوقت المناسب، ويشكل هذا الإعلان نقله نوعية جديدة في الموقف الأوروبي تجاه العملية السلمية. ويعتبر بيان قمة برلين أقوى ما أصدرته دول أوروبا الغربية من مواقف، مساندة للدولة الفلسطينية والشعب الفلسطيني خاصة أنه يعبر عن اتفاق جماعي بين خمسة عشر دولة أوروبية. (خضر، 2003)

وفي هذا الإطار، أعلن الرئيس الفرنسي، جاك شيراك، وعقب لقائه الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في باريس بـ22 مارس/ آذار 1999 حيث قال: " إن قرار إعلان الدولة الفلسطينية ليس قراره وحده، لكنه قرار من وَقَّعَ من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على اتفاقية أوسلو، وبالتالي فهو قرار دولي ". وأضاف الرئيس الفرنسي: " أننا ننتظر من أوروبا الكثير، وخاصة أن تتخذ موقفاً داعماً ومؤيداً لعملية السلام "، وقالت المتحدثة باسم قصر الاليزيه،" إن موقف فرنسا من إعلان الدولة الفلسطينية يتمثل في اعتباره قراراً سيادياً يتعلق بالفلسطينيين"، وأوضحت بأن موقف بلادها معروف من هذه القضية، وإنها مستعدة للاعتراف بالدولة عند إعلانها في الوقت الملائم. كل ذلك جاء على خلفية تأكيد حضور فرنسا في المنطقة، وعليه تحركت من خلال الاتحاد الأوروبي في بلورة هذه المواقف السياسية الأوروبية المشتركة تجاه الصراع العربي . الإسرائيلي، مختلفة عن المواقف والسياسات الأمريكية والإسرائيلية المشتركة. وكذلك محاولة الطرف الفرنسي قيادة الاتحاد الأوروبي

وتوظيف دوره الاقتصادي لتحقيق أهداف سياسية فيما يتعلق بالدور الأوروبي في الصراع العربي . الإسرائيلي، حيث تسعى باريس لخلق قدرٍ من التوازن مع الولايات المتحدة وذلك استمراراً للتصور الديغولي، الساعي لأن تقوم فرنسا بدورٍ وسطيٍّ بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وهذا ما أكده هوبير فيدرين وزير الخارجية الفرنسي قائلاً: "كان على فرنسا أن تعيد تعريف سياستها وتعيد التفكير في دبلوماسيتها وأدوات قوتها ونفوذها بما يتفق مع المتغيرات الدولية الناجمة عن انتهاء مرحلة القطبية الثنائية".(حسين، 2004)، ختاماً لما تم طرحه، وفي ضوء تتبع أحداث تطورات الصراع العربي . الإسرائيلي، نجحت الولايات المتحدة كقوة مهيمنة لديها وسائل متعددة من تحقيق حضورها الكبير وتمكنت من تهميش باقي القوى، وفي مقابل هذه الهيمنة سعت فرنسا جاهدةً في مقاومة تحجيم دورها، لكن إمكاناتها اقتصرت على سياسة "قبض العصا من الوسط" مكتفية بتصريحات ومواقف مبدئية، لم ترتق إلى مستوى الفعل والتحرك النشط، إن هذه المواقف لا تتناقض بشكل جوهري مع الإستراتيجية المهيمنة للولايات المتحدة، وأن فرنسا عبرت سواء في ممارستها الانفرادية، أم من خلال حلفائها الأوروبيون عن عجز في التأثير على مجرى الأحداث، وعن تباعد بين الخطاب والممارسة في بعض الأحيان والاكتفاء بالبحث عن توازن صعب مع الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة عظمى.

ولوحظ أيضاً أن الجانب الفرنسي دائم الحرص على عدم استمرارية التناقض مع السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مما قلل من تأثير الدور الفرنسي في تفاعلات الصراع العربي الإسرائيلي. إضافة على ما سبق، فإن السيطرة الأمريكية في المنطقة العربية، اقتصادياً وسياسيا ًقلصت أي دور فرنسي فيها، بالرغم من مساعيه الحثيثة نحو كسب الدول العربية بإقامة علاقات اقتصادية معها.

3-4 المحكمة الجنائية الدولية:

يعود التاريخ الحقيقي لفكرة تأسيس المحكمة الجنائية الدولية إلى بدايات القرن العشرين الذي شهد ارتكاب أبشع جرائم القتل والإبادة في حق الإنسانية، مما دفع الكثير من الدول للتفكير في إنشائها لمحاكمة أفراد ارتكبوا جرائم إبادة وقتل جماعي، وأسفر اجتماع روما الذي عقد في 17 تموز/ يوليو 1998، عن تبني قانون روما(المعاهدة المؤسسة للمحكمة الجنائية الدولية)، بتصويت 120 مقابل 7 وامتناع 21 عن التصويت، وكانت الدول السبع التي صوتت ضد الاتفاقية هي الولايات المتحدة وإسرائيل والصين والعراق وليبيا والسودان وإيران.(غنام، 2001)، ودخل قانون روما، حيز التنفيذ في 1 تموز/ يوليو 2002 وبدأت الدول . الأطراف في عقد الاجتماعات، وتم انتخاب 18 قاضياً أَدُوا اليمين في 11 آذار/ مارس 2003. (United Nations, 2003) ، وكشفت مداولات روما عن التداخل الشديد ما بين الإنساني والسياسي في مجال عمل المحكمة، وكان الوفد الأمريكي صاحب الصوت الأعلى في معارضة إنشاء المحكمة والتحذير من تداعياتها على السياسة الأمريكية وعلى مصالح حلفاء واشنطن. فكانت الولايات المتحدة في طليعة الدول التي رفضت بشكل مطلق فكرة إنشاء محكمة دائمة لمحاكمة مجرمي الحرب بالرغم من أن المحكمة تُمثل أحد أهم أذرع ما يسمى بالنظام العالمي الجديد الذي بشر به الرئيس جورج بوش الأب بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة.(ماجد، 2001)

إن مخاوف الولايات المتحدة ناجمٌ عن تخوفها من التعرض للمحاكمات ذات الدوافع السياسية نظراً لوجود كثير من الجنود الأمريكيين المشاركين في عمليات حفظ السلام، ويخشى صانعو السياسة الأمريكية من استهداف بعضهم، وبخاصة بعد ظرف 11 أيلول / سبتمبر 2001. وفي حين أن الحرب على الإرهاب شدّدت من تصميم إدارة بوش على معارضة المحكمة الجنائية الدولية، فإن أي قبول قد يُعَرضّ المسئولين المدنيين الكبار لإجراء قانوني، واعترف العديد من المسئولين الأمريكيين بأن هذا الخطر هو السبب في نفورهم من المحكمة الجنائية. لهذا كانت دوافع واشنطن في رفض

إنشاء محكمة جنائية دولية مستقلة وقوية بسبب الخوف الشديد من ملاحقة جنودها العاملين في الخارج وتوجيه الاتهامات الجنائية لهم ولا سيما أن هناك بالفعل جرائم لهؤلاء الجنود في القواعد العسكرية الأمريكية في اليابان والبوسنة والعراق وأفغانستان وكذلك في القواعد الأطلسية في أوروبا نفسها، وكانت الولايات المتحدة قد أيقنت في وقت مبكر أن المحكمة الجنائية الدولية في حال قيامها لن تستطيع السيطرة عليها أو منعها من محاكمة عسكرييها. من المعروف أن إنشاء هذه المحكمة سيحقق أمرين:

الأول: ستجبر هذه المحكمة الدول للقيام بالتحقيق في الجرائم التي تقع داخلها ثم تحويلها إلى محاكمها خوفاً من أن تحول إلى المحكمة الجنائية الدولية، لذلك سيكون صعباً على الدول إخفاء الجرائم داخل حدودها أو تقديم الحماية للمجرمين.

الآخر: تستطيع المحكمة متابعة القضايا التي يرفعها الأفراد أيضاً، وهذا ما سيحرم المسئولين من الاختفاء وراء الحماية السياسية والدبلوماسية.

ولأن هذين الأمرين لا يروقان لواشنطن فلقد دأبت على وضع العراقيل في طريق المحكمة الجنائية ومعارضه تأسيسها. ولكنها فشلت في ثني المجتمع الدولي على المضي في هذا الطريق، فاضطرت إلى التوقيع، حيث وقعها الرئيس كلينتون في اللحظات الأخيرة وقبيل إغلاق باب التوقيع وذلك في 2000/12/31.(Lee Meyers, 2001)، ولكنها واجهت معارضة كبيرة في الكونجرس الأميركي لأن من صلاحياته التصديق عليها، وأعلنت المعارضة أنه ليس من المطروح أن يتم صرف "دولار واحد" من موازنة الولايات المتحدة لتمويل المحكمة، وقد عّبر السفير الأمريكي لشؤون جرائم الحرب،(ريتشارد بروسبر) في هذا السياق عن معارضته الشديدة أمام لجنة من الكونجرس، وذلك حين قال: "إن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تدعم محكمة لا تملك الضمانات الضرورية لمنع تسيي س العدالة". (اللاوندي، 2004)

ثم قامت الولايات المتحدة في عهد الرئيس جورج بوش الابن بسحب موافقتها السابقة وعدم اعترافها بتوقيع كلينتون بتاريخ 12 ابريل/ نيسان 2002، مما عزز الانطباع بأن واشنطن تدير ظهرها لعمليات ملاحقة المجرمين وبالتالي سيحد من قدرة هذه المحكمة وتأثيرها على الصعيد الدولي.

إن هذا الموقف جاء على خلفية التخوف الأمريكي كونه لا يستطيع التحكم في المحكمة، فقرارات الإدانة لا تخضع للفيتو الأمريكي كما هو الحال في مجلس الأمن ،وبالرغم من حصول واشنطن على تنازلات من الممكن أن تُزِيل هذا القلق، حيث تمت الموافقة على وجود دور فعال لمجلس الأمن وأصبحت له السلطة في قبول القضايا في المحكمة، فإن هذه التنازلات لم تكن كافية لإزالة المخاوف والقلق الأمريكي، لأنه من الممكن اتهام جنودهم بارتكاب جرائم حرب في دول أخرى.(واشبورن، 2001)، وبالتالي فإن السيطرة الأمريكية ليست كافية، مما لا يرضى البنتاغون أو لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي. فالولايات المتحدة تريد توفير الحصانة لجميع الأفراد الأمريكيين الذين يشاركون في مهمات حفظ السلام بحجة أنه بدون هذه الحصانة فإن قواتها ومواطنيها سوف يتعرضون لما أسمته "اتهامات ذات دوافع سياسية".

إن عدم مشاركة الولايات المتحدة في المعاهدة قد يشكل جانباً ايجابياً فالانسحاب الأمريكي من المحكمة قد يكون فرصة للمحكمة لإصدار أحكامها بعيداً عن الضغوط الأمريكية. أما الجانب السلبي فيكمن في وجود الولايات المتحدة خارج أسوار المحكمة مما يجعلها تصول وتجول في الساحة الدولية دون الخوف من وقوعها تحت طائلة أحكامها، كما سيضعف المحكمة أيضاً نظراً لوجود دولة عظمى بإمكاناتها الاقتصادية خارج أسوارها.

لذلك تكاتفت الجهود الأمريكية لإفقاد المحكمة الجنائية الدولية فعاليتها، ففي أيار /مايو عام 2002 قامت بإلغاء توقيعها على المعاهدة، مما أثار احتجاجاً دولياً شديداً، واعتبر المشرعون

الأمريكيون أن توقيع الولايات المتحدة على المعاهدة دون المصادقة عليها، لا يلزمها قانونيًا باحترام قرار إدارة سابقة. (Lewis, 2002)

إجمالاً، إن مطالبة الولايات المتحدة بالتوقيع على معاهدة إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة أمر في غاية الأهمية؛ لأن ذلك يجعل المحكمة حقيقة عالمية واقعة، كما يُخضِع أقوى دول العالم لقواعد القانون الدولي والإنساني أيضاً.

كان هذا موقف الولايات المتحدة، أما على الجانب الآخر من ضفة الأطلسي فكان الموقف يختلف جذرياً تجاه إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، فعلى عكس واشنطن رحبت بروكسل عاصمة الاتحاد الأوروبي بمحكمة الجزاء الدولية التي تستحق . حسب البيان الصادر عنها . الدعم غير المشروط من الجميع؛ لأنها ستكون عنصراً أساسياً في مكافحة الإفلات من العقاب لمرتكبي جرائم الإبادة والجرائم ضد البشرية وجرائم الحرب.

ورحبت فرنسا بعمل نظام المحكمة، وعندما طالب الرئيس جاك شيراك " الدعم غير المشروط من الجميع " ، لأن المحكمة ستكون في يوم 2003/2/1 أداة فعالة في مكافحة الإفلات من الجرائم، وتعد فرنسا من أقوى الداعمين لهذه المحكمة، وقد قامت مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بدور حاسمً في ضمان توصل مؤتمر روما إلى محكمة تتسم بالفعالية والمصداقية، وقد ضخت دول الاتحاد الأوروبي قدراً ضخماً من الموارد المالية لدعم إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. (European Council, 2001)، وفي يونيو/ حزيران 2001، تبنى مجلس الاتحاد الأوروبي موقفاً مشتركاً من المحكمة الجنائية الدولية، بحيث تلزم الوثيقة كل دولة عضو بالتصديق على قانون روما، وبالتالي الإسهام في دخولها مبكراً حيز التطبيق، وأكدت الوثيقة التزام الاتحاد الأوروبي بمساعدة الدول الأخرى في الانضمام بوسائل سياسية أو مالية. وعندما اتضح أن المحكمة الجنائية الدولية ستبدأ العمل في

تموز/ يوليو 2002، ازدادت الجهود الأوروبية، حيث تم تبني خطة عمل للاتحاد الأوروبي في أيار/ مايو 2002 لدعم الموقف المشترك الصادر في سنة 2001.

في الوقت ذاته، سعت الولايات المتحدة، لإفقاد المحكمة الجنائية أهميتها وإضعاف تماسك الاتحاد الأوروبي تجاهها، وعملت على تكوين اتفاقيات ثنائية لحماية المواطنين الأمريكيين من المحكمة الجنائية الدولية، وكانت رومانيا، كدولة مشاركة في الاتحاد ومرشح محتمل لعضوية حلف الناتو والاتحاد الأوروبي أول من وقّع اتفاقية ثنائية، وأعطت إيطاليا وأسبانيا وبريطانيا إشارات إلى أنها قد تحذو حذوها.(Traynor, 2002)، ولقد أغضب الموقف الروماني بعض الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا وألمانيا والسويد. واعتبرته موقفًا خارجًا عن موقف الاتحاد الأوروبي المشترك.(Black, 2002) على أي حال، اعتبرت فرنسا أن افتقار المحكمة الجنائية إلى دعم الولايات المتحدة ولا سيما الاستثناء من الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية له عواقب جدية على مصداقية المحكمة وشرعيتها، لأن نجاح المحكمة يتوقف على التعاون بين الدول، واعتبرت باريس أن من فضائل المحكمة الجنائية الدولية المنشودة أن تكون كياناً قضائياً مستقلاً، وألا تخضع لسياسة الدول الكبرى أو لمشيئة مجلس الأمن الدولي.

5-3 بروتوكول كيوتو للتغيير المناخي:

لقد ازداد الاهتمام العالمي لقضية احتمال حدوث تغيرات في المناخ، وبالتالي مواجهة العالم لعددٍ من القضايا البيئية ذات المدى العالمي، وتحديداً عالمية قضية البيئة، ونتيجة زيادة انبعاث غازات الاحتباس الحراري تم التوقيع على الاتفاقية الإطارية الدولية لتغيير المناخ أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة الأرض) في **ريو دي جانيرو** في البرازيل عام 1992. (السعدي،2001)

وتهدف هذه المعاهدة أساساً إلى "تثبيت غازات الاحتباس الحراري، في الغلاف الجوي عند مستوى لا يُحدث تداخلاً مع نظم المناخ، وأن يتحقق ذلك خلال فترة تسمح للنظم الايكولوجية بالتأقلم مع تغير المناخ، وقد التزمت الدول المتقدمة ودول وسط وشرق أوروبا بتبني سياسات مؤداها خفض انبعاث غازات الاحتباس الحراري إلى مستويات منخفضة.

ويعتبر مؤتمر أطراف الاتفاقية . الأطراف التي صادقت عليها . بمثابة السلطة العليا لمراجعة تنفيذ الدول لالتزاماتها، وتقرر عقد اجتماعات سنوية لمؤتمر الأطراف للمتابعة واتخاذ القرارات اللازمة، وفي الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف الذي عُقد في برلين عام 1995، وجد انه من الضروري الاتفاق على التزامات جديدة للحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري بعد سنة 2000، وفي الاجتماع الثالث الذي عقد في كيوتو في اليابان عام 1997 تم إقرار "بروتوكول كيوتو" الذي يلزم الدول الصناعية بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري فيها بنسبة 5% على الأقل بحلول 2008 . 2012، كما حدد البروتوكول ثلاث آليات لمساعدة الأطراف على خفض انبعاثاتها وهي: آلية التنمية النظيفة، ونظام الاتجار في الانبعاثات، وآلية التنفيذ المشترك، ومع دخول بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ بتاريخ 16 فبراير 2005، أصبحت 34 دولة صناعية ملزمة قانونياً بأن مستوى انبعاث الغازات التي تسبب تغيرات مناخية لا بد أن تخفض بحلول سنة 2012، ومن بين هذه الدول: بلدان الاتحاد الأوروبي واليابان وكندا وروسيا.

أما الولايات المتحدة فقد ضربت بهذه الاتفاقية عرض الحائط غير عابئة بالآثار السلبية الناتجة دولياً عن موقفها ومنها استعداء الطبيعة وتلويث هواء العالم وتهديد حياة البشر. والجدير ذكره، أن الولايات المتحدة تمثل 4% فقط من سكان العالم، ولكنها مسئولة عن 25% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم. (اللاوندي، 2004)

وتَعتَبِر الولايات المتحدة أن ارتفاع درجة الحرارة ناجمٌ عن دور الدول النامية التي تقوم بقطع الأشجار التي تُعتَبر محمية طبيعة للأرض، ولكن المؤكد هو أن سخونة المناخ التي تتزايد بشكل مضطرد تؤثر على عدد من نظم البيئة مثل ذوبان الجليد ونشاط طبقة الأرض، وهجرة بعض الطيور والحيوانات إلى المناطق الشمالية، وزيادة الفيضانات والجفاف والزلازل مما يؤدي إلى انخفاض إنتاج بعض المحاصيل، لذا فإن الادعاء الأمريكي يجافي الحقيقة والواقع.

وعلى الرغم من النداءات الدولية المحذرة من ظاهرة تغيير المناخ والتي تنذر بكثير من المشاكل في القرن الحادي والعشرين فإن الولايات المتحدة رفضت التوقيع على اتفاقية كيوتو عام 1997 مبررة ذلك على لسان نائب الرئيس الأمريكي آل غور بقوله: "إن أمريكا، لكي توقع على الاتفاقية أو ترسل بها إلى مجلس الشيوخ يجب أن يكون مساهمة ذات معنى من جانب الدول النامية". (اللاوندي، 2001) وترفض الولايات المتحدة التوقيع على الاتفاقية دفاعاً عن حيوية الاقتصاد الأمريكي الذي من المفترض أنه سيعاني من التباطؤ إذا ما تم خفض 5% فقط من انبعاث ثاني أكسيد الكربون الناتج عن النشاط الصناعي بحلول 2012.

لذا يواجه بروتوكول كيوتو تحديات خطيرة منها مثلاً، اعتراض الرئيس الأمريكي، ورفض الكونجرس التصديق عليه، والمفارقة هنا أن النصوص الأساسية لهذا البروتوكول جاءت بناءً على توصيات أمريكية، منها: أن يكون التخفيض على مدى خمس سنوات بدلاً من تحديد نسب تخفيض سنوية، وحجتها في ذلك إعطاء مرونة في مواجهة تقلبات الأداء الاقتصادي من عام لأخر. (السعدي، 2001)

وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة وقّعت على البروتوكول في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ولكنه اعتبر البروتوكول غير عادل للدول الصناعية لأنه يستبعد 80% من دول العالم، وهي الدول النامية.

إن ارتفاع تكاليف تنفيذ بنود البروتوكول وعدم التأكد الذي يحيط بالمشكلة وخطورتها من الناحية العلمية زاد من تفاقم الأمور. على أي حال، فالتحركات لخفض غازات الانبعاث الحراري أثارت مخاوف الكثيرين وخاصة أحزاب اليمين في مختلف أرجاء العالم الصناعي وعلى الأخص في الولايات المتحدة، لكن جهود الناشطين من البيئيين والذين وجدوا تأييداً من الكثيرين في دول أوروبا خاصة تلك التي تحكمها أحزاب يسار الوسط نجحت في سنة 1997 في تحرير بروتوكول كيوتو في المؤتمر الدولي.

عموماً، تعهدت 38 دولة صناعية بخفض نسبة انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري حتى تصل بها إلى نسبة تقل عن انبعاثاتها في سنة 1999 بمقدار 7% وذلك في مدى العشر إلى الاثنى عشر عاماً. وقبل أن يجف التوقيع على هذا البروتوكول كان هناك هجوم عليه من دوائر اليمين ومن رجال الأعمال، وهدد مجلس الشيوخ الأمريكي فور التوقيع على البروتوكول بأنه سيرفض الموافقة عليه، في ظل تقديرات بعض مراكز البحوث غير الحكومية بالولايات المتحدة أن مثل هذا الخفض الذي تقرر في بروتوكول كيوتو، قد يؤدي إلى خسائر في جملة الناتج القومي لهذه البلاد قد تصل إلى حوالي 400 مليار دولار في كل عام، وإلى زيادة في أسعار الكهرباء قد تصل إلى أكثر من 86% من سعرها في الولايات المتحدة .(السعدي، 2001)

وجاءت ذروة هذه الحملة بإعلان الرئيس جورج دبليو بوش بانسحاب الولايات المتحدة من الالتزام بهذا البروتوكول، مما أوشك أن يجهز على هذا البروتوكول تماماً لأن نفاذه يرتكز على تصديق خمسين دولة من الضروري أن تشكل انبعاثاتها من غاز ثاني أكسيد الكربون ما لا يقل عن 55% من جملة الانبعاثات الكلية لهذا الغاز في العالم. ولما كانت انبعاثات هذا الغاز من الولايات المتحدة وحدها تزيد على 25% من جملة انبعاثاته في العالم، فقد كان واضحاً أن انسحاب الولايات المتحدة يمثل ضربة قاضية لهذا البروتوكول، كما أعلنت اليابان في مؤتمر مراكش رفضها الموافقة على بروتوكول كيوتو.

استنادا على ما سبق، أعلن الرئيس جورج دبليو بوش في مارس 2001 انسحاب الولايات المتحدة من بروتوكول كيوتو قائلاً: "إنه سيضر باقتصاد بلاده نظراً لارتفاع تكلفته الاقتصادية، ويستثني دولاً نامية من أية التزامات "، تجاهلت الولايات المتحدة أصوات الاحتجاج والاستنكار وتنكرت لاتفاق وقعت عليه 150 دولة؛ لذا اندلعت مظاهرات من أوروبا معتبرة بوش من "مجرمي البيئة " لعدم التزامه باتفاقية كيوتو واعتبرته أوروبانوع من الغطرسة غير المقبولة.

في مقابل هذا الرفض والانسحاب الأمريكي من بروتوكول كيوتو، كان هناك إصرار أوروبي على التمسك بمعاهدة كيوتو والالتزام بها، واعتبارها الأساس الوحيد والمناسب لخفض نسبة الغازات المتسببة في الاحتباس الحراري، ورفض تأجيل معالجة هذه المشكلة البيئية وفي هذا السياق، قال رئيس الوزراء السويدي "بيرسون" :" باعتقادنا أن معاهدة كيوتو وثيقة ضرورية، وعليه إن أردنا السيطرة على التبدلات المناخية بشكل جاد ".(السعدي،2001)

لذلك يلاحظ بان دول الاتحاد الأوروبي مستمرة في جهودها لتطبيق معاهدة كيوتو، رغم الرفض الأمريكي لها، أما المستشار الألماني "غيرهارد شرودر" قال:" انه اتفق مع الرئيس الأمريكي جورج بوش في جميع القضايا عدا اتفاقية كيوتو". كما حذر مسئولون أوروبيون الرئيس الأمريكي من أن علاقات بلاده مع بقية دول العالم قد تتأثر بسبب قرار التراجع عن الاتفاقية الموقعة عام1997.

ومن جانبها قالت رئيسة وكالة حماية البيئة في الاتحاد الأوروبي "مارغوت والستروم" :" اتفاقية كيوتو ليست موضوعاً هامشياً يمكن تجاهله أو الانتقاص منه، إنه موضوع يتعلق بالتجارة والاقتصاد ". (اللاوندي، 2001)

ومن جهته عبر وزير البيئة البريطاني "مايكل ميتشر" معتبراً إعلان الإدارة الأمريكية خطيراً للغاية وقال: "إننا نتحدث عن العلاقات عبر الأطلنطي وعولمة السياسة الخارجية، وأضاف معتبراً: " أن الاحتباس الحراري يعد التحدي المرعب والأكثر خطورة على الإنسانية في الأعوام المائة القادمة ".

أما المفوضية الأوروبية فعكست الحالة الأوروبية بشكل عام تجاه موقف الولايات المتحدة حيث اعتبرت القرار الأمريكي المتعلق بالبحث عن بديل لاتفاقية كيوتو أنه يجعل المباحثات حول التغيرات المناخية في غاية الصعوبة". ولم يختلف الموقف الفرنسي كثيراً عن موقف الاتحاد الأوروبي، ففي أثناء عقد المحادثات الأمريكية الفرنسية في باريس يوم 26\مايو\2002 قال الرئيس الفرنسي جاك شيراك في مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس الأمريكي جورج بوش: " بأن الطرفين الفرنسي الأمريكي أكدا على نفس الفهم والتصميم بشأن محاربة الإرهاب، وبينما استمرا في خلافهما حول قضيتي التجارة والبيئة"، لم يخف الرئيسان اختلافهما حول قضيتي التجارة والبيئة بسبب انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية كيوتو، فإنهما أكدا أن هذا النزاع يعد هامشياً إذا ما قورن بالقيم المشتركة بين الولايات المتحدة وفرنسا حيث تستاء فرنسا من رفض واشنطن التصديق على بروتوكول كيوتو لعام 1997. (السعدي،2001)

تناول بيان" نداء باريس من أجل العمل" الذي تلاه الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" في قصر الاليزيه: "علينا أن ندرك أننا وصلنا إلى نقطة اللاعودة وتسببنا في ضرر لا يمكن إصلاحه". ومن الجدير ذكره، أن "نداء باريس من أجل العمل" هي مؤسسة فرنسية تسعى إلى إنشاء منظمة بيئية جديدة تابعة للأمم المتحدة لمواجهة ارتفاع درجة حرارة الأرض ونقص المياه.

وقال شيراك في أعقاب محادثاته مع علماء ورؤساء شركات وزعماء أجانب،في لقاء مع جريدة لوموند الفرنسية: "بدأنا ندرك أن الكوكب كله في خطر وأن سعادة وصحة وأمان وبقاء الجنس البشري نفسه في وضع حرج".(اللاوندي، 2001)

بناءً على ما تم طرحه، يلاحظ أن الموقف الفرنسي كان مدركاً لمخاطر ظاهرة الاحتباس الحراري وأن علاج هذه الظاهرة يعتمد على التزام أقطار العالم في إطار برنامج للتعاون الدولي للتحكم في قدر المخرجات، وأن تقصير بعض الدول أو رفضها التعاون يفسد جهد الآخرين،وهو انتقاد مبطن للمواقف

الأمريكية من قضية الاحتباس الحراري وبروتوكول كيوتو. لذلك تحرص فرنسا والاتحاد الأوروبي على مشاركة الجميع لمواجهة تزايد كميات الغازات الحابسة التي تتصاعد منها وتهيأ العالم لتطبيق برنامج تسهم فيه كل دولة بقسط. بالرغم من النقد الفرنسي للمواقف الأمريكية تجاه قضيه الاحتباس الحراري فإن "شيراك" حاول إرضاء بوش عندما اعتبر الخلاف حول قضية الاحتباس الحراري نزاعاً هامشياً إذا ما قورن بالقيم المشتركة".(اللاوندي، 2001)

6-3 الخلاصة:

في سياق ما تم طرحه خلال هذا الفصل المتعلق بتطور العلاقات الأمريكية . الفرنسية خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي تبين أن هذه العلاقات تعرضت إلى حدّ ما من الاختلاف النسبي تجاه قضيتي: الحرب الأمريكية على العراق عام 1991 والشرق الأوسط، غير أن هذا الاختلاف سرعان ما أبرز محدودية الدور الفرنسي في مواجهة الدور والنفوذ الأمريكي؛ لذا شاركت فرنسا عسكرياً بجانب التحالف الدولي ضد العراق في حرب الخليج الثانية عام 1991، متخلية بذلك عن مساعيها لحل الأزمة دبلوماسياً. وبالنسبة لقضية الشرق الأوسط حاولت فرنسا دوماً استثمار هذه الورقة بهدف تحقيق مصالحها في المنطقة العربية، ولكنها اصطدمت بحقيقة الموقف الأمريكي . الإسرائيلي الرافض لأي دور قد تقوم به أطراف أخرى.

أما فيما يتعلق بموقف كل من الولايات المتحدة وفرنسا تجاه قضيتي: المحكمة الجنائية الدولية وبروتوكول كيوتو للتغير المناخي، فقد استعرضت الدراسة مدى التناقض بين الطرفين؛ فالسياسة الفرنسية لم تتبلور باتجاه اتخاذ مواقف جذرية وثابتة في مواجهة الرفض الأمريكي للانضمام للمحكمة الجنائية أو التوقيع على بروتوكول كيوتو، بقدر ما تبلورت باتجاه مساومة واسترضاء الطرف

الأمريكي، وهذا كان واضحاً من خلال الخطاب السياسي الفرنسي الرسمي الذي اعتبر التناقض الفرنسي . الأمريكي تناقضاً ثانوياً فقط.

أما فيما يتعلق بمسار العلاقات الأمريكية . الفرنسية تجاه بعض القضايا المتعلقة بأوروبا، فهذا ما سيتناوله الفصل الرابع بالاستعراض والتحليل.

الفصل الرابع

العلاقات الأمريكية ـ الفرنسية تجاه قضايا أوروبية

الفصل الرابع

العلاقات الأمريكية ـ الفرنسية تجاه قضايا أوروبية

4.1 المقدمة:

تسعى الدراسة في هذا الفصل إلى تناول بعض القضايا المستجدة على الساحة الأوروبية والتي كان لها أثرٌ واضحٌ في تطور العلاقات الأمريكية ـ الفرنسية خلال فترة الدراسة. لذا سيتم التركيز على ثلاث قضايا رئيسية، شكلت في الوقت ذاته خلافاً بين الطرفين بسبب محاولة كل طرف تدعيم نفوذه، فالولايات المتحدة كقوة عظمى مهيمنة بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة سعت إلى الوقوف أمام أي محاولات أوروبية طامحة للاستقلال ولو(نسبياً) والخروج عن إطار الهيمنة الأمريكية، في المقابل

سعت فرنسا وباستمرار لإيجاد قدرٍ من التوازن في علاقاتها مع الولايات المتحدة وخصوصاً على الساحة الأوروبية. وعليه، ففي سياق هذا الفصل سيتم رصد وتحليل ثلاث قضايا أوروبية شكلت محل خلاف في العلاقات الأمريكية . الفرنسية، وهي: المشاريع العسكرية الأوروبية، ونظام الدرع الأمريكي المضاد للصواريخ، وتوسيع الاتحاد الأوروبي.

4.2 المشاريع العسكرية الأوروبية:

نتيجة سقوط الاتحاد السوفيتي وتفكك حلف وارسو، نادت الولايات المتحدة بإقامة نظام عالمي جديد، بهدف فرض نفسها الدولة العظمى الوحيدة في العالم(Kaufman,1991)؛ الأمر الذي دفع دول أوروبا الغربية وعلى رأسها فرنسا إلى التفكير في مستقبلها ومكانتها في العالم، وتضاعفت رغبتها في تجسيد الاستقلالية الأمنية عن الحلف الأطلسي، خاصة أن الدول الأوروبية تمتلك المقدرة العسكرية والأمنية التي تسمح لها بالدفاع عن نفسها ضد أي تهديدات أمنية خارجية.(نافعة،2004)

وبالرغم من أن أوروبا الغربية في المرحلة السابقة شكلت قوة اقتصادية عظمى عبر السوق الأوروبية المشتركة توازي قدرة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وتواكبها في سباق التطور، فإنها لم تنشئ قوة عسكرية مكملة للقوة الاقتصادية، بل اعتمدت على حلف شمال الأطلسي، ذي الثقل الأمريكي.(Archer & Butler,1992)

وتدرك فرنسا أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتراجع عن التزاماتها الإستراتيجية تجاه القارة الأوروبية، لأنها تعتبر المجال الأوروبي مجالاً حيوياً واستراتيجياً لها يمكّنها من المناورة العسكرية ومراقبة تحركات القوى العسكرية كفرنسا وروسيا، ولذلك دعت الدول الأوروبية إلى إنشاء جهاز أمني أوروبي مستقل يجسد وحدتها، وأوضحت بأن دعوتها لإنشاء هذا الجهاز يجب ألاّ يفسر على أنه مشروع يدعو

إلى الاستقلالية التامة عن حلف شمال الأطلسي أو الإنقاص من المهام التي يقوم بها الأسطول السادس الأمريكي، بل على العكس من ذلك فإن هذا المشروع هو دعامة لأدوار الحلف. (Lachowski,2002)، كما أنه سوف يلعب دوراً أمنياً في حل المشكلات التي تواجهها دول المنطقة، كما يؤدي من جهة أخرى إلى تقريب سياساتها الأمنية التي يغلب عليها الطابع العسكري إلى سياسة أمنية يغلب عليها التعاون والسلم الداخليان.(Rotfeld,2001)، وكان أول اتفاق أبرمته الدول الثلاث عام 1883: فرنسا وإيطاليا وأسبانيا هو اتفاق على مشروع فرنسي لبناء قمر صناعي للمراقبة العسكرية، ومشروع آخر يسمى "هيليوس" يستهدف معرفة وضعية القوات العسكرية الأجنبية المستقرة داخل حوض البحر المتوسط، كما يكون له دور في إدارة العمليات العسكرية وتطوير الأهداف الإستراتيجية التي لها علاقة بالقوات النووية.(محمد،1997)

وليس من شك في أن هذه المشاريع ذات الصبغة العسكرية، تمثل رسالةً مباشرة للولايات المتحدة، (Latter,2002) مفادها، أن الدول الأوروبية بإمكانها أن تدافع عن أمنها العسكري ضد أية تهديدات خارجية دون طلب مساعدة الولايات المتحدة.

أما الولايات المتحدة فقد فسّرت الدعوة الأوروبية لتطوير المشاريع العسكرية دون إشراكها فيها على أنها تمثل سابقة خطيرة في تاريخ العلاقات الأميركية . الأوروبية، لأن المشاريع العسكرية والأمنية الأوروبية وخاصةً مشروع "هيليوس" الفرنسي يعد تحدياً للتحركات العسكرية والأمنية الأميركية في أوروبا، واعتبرت المشروع أيضاً بأنه يهدف إلى مراقبة تحركات القوات الأمريكية وجمع المعلومات الاستخباراتية عن خطط القوات الأمريكية في المنطقة.(كردون، 1999)، وهذا مالا تسمح به الولايات المتحدة لأن وجودها وبقاءها في المنطقة يهدُفُ إلى ضمان أمن شعوب القارة الأوروبية.(حسن،2005)

وهدفت فرنسا من المشاريع العسكرية الدخول بمنافسة عسكرية لكلٍّ من الولايات المتحدة وروسيا اللتين كانتا تحتكران المجال الجوي من خلال رصد تحركات القوات العسكرية الأوروبية، سواء في أوروبا الغربية أو الشرقية، لأن الأسطول السادس الأمريكي لم تكن مهمته مراقبة تحركات روسيا العسكرية فحسب، بل مهمته الأساسية مراقبة تحركات الدول الأوروبية الفاعلة (خاصة فرنسا) والتجسس على أسطولها النووي المرابط في مدينة طولون. رغم إدراك فرنسا بذلك كما قال الوزير الفرنسي ميشال روكار: " إن فرنسا لا ترغب في أن تثير زوبعة أمنية وسياسية مع الولايات المتحدة؛ لأن هذه الأخيرة حليف قديم بالرغم من تأثيرها على مقدرة فرنسا على التحرك الأمني داخل المجال الأوروبي والمتوسطي أو خارج أوروبا والمتوسط ".(كردون، 1999)، ومع ذلك فقد كانت فرنسا أكبر الدول الأوروبية المتحمسة لمشروع "هيليوس" لأنها لم تسقط من حساباتها يوماً أنها قوة إقليمية نووية.(جاد،1998)، وتمتلك وسائل الردع التي تسمح بأن تلعب أدواراً أمنية داخل أوروبا والذي تعتبره مجالها الحيوي الرئيسي، فمشروع هيليوس سيساعدها ليس فقط على مراقبة التحركات العسكرية الأميركية فحسب بل ومراقبة تحركات دول منطقة البحر المتوسط أيضا. (كردون،1999)

وبالإضافة إلى مشروع هيليوس، فقد أبرمت ثلاث دول أوروبية اتفاقيات عسكرية ثنائية عام 1987، وبداية عام1988 في مجالات التعاون والدفاع الجوي والبحري، ففي مجال الدفاع الجوي والبحري تم عقد اتفاقية بين إيطاليا وفرنسا من جهة، وفرنسا وأسبانيا من جهة أخرى وهدفت الاتفاقيات إلى إجراء مناورات مشتركة جوية وبحرية وتبادل المعلومات العسكرية بين الدول الثلاث (Ravenal,1998)

لقد أصبحت دول أوروبا أكثر قناعة بأن عليها التكيُّفَ مع تحولات النظام الدولي الجديد. (مورافشيك،1998) الذي أصبحت تحكمه مفاهيم جديدة، كالتنافس الاقتصادي والتكنولوجي، حيث وجدت دول أوروبا فيها فرصة لتحقيق ذاتها، ولكي تُثبت للقوى الدولية الأخرى بأنها قادرة على المنافسة الاقتصادية والأمنية السياسية، وأصبح الاهتمام بالأمن الإقليمي والاقتصادي بالنسبة لها

حقيقة يتعين عليها ترجمتها إلى الواقع، وبدأ العمل على إدخال تقنيات متطورة إلى المنظمة العسكرية الأوروبية لتكون أكثر قدرة على المناورة لمواجهة التحديات الأمنية من داخل القارة الأوروبية.

على المستوى الدفاعي، أظهرت حرب الخليج عام 1991، ثم حروب البلقان وعلى وجه التحديد في كوسوفو، مدى الهوة المتسعة بين العسكرية الأميركية ونظيرتها الأوروبية.(Moritan,1992)، فالدفاع الأوروبي يُعاني من ضعفٍ هيكلي وّاضح على مستوى القيادة والاتصال، على عكس الولايات المتحدة التي تتميز بالتقنية، وعلى الجانب السياسي، فإن انقسام أوروبا إلى كتلتين شرقية وغربية لقرابة نصف قرن جعل الأوروبيين أشد ميلاً إلى أوروبا الموحدة اقتصادياً وليس دفاعياً. (Wright,1991)، ففكرة الحرب تثير قلق العديد من دول أوروبا إلى الحد الذي دفع الكثير من هذه الدول إلى إلغاء التجنيد الإجباري، مع تفضيل مظلة حلف الناتو.

على أية حال، إن التاريخ الأوروبي يلقي دائماً ببذور الشك فهناك دول أوروبية تخشى عودة مناطق النفوذ المقسمة بين بريطانيا وفرنسا وألمانيا نتيجة لتنامي القوة العسكرية لهذه الدول، وهذا الشك الكامن جعل الكثير من الأوروبيين يفضلون مظلة الناتو للحفاظ على استقرار القارة الأوروبية، وما من شك في أن هذا الفكر الأوروبي الذي يتسم بالكثير من الشكوك تجاه تعاون أوروبي دفاعي كبير كان من عناصر إضعاف السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، فدورها المحدود في تفاعلات الصراع العربي الإسرائيلي مثالاً على ذلك.(خضر، 2003)، لأن عدداً من بلدان الاتحاد تؤيد ضمناً الولايات المتحدة وسياستها باعتبارها القوة الفعلية القادرة على حفظ استقرار العالم واستقرار أوروبا.

(نافعة،2004)

إن دواعي تطوير القدرات الدفاعية الأوروبية، ترجع إلى أن الدول الأوروبية أصبحت أكثر قناعة بأن مواجهة التهديدات الجديدة من داخل المنطقة كالنزاعات الداخلية والإقليمية تتطلب توافر قوات تتميز بالسرعة على الرد والاحتواء خاصة ضد الجماعات التي يمكن أن تستعمل صواريخ ضد أهداف

أوروبية، أو احتواء أي نزاع عرقي في أوروبا. نتيجةً لذلك اتخذت دول أوروبا مبادرة خفض الأسلحة التقليدية في باريس 1990 تجسيداً لفكرة الوحدة الأوروبية، حيث طالبت اتفاقية ماستريخت الدول الموقعة عليها بالكشف عن كل أجهزتها العسكرية وإزالة جزء منها من أجل أمن المنطقة الأوروبية. (نافعة،2004)

إن معاهدة ماستريخت في عام 1993، كانت بمثابة رد فعل أوروبا على تطورات ما بعد الحرب الباردة وتفرد الولايات المتحدة بالقرار الدولي.(Kagan,2003)، وأحد محاور هذه المعاهدة هي الدعوة إلى أن تتبنى أوروبا سياسة خارجية ودفاعية موحدة تقوي من مركزها التفاوضي، وتقوي من قدرتها على لعب دور أساسي في السياسة الدولية.(Archer&Bulter,1993)، استكمالاً لما سبق، اقترحت فرنسا على بقية الدول الأوروبية في حلف الأطلسي في اجتماع إبريل عام 1991 فكرة إنشاء قوة أوروبية متوسطية موحدة تحت اسم (قوة التدخل السريع) ولهذه القوة الحق في مواجهة الأزمات داخل وخارج المجال الجغرافي الأوروبي، وتم قبول الاقتراح الفرنسي من أغلبية دول أوروبا وذلك في 28 مايو 1991.(الإمام،1997)

والملاحظ أنه عقب حرب الخليج الثانية أعادت فرنسا طرح فكرة الاستقلالية الأمنية داخل أوروبا بعدما تفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالإشراف على إدارة النزاع في كوسوفو لوحدها دون إشراك الدول الأوروبية بشكل مباشر، واعتبرت فرنسا أن التهميش سيضر بمصداقية فرنسا الدولية، مع أنها تمتلك مقومات الدولة القادرة على إدارة الأزمات، وهكذا سعى الخبراء العسكريون الفرنسيون إلى الضغط على الرئيس الفرنسي متيران لإتباع سياسة أوروبية أكثر عقلانية ومرونة واستقلالية وأكثر قدرة على الحركة، وارتفعت أصوات خبراء شؤون الدفاع والأمن في فرنسا، وطالبوا صناع القرار في الإدارة الفرنسية بانتهاج سياسة أوروبية تكون الدرع الواقي لسياسة القوة الضاربة التي يشرف عليها الأسطول النووي المرابط في طولون. (Cartan,1995)

يتضح مما سبق، أن التنسيق الأمني بين الدول الأوروبية الثلاث: فرنسا وايطاليا وأسبانيا قد بدا مبكراً أي قبيل تفكك الاتحاد السوفيتي السابق . مما يعني أن الدول الأوروبية لم تكن مرتاحة للتواجد العسكري الأميركي في أوروبا.

ولقد تخوفت فرنسا من تضاعف الاهتمام الأمريكي بالمنطقة الأوروبية واعتبرته رداً على مشاريعها الأوروبية الداعية إلى الوحدة. (اللاوندي، 2002)، وانطلاقاً من ذلك سارعت باريس وبون إلى إعادة إحياء مشاريعها القديمة للرد على التوجه الأمريكي بالتوسع نحو الجنوب والذي فسرته بأنه توسع يستهدف تضيق الخناق عليها، وقال الرئيس الفرنسي جاك شيراك في مقابلة تلفزيونية أجرتها معه قناة فرانس 2 : " إن الاتحاد الأوروبي سيفشل في كل المشاريع التي طرحها إذا بقي مكبل الأيدي أمام المشاريع الأمريكية في المنطقة، فسيأتي الوقت الذي ستصبح فيه أوروبا مقاطعة أمريكية لا تمتلك السيادة ولا القرار السياسي الشجاع، ثم أضاف بأن الرد الأمثل على المشاريع الأمريكية يتمثل في التفكير في مشاريع أوروبية تعزز قدرات أوروبا الأمنية والسياسية والاقتصادية".

(Muravchik,1996)، هذا ما فكرت فيه فرنسا ابتداءاً من عام 1999، حيث سعت جاهدة لبناء قوة أمنية أوروبية بعيداً عن حلف الأطلسي تعتمد عليها لدعم المصالح الفرنسية والسياسة الخارجية الأوروبية المشتركة، وهذا ما أكده وزير الخارجية الفرنسي هوبير فدرين أيضاً. وفي مناسبة أخرى شدّد الرئيس جاك شيراك على الحلم الأوروبي، المناهض للحلم الأمريكي قائلاً:" إن أوروبا ينبغي أن تؤكد أنها ستكون أحد أكبر العناصر الفاعلة في العالم وعليها ترسيخ السلام والأمن في أراضيها إلى جانب بناء أمن أوروبي جديد، وحلف أطلسي جديد". (اللاوندي،2006)

لقد عززت دول الاتحاد الأوروبي وحدتها للدفاع عن أمنها بقرار اتخذته في القمة الأوروبية التي انعقدت في هلسنكي عام 2000 بإنشاء قوة تدخل أوروبية تجسيداً للرغبة الأوروبية في امتلاك قدرات دفاعية مستقلة لها القدرة والكفاءة على معالجة الأزمات الناشئة والتدخل السريع.(نافعة، 2004)، وقوة

التدخل السريع الأوروبية قوامها 60 ألف مقاتل.(Reriout,2002) ومهمتها القيام بعمليات إنسانية عاجلة وحفظ أو إعادة السلام في مناطق الأزمات مثل البوسنة أو كوسوفو. وقد تم تحديد عام 2003 موعداً لتسمية قادة تلك القوة المزمع إنشاؤها وتشكيل هيئة للتخطيط واتخاذ القرار، وتحديد التعبئة اللازمة لتحقيق طموحات الدول الأعضاء من أجل تكييفها مع المحيط الاستراتيجي الجديد. ووجدت فرنسا في النزاع اليوغسلافي فرصة لها لتدعو إلى الإسراع في تجسيد المشروع الأوروبي، لأنها لاحظت إن الولايات المتحدة قد أحبطت كل المشاريع السلمية التي طرحتها دول الاتحاد الأوروبي في مجلس الأمن والتعاون الأوروبي لإحلال السلام في يوغسلافيا السابقة، حيث عملت الولايات المتحدة على عرقلة جهود أوروبا وأشرفت على إدارة النزاع دون إشراك الطرف والحليف الأوروبي أو هيئة الأمم المتحدة، ذلك لأنها تعتبر نفسها مسئولة مباشرة عن إدارة النزاعات الدولية، وقد أحبطت المشاريع الأوروبية لكي لا تتخذ الدول الأوروبية، النزاع اليوغسلافي كفرصة للإشراف على إدارة النزاعات الداخلية في أوروبا وهذا ما أثبت فعلاً عندما أشرفت الولايات المتحدة على ضرب الأهداف العسكرية للقوات الصربية في كوسوفو دون الحصول على موافقة مجلس الأمن الدولي.

استناداً على ما سبق، اعتبرت حرب كوسوفو سابقة خطيرة في تاريخ العلاقات الأمنية الأميركية . الأوروبية، ولكنها أسهمت في تجاوز النزاعات بين الدول الأوروبية نفسها، حيث تم الاتفاق على اتخاذ خطوات عميقة في المجال العسكري الأمني والسياسي الخارجي، كما تم تعيين (خافيير سولانا)، مفوضاً باسم الاتحاد الأوروبي للشؤون الأمنية والسياسية الخارجية، اقترنت خطوة تعيين سولانا الإدارية بخطوات عملية كان أبرزها: (حماد،2003)

- قرار الاتحاد الأوروبي في هلسنكي تشكيل فيلق عسكري مشترك يكون جاهزاً عام 2003 مزوداً بأحدث الأسلحة التي تمكنه من أداء مهامه العسكرية.

– الاتفاق الفرنسي الألماني على إطلاق قمر صناعي استطلاعي للتخلص من الاحتكار الأمريكي للمهام الاستطلاعية في حلف شمال الأطلسي.

– التفاهم الفرنسي البريطاني على تطوير الصناعة العسكرية المشتركة.

– اتخاذ خطوات جديدة لتنشيط منظمة الاتحاد الأوروبي الغربي واعتبارها المنظمة العسكرية للاتحاد الأوروبي.

لا شك أن هذه الخطوات كانت بمثابة منعطف حاسم في الجهود التي بدأتها فور انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي، وواجهت معارضة أمريكية شديدة بلغت درجة التهديد الضمني على لسان الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب عقب القمة الأطلسية 1990 في روما، عندما أشار إلى خطط تحول علاقات الحلفاء الأطلسية إلى علاقات عداء بعد الحرب الباردة. ثم تهديد وزير الخارجية الأميركي الأسبق (وارن كريستوفر)، بتوجه واشنطن نحو توثيق علاقاتها بشرق أسيا وجنوبها الشرقي على حساب العلاقات التقليدية مع أوروبا الغربية.

إن فرنسا سجلت نجاحاً جزئياً في البداية في الحصول على تأييد ألمانيا وتشكيل أول فليق أوروبي مشترك خارج نطاق حلف شمال الأطلسي.(Vinocur,2002)، وعلق هنري كيسنجر على هذا النجاح باعتباره نوعاً من التحريض الفرنسي لألمانيا لمواجهة الهيمنة الأمريكية ومقاومة سياستها الخارجية. (كيسنجر،2003)

ثم نجحت فرنسا ثانية عبر تنشيط منظمة "الاتحاد الأوروبي الغربي"، التي تأسست قبل حوالي خمسين عاماً، وكان أبرز لقاءاتها في يوليو 1992 في(بون) حيث قرر وزراء الخارجية والدفاع القيام بإجراءات عسكرية لحفظ السلام، وسعت المنظمة لإثبات وجودها إلى جانب حلف شمال الأطلسي.(نافعة، 2004)، لذلك نشطت التوجهات الفرنسية والأوروبية بالعمل من أجل تميز أوروبي

أكبر، وانضمت دول أوروبية مثل بلجيكا وأسبانيا إلى مشروع الفيلق العسكري الأوروبي والذي سبق وأن شكلته كل من فرنسا وألمانيا.(جاد،1998)

من هذا المنطلق، دعت فرنسا وألمانيا إلى استخلاص العبر من النزاع اليوغسلافي والعمل على منح الاتحاد الأوروبي وسائل ذاتية من أجل اتخاذ القرار والتحرك لمواجهة الأزمات داخل المجال الأوروبي. وفي هذا الإطار تطرق وزير خارجية فرنسا (فيدرين) في حديث له عام 2000 في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، إلى السياسة الأمريكية ودورها المركزي في السياسة الدولية والتي وصفها: "بأنها قوة مفرطة في النفوذ والسيطرة فرغم أنها كذلك فهي أمة لا غنى عنها بالنسبة لأوروبا والعالم كله". إلا أنه أكد بأن الأوروبيين والفرنسيين يعملون بجهد كبير ليشكلا قوة عظمى. وإعادة تعزيز دور أوروبا الموحدة ليس في وجه الولايات المتحدة الصديقة الحميمة لها فحسب، بل في وجه قوى وتحالفات دولية أخرى قد تشكل خطراً عليها معاً،

معللاً أن مجرد التفكير بقيام شراكة أوروبية . أميركية غير مؤقتة والانتقال إلى التعددية في النظام العالمي ذي القطب الواحد أمر يحتاج إلى برهنة عميقة، وبخاصة أن السياسة الخارجية لأوروبا الموحدة والدفاع الأوروبي المشترك وتشكيل قوة الردع الأوروبية تتمحور حول أهمية الخروج من القطب الأمريكي. (محمود،2000)

إن هذا الإصرار الأوروبي لتشكيل القوة العسكرية للدفاع عن أوروبا، قوبل برفض أمريكي، بسبب تخوفه على مصالحه في أوروبا، لذا تحركت واشنطن بغضب للحد من هذا التوجه، حيث اعتبر هنري كيسنجر هذا القرار مدعاة صدمة وحيرة للولايات المتحدة، وكتب كيسنجر يقول: " إن هذا الموقف يحمل ضمناً ثورة في بناء الغرب... إن الدافع الأوروبي الوحيد لتنمية قدرته على العمل باستقلاليه هو الهروب من الوصاية الأمريكية وزيادة قوة المساومة الأوروبية، ومشاعر الغضب ضد الهيمنة الأميركية ستزيد حتماً، وإذا كان مطلب الاستقلال قد جاء بدافع شعور مناهض للولايات المتحدة فإنه

سيرهق حلف الناتو، ويزيد التحدي الرئيسي للحلف المتمثل في الارتباك حول ما يفترض به إنجازه أولاً ".(كيسنجر،1999)، وانتقد كيسنجر إجراءات القادة الأوروبيين واعتبرها لا تعكس أية سياسات عملية، وحرصاً من الولايات المتحدة الأمريكية على مصالحها الاسترتيجية وخوفاً على وضعها الدولي من احتمال تعزيز الدول الأوروبية لحضورها في المنطقة الأوروبية، أعلنت الولايات المتحدة أنها سوف تعيد النظر في اتفاقية الصواريخ المضادة للصواريخ التي وقعتها مع الاتحاد السوفيتي عام 1972، وأعلنت أنها ستشكل نظاماً جديداً مضاداً للصواريخ للدفاع عن أمنها وحلفائها ولمواجهة المخاطر الأمنية المستقبلية.

لذلك فهمت الدول الأوروبية رسالة الولايات المتحدة الموجهة إليها بأن تلزم حدودها العسكرية والسياسية في النظام الدولي الجديد خاصة بعد أن طرحت الولايات المتحدة مشروع الدرع الصاروخي الذي فسرته بأنه إجراء عسكري يستهدفها بالأساس، وقد عارضت الدول الأوروبية المشروع الأمريكي واعتبرته إجراء عسكريا من شأنه أن يعيد الوضع الدولي الجديد إلى فترة الحرب الباردة.

هذا وقد عبر الرئيس الفرنسي جاك شيراك عن جوهر الخلاف الأمريكي الأوروبي في تصريحات قال فيها: " إن القرن الجديد لن يكون بأي حال قرناً أمريكياً، فالصين والهند وأوروبا وروسيا كلها ستكون دولاً عظمى في القرن الحادي والعشرين"، وعدّد نقاط الخلاف بين أوروبا والولايات المتحدة فأشار إلى رفض الكونجرس اتفاقية الحظر على التجارب النووية، وإلى مبادرة كلينتون لإقامة درع الصواريخ المضادة للصواريخ، بينما تهدد هذه المبادرة أمن أوروبا وقال أيضاً: "إن الإنسان منذ أن بدأ يشق حرباً لم يتوقف السباق بين السيف والدرع ويشهد التاريخ أن السيف خرج دائماً منتصراً ".

استكمالاً لما تم طرحه، اتضح أن فرنسا ودول الاتحاد الأوروبي ترغب في أن يكون لها كيان مستقل عن الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لأنها وصلت إلى قناعة بأنها قادرة على الدفاع عن أمنها في عالم ما بعد الحرب الباردة، فهذه الدول تمتلك وسائل القوة والردع والتي تمكنها من إبعاد أي تهديد

عليها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى اتضح أن أوروبا الموحدة تريد أن يكون لها مكانة في الترتيبات الجارية لإقامة نظام دولي جديد تريد فيه الولايات المتحدة أن تنفرد بإدارته، وهذا ما قصده الرئيس جاك شيراك عندما قال: "لم يعد مقبولاً أن تخطئ أوروبا فيما يتعلق بمستقبلها". (اللاوندي، 2006)، حيث قصد بالمستقبل هو حلم أوروبا العظمى، وتوسيع الاتحاد الأوروبي، وأن يحسب حسابها في الترتيبا ت الدولية، فالدول الأوروبية تعتقد أن تكتلها الاقتصادي والسياسي يجب أن يتبعه تكتل عسكري يسمح لها بالدفاع عن نفسها، وبالمشاركة في إدارة الأزمات الدولية إلى جانب الولايات المتحدة.

ولكن الولايات المتحدة تخوفت من احتمال تحول أوروبا الموحدة إلى خطر يهدد مصالحها في أوروبا والعالم، لذلك سعت جاهدة إلى احتواء الدول الأوروبية خاصة فرنسا ومنعها من التحرك العسكري عبر الحلف الأطلسي الذي أصبحت مهمته لا تنحصر في مراقبة التهديدات الآتية من المنطقة الأطلسية فحسب، بل أصبحت مهمته كذلك مراقبة التحركات الأوروبية التي تعمل جاهدة على إنجاح مشاريعها العسكرية الداعية إلى تجسيد الوحدة العسكرية الأوروبية.

وتنبهت الولايات المتحدة إلى الدور الثنائي الفرنسي الألماني على الصعيد الإستراتيجي والذي يُعد حجر الزاوية في أي تحرك أوروبي.(اللاوندي، 2006)، لذلك سعت الولايات المتحدة إلى إقناع المستشار الألماني الأسبق هيلموت كول بأن يكون لألمانيا مدخل ثابت للمعلومات على أقمار التجسس الأمريكية شرط ألا تسهم ألمانيا في المشروع الأوروبي الخاص بالقمر الصناعي "هيليوس" وكان هدف كلينتون هو إفشال المشروع الأوروبي لأنه يعلم أن التكاليف بدون ألمانيا سوف تكون باهظة مما يؤدي إلى إفشال المشروع جملة وتفصيلاً. لذا، جاءت المحاولات الأمريكية كمحاولة لضرب المشاريع الوحدوية الأوروبية في الصميم.(اللاوندي،2006)

إجمالاً، يبدو أن قضية الأمن الأوروبي والمشاريع العسكرية الأوروبية ما تزال تعّد قضية أطلسية أكثر منها قضية أوروبية، وتعالج باعتبارها كذلك في إطار حلف الأطلسي، بأكثر مما تعد شأناً أوروبياً

خالصاً، أو تعالج بوصفها كذلك داخل المؤسسات الأوروبية المعنية، يضاف إلى ذلك أن منظمة إتحاد أوروبا الغربية تبدو أقرب فكرياً إلى حلف الأطلسي منها إلى الاتحاد الأوروبي المعني برسم وتخطيط السياسة الخارجية للاتحاد، وهي التي تتولى التنسيق الفعلي مع الحلف حول قضايا الأفق الأوروبي، وعندما تصبح المنظمة الأوروبية التي تقود العملية التكاملية، وهي المسئولة عن وضع وتنفيذ خطط الدفاع عن الأمن الأوروبي باعتبارها جزءاً من السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، ستصبح أوروبا في وضع أفضل يمكّنها من رسم سياسة خارجية وأمنية مستقلة بالفعل عن الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما تطمح به فرنسا، حيث يأتي هذا ضمن التصور الديغولي.

3- 4 نظام الدرع الأميركي المضاد للصواريخ:

إن فكرة إقامة نظام الدرع الصاروخي الأمريكي ليست جديدة، بل بدأت مع الرئيس الأمريكي رونالد ريجان أثناء فترة الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي، ثم أخذت في التبلور في عهد الرئيس بيل كلينتون الذي تحمس لها، لكنه واجه تحديات ومعارضة داخلية نتيجة التكلفة الهائلة لهذا البرنامج، ومعارضه كل من روسيا والصين، وتحفظ الحلفاء الأوروبيون الذين اعتبروه تخلياً من جانب واشنطن عن حمايتهم؛ لذا قرر إرجاء تنفيذ هذا البرنامج وتركه لخلفه الرئيس بوش الابن ليأخذ قراراً فيه، والبرنامج ببساطة يرتكز على إقامة درع من الصورايخ الدفاعية مضاد للصورايخ الباليستية طويلة المدى، بهدف حماية الولايات المتحدة بكاملها، وحماية القواعد الأميركية سواء داخل أمريكا أو خارجها.(المديني،2007)

ويأخذ هذا النظام أشكالاً عدة، منها: إقامة أنظمة صواريخ برية وبحرية على السفن الحربية، وكذلك استخدام الليزر، ويحتاج هذا البرنامج إلى تكلفة مالية باهظة وتقنيات تكنولوجية عالية، وقد تبنى الرئيس جورج دبليو بوش هذا البرنامج وحصل على دعم مالي إضافي من الكونجرس لسد العجز في

ميزانية الدفاع وخصص بالكامل لبرنامج الدفاع الصاروخي، ونجحت إدارة بوش بالفعل في إقامة جزء من هذا البرنامج في ولايتي ألاسكا وكاليفورنيا، وتحاول استكماله في أوروبا.

إذن، فنظام الدفاع الصاروخي قديم، حيث كانت هناك محاولات أمريكية جادة تبحث عن وسائل للحماية من الصواريخ بعيدة المدى منذ مطلع الستينيات، فجاءت مبادرة ريغان لتمثل تحولاً في الفكر الدفاعي الاستراتيج ي الأميركي سواء بالنسبة لمسرح العمليات، أو بالنسبة لوسائل الدفاع. أما على مستوى مسرح العمليات، فتقوم المبادرة على نقل ميدان المعركة ضد الصواريخ الباليستية من الأرض إلى الفضاء تجنباً لحجم الخسائر، أما على مستوى وسائل الدفاع فقد أعُطى مشروع المبادرة أولوية قصوى للأسلحة والوسائل التكنولوجية المتقدمة، وعلى رأسها تقنيات الليزر التي وظفتها واشنطن لإقامة شبكة دفاعية متعددة المحاور والطبقات.(روب دي،2003)

وتقوم الولايات المتحدة بتطوير نوعين من الدفاعات الصاروخية هما: نظام الدفاع الصاروخي لمسرح العمليات، ونظام الدفاع الصاروخي القومي. أما النظام الأول فيشتمل على نشر صواريخ مضادة للصواريخ الباليستية محدودة المدى يمكنها حماية مناطق صغيرة نسبياً، مثل القوات والقواعد والمعدات العسكرية من هجمات الصواريخ الباليستية قصيرة المدى. بينما النوع الآخر، فيقوم على نشر صواريخ مضادة للصواريخ الباليستية يمكنها حماية مناطق أكبر مثل الدول والأقاليم من هجمات الصواريخ الباليستية طويلة المدى.(ليبل،2004)

ودأبت إدارة جورج بوش الابن على إطلاق مفهوم الدول "المارقة" و"محور الشر" الذي وضعت قائمة دول (العراق، إيران، كوريا الشمالية) لتسويق برنامجها في نشر شبكة صواريخ مضادة للصواريخ داخلياً، لإقناع المواطن والكونغرس معاً بوجود خطر حقيقي على الأمن القومي الأمريكي بهدف تأمين الأموال اللازمة للمشروع، وهي أموال طائلة تقدر مابين 30 و60 مليار دولار للمرحلة الأولي فقط، وخارجياً لاحتواء المعارضة الروسية والصينية والأوروبية، حيث يثير قرارها مشكلات دولية حادة نظراً

لما يترتب عليه من تغييرات في البنية الأمنية، فنشر الصواريخ يفتح الباب أمام إلغاء اتفاقيات ومواثيق دولية حافظت على استقرار العالم لفترة طويلة. وعليه فإن قرار الولايات المتحدة بتدشين نظام الدرع الصاروخي المضاد للصواريخ يعني :

1. انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ (أي. بي. أم) الموقعة مع الاتحاد السوفيتي عام 1972 والتي صيغت على قاعدة الانكشاف الكامل للقطبين الأمريكي والسوفيتي أمام هجوم نووي شامل، كوسيلة مبتكرة للردع المتبادل والتوازن النووي، واستكملت باتفاقيات ستارت 1 وستارت 2 القاضية بخفض عدد الرؤوس النووية لدى الجانبين على طريق إقامة استقرار استراتيجي. (Kile,2002)

٢. فتح باب سباق تسلح جديد على صعيد العالم. لأن دولاً كثيرة لن تسلم للولايات المتحدة بتحقيق نصر إستراتيجي بسهولة، فروسيا رفضت القرار الأمريكي وأعلنت تمسكها باتفاق عام 1972. وكذلك فعلت الصين التي رأت في نشر "درع الصورايخ" إضعافاً لمكانتها الإستراتيجية، أما دول الاتحاد الأوروبي فأشارت إلى ضرورة التمسك باتفاق (أي. بي. أم) الذي حفظ الأمن الدولي لسنوات طويلة وعدم إثارة سباق تسلح جديد. بالإضافة إلى تحفظ هندي، أما بريطانيا فوحدها أيدت القرار الأمريكي بذريعة تأمين الحماية من هجوم نووي محتمل.

٣. برنامج "درع الصواريخ" جزء من برنامج كبير لتحقيق حلم السياسيي ن الأمريكيين المحافظين ويكمن في السيطرة على الأرض انطلاقا من السيطرة على الفضاء، حيث قرر صقور الإدارة الأميركية المحافظة نشر شبكة من 10 منصات إطلاق صواريخ مضادة للصواريخ عام 2004 في ألاسكا، وشنوا حملة إعلامية واسعة لتبرير قرارهم عبر اتهام ما أسمتهم بالدول المارقة بامتلاك صواريخ باليستية بعيدة المدى، أو احتمال هجوم نووي عن طريق الخطأ. وفي هذا الصدد، أعلن وزير الدفاع الأمريكي السابق رامسفيلد:" قد تتعرض الولايات المتحدة لبيرل هاربر

فضائية إثر هجوم مفاجئ ومدمر على الأقمار الصناعية الأمريكية التي تعتمد عليها الحياة الأمريكية ".(Secretary of Defense Office,2002)

ومن هذا المنطلق استغلت الإدارة الأميركية هجمات الحادي عشر من سبتمبر لتنفيذ إستراتيجيتها الدولية، ووظفت التعاطف الدولي معها في استصدار قرار من مجلس الأمن (رقم 1373) يسمح لها بضرب كل من له علاقة بالإرهاب، وإلزا م دول العالم بالتعاون معها في ذلك، وحددت الخصوم في ثلاثة أصناف: قوى إرهابية، دول ترعى الإرهاب، مناخات تفرّخ الإرهاب، واستغلت موجة التعاطف الدولي من أجل تعزيز إستراتيجيتها المتعلقة بدرع الصواريخ.

(US Department of State,2002)

غير أن هذه الخطوة، انطوت على العديد من المخاطر.(Helm,2003)، حيث استفزت قوى دولية بما فيها قوى حليفة لأمريكا، نتيجة فزع الجميع من مجرد التفكير بالعيش تحت سيطرة دولة واحدة، فدرع الصواريخ يخل بالاستقرار الاستراتيجي لمصلحة هيمنة دولة واحدة، وهذا ما شعرت به فرنسا وألمانيا، حيث اعتبرتا أن مبرراته قد سقطت، وما هي إلا محاولة لإعادة سباق التسلح إلى سابق عهده.(Gertz,2003)

لذلك يمكن القول، إن نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي يعتبر أكثر القضايا الأمنية التي يمكنها أن تُحدث خلافات بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين.(Guggenheim,2002)

إن إدارة الرئيس الأميركي بيل كلينتون، أضحت مقتنعة بحاجة الولايات المتحدة لنظام الدفاع الصاروخي القومي، نتيجة حدوث عدة مستجدات كبرى أدت إلى دعم هذه الإدارة لمبدأ نظام الدفاع الصاروخي، وهي:

1. لجنة رامسفيلد المكونة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، انتهت إلى أن هناك تهديداً حقيقياً، وإن التهديد الذي يشكله عدد من الدول أوسع وأكثر نضجاً ويتطور بسرعة أكثر من تلك المقّدرة في تقارير جماعة الاستخبارات.

2. إطلاق كوريا الشمالية في 31 أب/أغسطس2001 لصاروخ (تايبو دونج) قرب اليابان، مما يشير إلى اقتراب كوريا الشمالية في ذلك الوقت إلى امتلاك صواريخ باليستية عابرة القارات تمكنها الوصول إلى ألاسكا وهاواي.

3. نتيجة ضغط أعضاء الأغلبية الجمهوريين في الكونغرس على إدارة كلينتون من أجل إعدادِ نظام دفاعي صاروخي قومي، لذلك وافقت إدارة كلينتون على مشروع قانون للكونغرس يتعلق بالنظام الدفاعي الصاروخي القومي والذي أصبح قانونا في يوليو عام 1999. وينص هذا القانون على "أن سياسة الولايات المتحدة تسعى لنشر نظام دفاع صاروخي قوي ضد عدد محدود من الهجمات الصاروخية بمجرد أن يصبح ذلك ممكناً تكنولوجياً ". (Guggenheim,2002)

فكان طبيعياً أن تتبنى شركات تصنيع الأسلحة، والمجمع العسكري المركب موقفاً مؤيداً بقوة لأي مشروع جديد ،أو أيّ تحرك يهدف إلى تشغيل المزيد من العمالة الأمريكية، وإضافة استثمارات إلى هذه الصناعات خاصة بعد أن أدت انتهاء الحرب الباردة إلى تراجع التهديدات الخارجية، وبالتالي تضاءل فرصة الاحتياج إلى الأسلحة الإستراتيجية.

وبعد ثلاثة أشهر من وصوله إلى البيت الأبيض، أعلن الرئيس جورج بوش الابن في خطابه الذي ألقاه أمام جامعة الدفاع القومي في واشنطن في أول أيار 2001، عن تصميم الإدارة الأميركية على تطوير ونشر النظام القومي للدفاع المضاد للصواريخ، وازدا د هذا الاهتمام من قبل الإدارة الأميركية بعد أحداث 11 سبتمبر2001، والتي أكدت على وجود تهديدات جديدة وبالغة الخطورة قد تُعرض الأمن القومي الأمريكي للخطر. لذا، بدأت إدارة بوش الابن فور وصولها إلى السلطة في تنفيذ خطة

لإصلاح القوات المسلحة، من أجل إحداث تطوير جذري في هيكل وحجم هذه القوات، وتعزيز مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة على الساحة الدولية. ويتمثل الدافع لهذا البرنامج في أن جورج بوش ظل ومنذ بداية حملته الانتخابية ينتقد بشدة أداء الرئيس السابق بيل كلينتون في المجال الدفاعي، أي أن بوش يحاول من خلال خطة الإصلاح العسكري أن يصلح ما دمرته إدارة كلينتون خلال حقبة التسعينيات.(كيسنجر،2003)، وفي الوقت نفسه، تهدف هذه الخطة إلى امتلاك قدرة أكبر على مواجهة التهديدات والتحديات المرتبطة بحالة الشك التي يتسم بها المناخ الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة، مع التركيز على التهديدات المتعلقة بالانتشار المتزايد لتكنولوجيا الصواريخ الباليستية. وفي هذا الإطار فإن المجمع العسكري المركب الذي يشكل قاطرة الاقتصاد الأمريكي يضغط بقوة في اتجاه التسويق السياسي لبرنامج الدرع الصاروخي، خاصة في ظل إدراك أمريكي، بأن هذا المشروع سوف يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي الأوروبي والفرنسي تحديداً لأن ذلك من شأنه سيجعل أوروبا بزيادة ميزانيات التسلح وخصوصاً أن إجمالي الميزانية الدفاعية في فرنسا فقط 1.41% من قيمة الناتج القومي الإجمالي لفرنسا، في حين أن الميزانية الدفاعية للولايات المتحدة تمثل 2.87% من الناتج القومي.(عبد العظيم،2002)

وبناءً على ذلك، فإن النفقات الفرنسية ومشروع الدرع الصاروخية ليس فقط سيكرس الهوة بين أمريكا وفرنسا ولكن يزيدها اتساعاً، ولذلك ستكون فرنسا مضطرة إلى مواصلة السباق النووي مرغمة، وهذا يعني ضمنياً التأثير على معدل النمو الاقتصادي الفرنسي العام. هذا فضلاً عن إلهاء فرنسا بقضايا أمنية تضطر إلى وضعها على رأس أولوياتها بدلاً من التطلع إلى وحدة أوروبا وإيجاد توازن مقابل نفوذ وهيمنة الولايات المتحدة في الساحة الدولية. (اللاوندي،2006)

وفي خطوه أخرى، حاولت الولايات المتحدة مشاركة أوروبا في مشروع نظامها الدفاعي الصاروخي بهدف إعطاء هذا المشروع بعداً عالمياً يتجاوز حدود الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن فرنسا

رفضت هذه المشاركة وفضلت التعاون مع روسيا لإقامة منظومة دفاعية قارية تضمن حماية أوروبا من الصورايخ الباليستية، حيث اعتبرت دول أوروبا أن هذا المشروع سيزيد من التهديدات المحتملة وسيفتح الباب على مصراعيه أمام سباق التسلح بسبب إدراك العديد من تلك الدول بأن نظم صواريخها الباليستية غير قادرة على ردع واشنطن في حالة نجاح نظامها المقترح، مما سيدفع هذه الدول للبحث عن رفع قدراتها في هذا المجال.

وهناك مخاوف فرنسية من نظام مشروع الدرع الصاروخي، فهو يعمل على زيادة الهوة الفاصلة عسكرياً بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيي ن، لاسيما أن اتخاذ القرار ببدء المشروع يوحي باستغلال العجز الأوروبي مالياً عن مجاراة الولايات المتحدة، ففرنسا تدرك أن توجهات السياسة الأميركية مستقبلاً ستتركز بشكل رئيسي حول الحفاظ على مكانة القطب الواحد، وإن هدف الولايات المتحدة . حسب الرؤية الفرنسية . إشاعة سياسات صراع الحضارات كبديل للحرب الباردة واعتماد سياسة توتير المناخ الدولي لإيجاد ظرف دولي يسمح بإعادة الاعتبار للعامل العسكري الذي تتفوق فيه ومحاولة لتعديل ميزان القوى الاقتصادي عبر تحقيق انتصارات توظفها في ضبط التفاعلات الاقتصادية الدولية وتنشيط الاقتصاد الأمريكي الذي يعاني من صعوبات كبيرة: ركود، وتراجع في النمو وعجز تجاري مع معظم الشركاء التجاريين.(المديني،2007)

إذاً، فرنسا وفي ظل رؤيتها لنفسها ولأوروبا وقفت معارضة لنظام الدرع الصاروخي، فالرئيس الفرنسي جاك شيراك حذّر من أن خطط الولايات المتحدة لإقامة نظام دفاعي مضاد للصواريخ في شرق أوروبا قد يؤدي إلى إحياء انقسامات قديمة في القارة، وخصوصاً أن الولايات المتحدة تسعى لأن تكون قاعدة النظام الدفاعي في بولندا وجمهورية التشيك بحيث يمكن إسقاط أي صواريخ تطلق من دول تصفها واشنطن بالمارقة مثل إيران وكوريا الشمالية. وقال شيراك خلال مؤتمر صحفي بعد قمة لزعماء الاتحاد الأوروبي في بروكسل: "ينبغي أن نكون حذرين للغاية بألا نتجه نحو خلافات جديدة في أوروبا، وألا

نعود إلى نظام عتيق"، وأضاف: "أن هذه الخطة تثير عدداً من الأسئلة التي يجب أن ندرسها بالتفصيل". وفي أثناء المؤتمر الصحفي المشترك بينه وبين الرئيس الروسي هاجم الرئيس شيراك خطة إدارة كلينتون لمراجعة معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية قائلاً: " إن نظرة الاتحاد الأوروبي وروسيا متطابقة، لقد أدّنا أي مراجعة محتملة لمعاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، معتقدين أن مثل هذه المراجعة تحمل أخطار الانتشار الذي سيشكل خطراً كبيراً على المستقبل. ومن جهته، وأثناء زيارته للبنتاغون، قال وزير الدفاع الفرنسي ألان ريشار: " إنني ورامسفيلد لدينا العديد من الاتجاهات فيما يتعلق بقضية الدفاع الصاروخي.".(محمود،2000)

أما روبرت رانكي نائب مدير وزارة الدفاع الفرنسية للشؤون الإستراتيجية فقد قال عن الدروع التي تعتمد على استخدام أجهزة تعقب رادارية وصواريخ قادرة على إسقاط الصاروخ المهاجم: "إنها مكلفة للغاية بالنسبة لفعاليتها المشكوك فيها" وأوضح أن واشنطن من حقها أن تناقش مثل تلك المبادرات الدفاعية مع حلفائها، ولكن فرنسا تختلف معها اختلافاً جوهرياً حول أفضل السبل لمعالجة التهديدات من كوريا الشمالية وإيران.

هذا وقد اعتبر الرئيس الفرنسي، جاك شيراك أن خطط الولايات المتحدة الهادفة إلى إقامة قواعد الصواريخ الدفاعية في أوروبا قد تؤدي إلى اندلاع حرب باردة جديدة وإلى تجزئة وتقسيم القارة العجوز، وأضاف شيراك: " إن أوروبا والولايات المتحدة في حاجة ماسة إلى الوضع في الاعتبار قلق روسيا حول قواعد الصواريخ الأمريكية المنوي إنشاؤها في بولندا وجمهورية التشيك ". (Glasser,2002)، استناداً لما سبق، يمكن القول بأن هناك قلقاً فرنسياً من هذا النظام، والشعور بأن واشنطن لا تعير اهتماماً للشراكة الأطلسية في تبني إستراتيجيات أمن عالمية، في الوقت الذي تنتقد فيه بشدة التحركات الفرنسية فيما يتعلق بشأن الأمن الأوروبي ونتيجة تصاعد وتيرة مشروع الدرع الصاروخي المضاد

للصواريخ تحركت فرنسا بخطوة موازية على الصعيد الأوروبي لتصعيد مشروعات "أوروبة" أمن القارة عن طريق تشكيل قوة أمنية أوروبية منفصلة عن الناتو وتعميق المكون والهوية الأوروبية للناتو نفسه.

على أي حال، هناك حجج يستند إليها الفرنسيون في معارضتهم لنظام الدرع الصاروخي الأميركي، حيث يعتبر الفرنسيون استحالة تصميم نظام عملي، وإذا ما تم بناؤه يعتبر خرقاً لمعاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية الموقعة عام 1972، وتهديداً للعلاقات الأمريكية الروسية. (Ivanov,2000) إضافة إلى ما سبق، تعتبر فرنسا أن البرنامج المضاد للصواريخ سيفصل الدفاع الأوروبي عن الدفاع الأمريكي، لأن من شأن هذا البرنامج أن يشكل انسحاباً أمريكياً إلى الداخل الأمريكي. وترى فرنسا أيضاً، أن هذا البرنامج سوف يشجع على انتشار الأسلحة النووية.

وبالرغم من المعارضة الفرنسية الشديدة للمشروع الأمريكي فإن واشنطن مصرة بعناد على المضي في تنفيذه بالرغم من تخوف فرنسا والحلفاء الأوروبيين من احتمالات تفسخ حلف الأطلسي مستقبلاً وتصاعد وتيرة انتشار الأسلحة النووية.

4-4 توسيع الاتحاد الأوروبي:

أعلنت فرنسا فكرة التكامل الأوروبي للمرة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية من خلال خطة وضعها "جان مونيه" حيث بدأت بتأسيس الجماعة الأوروبية "للفحم والصلب" في عام 1957، والتي تعد النواة الأولى للتكامل الأوروبي وكانت تضم فرنسا وألمانيا، وسعت هذه الدول إلى الهدف الأكبر وهو توسيع رقعة الاتحاد الجغرافية من خلال إقناع دول أوروبا بالانضمام إليها. (Gerbet,1994)

ومنذ مطلع التسعينيات زاد عدد الجماعة الأوروبية بحيث أصبحت تضم 12 دولة، ومع انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك الكتلة الشرقية، أعطى هذا الحدث دفعة قوية للتوسع شرقاً من أجل جمع شمل

أوروبا بأكملها. وجاءت معاهدة ماستريخت 1993 والتي حولت الجماعة إلى اتحاد أوروبي، وتم ضم فنلندا والسويد والنمسا، فازداد عدد دول الاتحاد إلى 15 دولة.(Herzog,2001)، فسياسياً تطالب فرنسا بضرورة الإسراع بالوحدة السياسية.(جاد، 2001)، كما أسهم التحول في أوروبا من مفهوم الجماعة الأوروبية إلى مفهوم الوحدة الاقتصادية في إعطاء ثقل وبشكل بارز وملحوظ على دور الاتحاد الأوروبي إقليمياً ودولياً، وبالتالي أدركت فرنسا أن الاتحاد الأوروبي يتمتع بقوة سياسية وبقدر من الاستقلالية عن سياسة الولايات المتحدة، وفي هذا الصدد نشرت وزارة الدفاع الأميركية بعد انتهاء الحرب الباردة تقريراً مفصلاً عام 1992، أوضحت فيه أن الإستراتيجية الأميركية بعد انتهاء الحرب الباردة تقوم على أساس منع ظهور أي منافس جديد للولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، والإبقاء على الوضع الذي نتج عند انهيار المنظومة على الساحة الدولية كما هو، بحيث يضمن لأمريكا مكانة مميزة، كما اعتبر التقرير أن العلاقة الأمريكية . الأوروبية، هي علاقة غير متكافئة وتمارس من خلالها الولايات المتحدة قدراً من الهيمنة على الدول الأوروبية.

(Whitny,1992)

هذا الأمر، دفع فرنسا لتفعيل دور الاتحاد الأوروبي على الصعيد الدولي من أجل إثبات وجودها ونفوذها الدوليين. إضافة إلى وضعها سياسة جديدة تهدف إلى إعادة الانتشار الأوروبي في المناطق الدولية بعد تراجعها خلال الحرب الباردة، هذا ما أدى إلى قيام تنافس فرنسي . أمريكي خفي في مناطق عديدة من العالم، أبرزها: مناطق الشرق الأوسط، بحيث اختلفت السياسة الأميركية في المنطقة مع السياسات الأوروبية وبخاصة السياسة الفرنسية التي تتعارض مع السياسة الأمريكية تجاه شرق وجنوب حوض البحر المتوسط.(خضر،2003)

وأدركت فرنسا أن عناصر القوة الاقتصادية والتكامل والاندماج بين الدول الأوروبية ذات أهمية قصوى في مواجهة الولايات المتحدة حيث اعتبرت فرنسا أن لدى أوروبا مقومات اقتصادية تمكنها من مواجهة الولايات المتحدة وتجعلها تتمتع بنفوذ دولي لا يمكن تجاهله.(الحاج،2005)

وعلى صعيد السياسة الخارجية، ظهر الاختلاف بين الدول الأعضاء تجاه الأزمة اليوغسلافية وأزمات البوسنة والهرسك وكوسوفو. وهذه الأزمات أوضحت عدم قدرة دول الاتحاد على حل النزاعات الأوروبية بعيداً عن الولايات المتحدة وحلف الأطلسي. مما أدى إلى بروز تيار تدعمه فرنسا وهو اعتماد أوروبا على نفسها في تحقيق أمنها، وهو مطلب وطموح فرنسي منذ عهد الرئيس شارل ديغول، والذي كان يسعى إلى منح فرنسا وزناً استراتيجياً، وهناك اتجاه آخر يرتكز على أساس التنسيق مع الناتو، فحدث توفيق في هذا المجال من خلال توسيع نطاق الناتو وتعديل عقيدته الإستراتيجية، وإنشاء قوة أوروبية للدفاع عن حدودها الجنوبية.(زرنوفة،2001)

وفي إطار السياسة الخارجية أيضاً كان هناك اتجاهان، الأول يقوم على أساس سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة، والآخر يؤكد على ضرورة توافق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي مع المواقف الأمريكية، واستطاعت فرنسا التوفيق بين هذين الاتجاهانِ، وذلك من خال قيامها بدور مستقل نسبياً في المجال الدولي عن الموقف الأمريكي ولكن بما لا يخل بما يمكن أن نطلق عليه التحالف الأوروبي الأميركي.

على أي حال، تم التوقيع على اتفاقية أمستردام من أجل التحضير لتوسيع الاتحاد الأوروبي ليضم دول أوروبا الشرقية، وفي عام 1998 اتخذ الاتحاد الخطوات الأولى لتوسعه نحو الشرق، وبدأت مفاوضات رسمية مع هنغاريا وبولندا واستونيا والتشيك وسلوفينيا وقبرص.

وفي الأول من مايو 2004، اتخذ الاتحاد الأوروبي خطواته نحو التوسع بانضمام عشرة دول جديدة لعضويته (قبرص، وتشيكيا، واستونيا والمجر ولاتفيا ولتوانيا ومالطا وبولونيا وسلوفاكيا وسلوفينيا).

وبالعودة إلي الوراء فإن المساعي الأوروبية(الفرنسية) الحثيثة لتوسيع نطاق الاتحاد الأوروبي تكثفت بعدما بدأت الولايات المتحدة منذ عام 1991 بتشكيل نظام عالمي جديد، ففي هذا الصدد قال جيمس بيكر : "إن أمريكا ستواصل قيادتها للعالم"، لهذا جاء الرد الأوروبي على لسان جاك شيراك وبشكل واضح: " إنه من غير المعقول أو المقبول أن يظن البعض أن الإرادة والقرار سيكونان دائماً من نصيب أمريكا... وعلى أوروبا فقط أن تدفع الثمن ".(اللاوندي،2006)

وسخر دونالد رامسفيلد وزير الدفاع السابق ممن يتحدثون عن تعاظم قوة الاتحاد الأوروبي حيث قال: "إن أوروبا لا تمثل كياناً موحداً، وإنها مجرد مساحة جغرافية تضم دولاً صغيرة ومتوسطة الحجم وعجزت خلال عقود من الزمان عن الاتفاق على الاتحاد في إطار دولة واحدة أو كيان واحد". (عبد العظيم،2002)

وبالرغم من التحفظ الأمريكي تارةً، ووضع العراقيل تارة أخرى من أجل إعاقة مشروع الوحدة الأوروبية، فإن هناك وجهة نظر أمريكية أخرى تعتبر توسيع الاتحاد الأوروبي وانضمام الدول الجديدة فيه يخدم المصلحة الأمريكية في المقام الأخير، لأن ذلك سيكون حافزاً لمزيد من التحرير للتجارة والنمو الاقتصادي، مما سيعود بأثر إيجابي على صادرات الولايات المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي. (أندرسون،2004)

هذه الرؤية يدعمها زبيجنو بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأسبق للرئيس الأمريكي كارتر (برجينسكي،2001)عندما قال: "إن توسيع أوروبا وحلف الناتو سوف يخدم أهداف السياسة الأمريكية على المديين القصير والطويل، إذ إن أوروبا أكثر اتساعاً هو أمر يزيد من طائلة النفوذ الأمريكي، فقبول أعضاء جدد من وسط أوروبا هو من جانب، سيزيد من عدد الدول المؤيدة لأمريكا داخل المجالس الأوروبية، ومن جانب أخر، سوف يحول دون بناء أوروبي متماسك سياسياً بالقدر الذي

يصبح فيه منافساً حقيقياً للولايات المتحدة في بعض المناطق التي لدى الاتحاد الأوروبي مصالح مهمة فيها كالشرق الأوسط".(عبد العظيم،2005)

لذلك تنشط فرنسا من أجل تفعيل الاتحاد الأوروبي سياسياً وهذا ما حاول تأكيده الرئيس الفرنسي جاك شيراك في اجتماع القمة الفرنسية البريطانية المشتركة في فرنسا شباط/فبراير 2001، حيث أوضح أن الاتحاد الأوروبي يسير في اتجاه الوصول إلى اتحاد دول وأمم وقال: "كل الأمور تدفعنا إلى تعزيز المسيرة الأوروبية وتعميقها وتحملنا على الاندماج".

وفي هذا الصدد، قال الرئيس جاك شيراك أيضاً في أول حديث له عقب تولية السلطة في قصر الإليزيه: " إن من بين أهداف تحديث الحلف إلى جانب إنجاح الاتحاد الأوروبي، إيجاد قاعدة أوروبية للدفاع...لا بد من إيجاد دفاع أوروبي حقيقي؛ لأنه لا توجد حضارة تستطيع أن تعيش طويلاً إذا لم تكن لديها وسائل دفاع عن نفسها ".(اللاوندي،2006)

ويعد النهج الشيراكي امتداداً للخطوات التي بدأها شارل ديغول الذي كان يردد دائماً: "أنا أريد أوروبا لكي تكون أوروبية"، وهذا يعني ألا تصبح أميركية. وتأكيداً منه على هذا النهج قال أيضاً:

" إن أوروبا الموسعة لن تكون أوروبا بمستويين، ولا نريد أوروبا مقسمة أو مشلولة، نريد أن تتقدم أوروبا برمتها ".(عوني،2001)

لقد شكل انهيار الاتحاد السوفيتي، والفضائع التي ارتكبت فيما بعد بحق الإنسانية في البوسنة والهرسك وكوسوفو، الفرصة المواتية والتاريخية لفرنسا للعمل من أجل تحقيق الحلم الديغولي تكوين الاتحاد الأوروبي وبدأت فرنسا بالعمل على تجسيد فكرة توسيع نطاق الاتحاد الأوروبي من أجل القيام بالواجبات المناطة بعد أن تبين عجز أوروبا، وعدم قدرتها على حفظ الأمن والسلام في عقر دارها. (ريد،2004)، وجاءت هذه النظرة الفرنسية للوحدة الأوروبية من أجل زيادة ثقل أوروبا السياسي على الصعيد العالمي، وإحداث توازن أمام الهيمنة الأميركية. هذا التطور أشاع بين الأوروبيين شعوراً

بضرورة أن تقف أوروبا في تساوٍ وتوازٍ مع الولايات المتحدة على المسرح العالمي، لأن البديل هو الفوضى، التي قد تؤدي إلى تقوقع أوروبا على ذاتها ودخول دولها في نزاعات داخلية يكون من شأنها إخفاق الهدف الذي يسعى مناصرو الوحدة الأوروبية على تحقيقه.

وينطلق مناصرو الوحدة من قناعة مفادها، أن العالم في حاجة إلى أوروبا قوية لكي يحدث التوازن في العلاقات الدولية. وفي هذا الإطار، فإن عملية توحيد أوروبا وتحقيق الهوية الأوروبية حسب

رؤية هوبير فدرين، وزير خارجية فرنسا، هو تقليل هيمنة الولايات المتحدة، حيث قال: " إن التفوق الأميركي اليوم...واضح في الاقتصاد وفي الشؤون المالية، والتكنولوجيا وفي المجالات العسكرية، إضافة إلى أنماط الحياة واللغة الثقافية الواسعة التي تغرق العالم وتشكل طرق التفكير وتمارس سحراً يؤثر حتى في خصوم الولايات المتحدة " .

إجمالاً، إن سعي فرنسا إلى تفعيل الوحدة السياسية عبر البرلمان الأوروبي والوحدة الاقتصادية عبر النقد الموحد (اليورو)، وتنشيط السوق الأوروبية المشتركة، ليس سوى تعبير وتجسيد لتطلعها لهذا التجمع الإقليمي الاقتصادي الكبير لتثبيت دورها من ناحية، ولتكريس دور أوروبا كقطب رئيسي مواز للولايات المتحدة على قاعدة ثنائية التحكم بالعالم من ناحيةٍ ثانية. وتدرك فرنسا أن هذه الطموحات تتعارض مع الاستراتيجيه الأميركية تجاه ما يعرف بـ"الأوراسيا" وهي استراتيجيه حددت لنفسها هدفاً مركزياً أولياً، وهو منع الوحدة الأوروبية والأوراسية. (أمين،2001)

ولكنني أعتقد، أن التناقض الأمريكي . الفرنسي والأوروبي مهما اتسع، فأنه لن يتحول إلى شكل من أشكال التناقض التناحري الحاد في هذه المرحلة، لأن هذه الأطراف جميعها تشكل رأس الهرم في النظام الرأسمالي العالمي.

وهذا يحتم وجود نوعاً من التفاهم الأمريكي/ الفرنسي الأوروبي الاختياري والمصلحي في معظم الأحيان، وتفاهماً إكراهياً في بعض الأحيان الأخرى، وفق موازين القوى بينهم كمركزين رئيسيين

يتحكمان في مقدرات هذا الكوكب.(أمين،2001)، وخصوصاً إذا ما أخذ بالاعتبار أن الوحدة الأوروبية أصلاً ارتكزت بالأساس على ركيزتين أميركيتين، ركيزة المعونة الاقتصادية الأميركية، المتمثلة بمشروع مارشال، وركيزة المظلة الأمنية، وهي حلف الأطلسي واستمرت الركيزة الأولى لفترة زمنية محددة، وتمكنت بعدها أوروبا من الانطلاق ببناء مشروعها الاقتصادي. أما المظلة الأمنية الأمريكية، والتي لا تستطيع التخلص منها. وربما هذا العامل الأخير، فهو الذي يتحكم بموقف فرنسا ويجعلها تتناغم مع الولايات المتحدة في القضايا والمواقف الدولية المختلفة.

5-4 الخلاصة:

تأسيساً، على ما تم طرحه خلال هذا الفصل من الدراسة، تبين أن فرنسا لم تنجح في تشكيل قوة أوروبية مستقلة نسبياً عن حلف الناتو بالرغم من أهمية هذه الخطوة ليس لفرنسا فحسب، بل لأوروبا كلها كما أنها تخدم السياسات الخارجية والدفاعية لأوروبا، ولكن محدودية الدور الفرنسي سرعان ما تأكدت بعدما عجز هذا الدور عن مواجهة السياسة الأمريكية التي عملت على تحجيم هذا التوجه، وإدراك فرنسا أيضاً لمدى النجاح الأمريكي في اختراق بعض الأطراف الأوروبية. هذا بالإضافة، إلى عدم قدرة فرنسا تحديداً وأوروبا عموماً في مواجهة المشروع الأمريكي المتمثل في إقامة نظام درع أمريكي مضاد للصواريخ في أوروبا، وذلك نظراً للقدرات والإمكانات الأمريكية الهائلة (مادياً وتكنولوجياً وعسكرياً) هذا من ناحية، ونجاحها في استمالة واحتواء بعض دول الكتلة الشرقية المفككة بنصب صواريخ علي أراضيها من ناحية أخرى، ناهيك على عدم قدرة فرنسا (مادياً) في مواجهة ومواكبة ذلك من ناحية ثالثة. أما على صعيد الجهود الفرنسية والأوروبية الهادفة إلى توسيع الاتحاد الأوروبي تمهيداً لإيجاد وحدة سياسية شاملة لأوروبا، فسرعان ما عارضت الولايات المتحدة هذا التوجه، انطلاقاً من إستراتيجيتها بعد انتهاء الحرب الباردة والمتمثلة في عرقلة أي مساعٍ هادفة لتشكيل

محور سياسي يعيق مشروع الهيمنة الكونية للولايات المتحدة الأمريكية. وكان للإدراك الفرنسي لمدى الحاجة للمظلة الأمنية الأمريكية عاملٌ في عدم رغبة فرنسا في الدخول بتناقض مع الولايات المتحدة في هذا الشأن.

الفصل الخامس

العلاقات الثنائية تجاه قضايا أمنية وإستراتيجيه

الفصل الخامس

العلاقات الثنائية تجاه قضايا أمنية وإستراتيجية

5-1 المقدمة:

في سياق هذا الفصل سيتم تناول العديد من القضايا ذات البعد الأمني والعسكري والاستراتيجي والتي أثرت في مسار العلاقات الأمريكية . الفرنسية ومن أبرزها، الحرب على الإرهاب، والحرب الأمريكية على أفغانستان وأخيراً عقيدة بوش والحرب الاستباقية. لذا، سيتم التركيز على الدور الأمريكي الذي هدف إلى عولمة الإرهاب، تمهيداً لبسط النظام العالمي أحادي القطب بقيادة الولايات المتحدة، كما سيتم استعراض الموقف الفرنسي تجاه هذا التوجه، بالإضافة إلى الموقف تجاه الحرب الأمريكية على أفغانستان. وأخيراً كيف واجهت فرنسا عقيدة الحرب الاستباقية التي هدفت إلى تجاوز القوانين والأعراف الدولية، والمنظمات الدولية...الخ.

5-2 الحرب على الإرهاب:

لقد اختلف الساسة ورجال القانون حول تعريف وتحديد مفهوم الإرهاب، نظراً لأن هذا المفهوم يشتمل على وجوه كثيرة ومختلفة ويتأثر بالتغير الناجم عن التطورات والمستجدات الدولية، وفي هذا السياق بذلت الأسرة الدولية جهوداً كبيرة من أجل تعريف عالمي وموحد لظاهرة الإرهاب، ولكنَّ مساعيها لم تنجح حتى اليوم. على أي حال، فمن التعريفات الشائعة، "هو جريمة مقصودة ذات دافع سياسي، إلا زمن الحرب حيث يمكن أن تكون مجرد تقنية عسكرية ترتكب من قبل فرد أو أكثر لصالح جماعة ما أو منظمة ما أو نظام حاكم يمثل دولة؛ زعزعة نظام سياسي قائم، أو في طور القيام أو محاولة القضاء عليه.(يازجي وشكري، 2002)

لذا يجب توضيح نقطة مهمة، ألا وهي أن الإرهاب هو مفهوم قانوني ذو بعد سياسي، وعدم التوصل إلى تعريف موحد يجسد ويعكس حالة الوضع السياسي الدولي. وهذا الأمر أعطى الولايات المتحدة الفرصة لتلبية طموحاتها ورغباتها على أثر أحداث 11 سبتمبر 2001، وهي إنشاء تحالف دولي تقود به العالم لخدمة مصالحها الخاصة حيث وفرت لها الأعمال الإرهابية الفرصة لشن حربٍ حقيقية ضد شعب سحقته حروب مستمرة منذ أكثر من عشرين عاماً.(رفعت والطيار، 2002)

لقد اتبعت الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة إستراتيجية سياسية وعسكرية في حملتها المناهضة للشيوعية على احتواء المجال الجيو سياس ي الشيوعي، وردع القوة السوفيتية النووية والتقليدية. ومع انهيار الاتحاد السوفيتي أدى ذلك إلى ظهور فراغ أيديولوجي وفراغ سياسي، لأن هذا الانهيار لم يسفر عن عدوٍّ أو تحدٍّ منظور مباشر للولايات المتحدة، وهذا ما دعا كوندوليزا رايس قبيل توليها منصب مستشار الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي لأن تقول: " إن الولايات المتحدة تجد صعوبة فائقة في تحديد مصلحتها القومية في غياب القوة السوفيتية ".(Lemann, 2002)، وجاءت أحداث أيلول/ سبتمبر 2001 لتعطي الولايات المتحدة فرصة وإيديولوجية جديدة من أجل تبرير سياساتها الداخلية والدولية، حيث وضعت تلك الأحداث الولايات المتحدة على مسار سياسي وعسكري يهدف إلى مخاطبة واقع وظروف جديدة، وكان من تداعيات تلك الأحداث عدم التفات المسئولين الأمريكيين أو المثقفين العامين حول أسباب الإرهاب أو مناقشة حول ما الذي يشكل إرهاباً، واقتصر الأمر على وصف الإرهاب والإرهابيين باعتبارهم شراً.(محمود، 2002)، وذلك من أجل إعطاء تفسير ومبرر للهجمات الأميركية وعدا ذلك، فإن أي استفسار حول التعريف الأمريكي من جانب واحد للإرهاب قد تم تنحيته جانباً، كما تم وصف أي معارضة دولية أو إقليمية أو حتى محلية للسياسات الأميركية بأنها معارضة إرهابية سواء كانت جماعات أو دولاً. (محمود، 2002) واشتمل هذا التعريف أيضاً ما

يسمى بـ "الدول المارقة" وهي الدول التي ليست حليفة إنما معارضة للولايات المتحدة. (الأشعل، 2002)

وتحول الإرهاب إلى خطر استراتيجي يستأثر بالإنفاق الدفاعي والاهتمام الدبلوماسي على أثر أحداث 11 سبتمبر عام 2001 التي اقتضت إعادة بناء العقيدة الإستراتيجية الأميركية، كما دفعت الإدارة الأميركية للإسراع بإعلان ما أسمته بـ "الحرب ضد الإرهاب". وبادر الرئيس بوش إلى إطلاق لفظ الحرب العالمية ضد الإرهاب معتبراً إياها أفظع وأقسى من أي حرب دخلتها الولايات المتحدة من قبل، فقال في خطابه أمام الكونغرس بتاريخ 25 سبتمبر 2001: "إن حربنا ضد الإرهاب يبدأ بالقاعدة ولكنها لا تنتهي عندها. ولن تنتهي هذه الحرب إلا عندما يتم القبض على كل مجموعة إرهابية دولية بإيقافها وتحطيمها.. ومنذ اليوم فإن كل أمة تستمر في احتضان أو دعم الإرهاب ستعتبرها الولايات المتحدة نظاماً معادياً لها". (ولد أباة، 2001)

لذلك عبرت وثيقة "الاستراتيجيه الوطنية لمحاربة الإرهاب" الصادرة عام 2002 عن هذه الرؤى الاستراتيجيه الجديدة، التي يوضحها نص التقرير الذي وجهه الرئيس بوش إلى الكونغرس في 20 سبتمبر 2002 حيث أعلن بوضوح أن الخطر الذي تواجهه الولايات المتحدة اليوم هو الإرهاب، وقال الرئيس بوش الابن في هذا السياق: " أمريكا اليوم مهددة من دول غازية أقل مما هي مهددة من دول فاشلة ، تهددنا اليوم الأساطيل والجيوش بدرجة أقل مما تهددنا تكنولوجيا كارثية بين أيدي قلة مغتاظة ". (ولد أباة، 2004)

استناداً لما سبق، أصبحت الحرب على الإرهاب العنوان الرئيس للسياسة الأميركية في مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر، ولكن من الملاحظ أن الإدارة الأميركية لم تعط تعريفاً محدداً للإرهاب الذي أعلنت الحرب عليه. (أمين، 2002)

بعد أيام قليلة من الهجمات في نيويورك وواشنطن أعلن الرئيس جورج بوش الابن "حرباً على الإرهاب" دون إعلان حرب من جانب الكونغرس، ودون أي أساس دستوري، هذا التحرك جاء بناء على استراتيجيه واسعة لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وتوسيع الهيمنة الأمريكية. وبالطبع تضمن جدول الأعمال الفوري إسقاط نظام حكم طالبان في أفغانستان، واستبداله بنظام حكم أكثر وضوحاً وتبعية للولايات المتحدة (Machines, 2003)

وكان الهدف من هذه الحرب نشر ثقافة الخوف بين الأمريكيين.(بريجنسكي، 2007)، حيث استخدمت الإدارة الأميركية الهزة النفسية الهائلة التي خلفها الحدث في صفوف الأميركيين لتمرير أجندتها وتبرير مضاعفة الإنفاق العسكري وتكثيف التدخل العسكري في الخارج.(Soros, 2003)،

وتتمحور استراتيجيه الولايات المتحدة في محاربة الإرهاب حول ثلاثة مرتكزات أساسية،هي:

١. ملاحقة التنظيمات الإرهابية بالوسائل العسكرية والمخابراتية والقانونية الملائمة.
٢. السعي للقضاء على أسلحة الدمار الشامل وملاحقة الأنظمة التي تنتجها وإسقاطها عند الضرورة (الدول المارقة التي دعاها بوش محور الشر).
٣. نشر القيم الديمقراطي ة في المناطق المحرومة منها، باعتبارها دعامة للأمن القومي الأمريكي، وغيابها مصدراً رئيسيا للإرهاب والتطرف.(Rice, 2000)

لهذا يمكن القول إن هجمات 11 سبتمبر شكلت نقلة نوعية وخطيرة بل نقطة تحول في النظام الدولي حيث أصبح الإرهاب الجديد واحداً من الأشكال الرئيسية، إن لم يكن الشكل الرئيسي للصراع المسلح على الساحة الدولية، وأحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في بسط هيمنتها الكونية. وفي هذا السياق طرح هنري كيسنجر، وجهة نظر تقوم على أن هجمات 11 سبتمبر يمكن أن تمثل نقطة تحول في صياغة النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين؛ لأنها أدت بصورة واضحة إلى تعزيز المكانة العالمية للولايات المتحدة، ودفعت القوى المنافسة مثل أوروبا الموحدة واليابان والصين والهند

وروسيا الاتحادية إلى التعاون بصورة وثيقة مع الولايات المتحدة، وهي مسألة لم تكن متوقعة قبل تلك الهجمات، مما أدى إلى بناء علاقة شراكة أمنية واستراتيجيه بين عدة أطراف دولية كما خلق أجواء جديدة للعلاقات الدولية.(كيسنجر، 2001)

وعليه، يمكن القول بأن الولايات المتحدة نجحت في حشد تحالف دولي في حملتها العسكرية ضد أفغانستان على ما أسمته بمحاربة " الإرهاب " واعتمدت الولايات المتحدة في هذا الإطار على توظيف العديد من الأدوات والوسائل واستراتيجيات الضغط، جنباً إلى جنب بتقديم بعض الإغراءات.

(Lieven, 2001)

وفي خطاب له أمام الاجتماع المشترك لمجلس الكونجرس الأمريكي حدد الرئيس جورج بوش أبرز ملامح الإستراتيجية الأمريكية الشاملة التي ستنطلق على أساسها الحملة ضد الإرهاب.(Chace, 2002)، حيث ارتكزت على محورين رئيسين هما : الاستمرارية والشمول وهذا ما ورد على لسانه قائلاً: " إن حربنا ضد الإرهاب تبدأ بتنظيم القاعدة في أفغانستان، وعلى كل أمة وكل منطقة أن تتخذ قرارها الآن، إما إنكم معنا أو مع الإرهابيي ن، فمنذ اليوم وصاعداً، كل نظام يواصل إيواء الإرهاب سيعتبر من قبل الولايات المتحدة نظاماً معادياً... أغلقوا فوراً وبصفة دائمة أي معسكر إرهابي، وإلا فأنكم ستشاركونهم نفس المصير".(سليمان، 2002)

استكمالاً لما سبق، يلاحظ أن الولايات المتحدة تحدثت في البداية عن هدف حملة مكافحة الإرهاب هو ضرب تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن وحركة طالبان في أفغانستان، ثم توالت قوائم المستهدفين من تلك الحملة.(Ricks & Leab, 2002)، ومثالاً على ذلك، العراق ثم سوريا وإيران والسودان، ومنظمات أيضاً مثل حزب الله اللبناني وحركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين. (أحمد، 2001)

بعد هذا الاستعراض، ما هو الموقف الفرنسي والأوروبي تجاه الحملة الأمريكية على الإرهاب؟ في اليوم الأول لكارثة الهجوم على مركز التجارة العالمي في نيويورك، ومقر وزارة الدفاع، أصدر الرئيس الفرنسي جاك شيراك بياناً أدان فيه بشدة هذا الهجوم، وقال: "إن الاعتداءين اللذين ضربا الولايات المتحدة الأمريكية يوم 11 سبتمبر 2001، يشكلان تراجيديا مرعبة، أبدا لم يتعرض أي بلد في العالم لمثل هذه الاعتداءات الإرهابية، بالنظر إلى حجمها وعنفها... أريد أن أعبر للشعب الأمريكي عن تضامن كل الفرنسيين في هذه المحنة المأساوية... وما حدث في الولايات المتحدة يعنينا كلنا... وختم شيراك بيانه بالقول: " إن فرنسا تعرف أنه لا يمكن مكافحة الإرهاب بفعالية إلا عن طريق حركة مصممة وجماعية، وسوف نقوم بما يجب أن نقوم به ". وقد أجمع أقطاب الطبقة السياسية الفرنسية على إدانة هذا الهجوم بشدة، فقال روبير هو، السكرتير الوطني للحزب الشيوعي الفرنسي". الإرهاب هو دائماً بربرية... ولكن يجب أن نقاوم أولئك الذين يدعون إلى حرب الغرب ضد هذا الطرف أو ذاك، ضد أعداء مفترضين، تم تحديدهم بسرعة، بينما لم يكن بإمكان أي أحد في هذه اللحظة التي أتحدث فيها، أن يقول بكل يقين من هم، أو أين يوجد مدبرو اعتداءات يوم الثلاثاء 11/ أيلول/ 2001". (أحمد، 2001)

من جانبها علقّت صحيفة لوموند الفرنسية في افتتاحيتها الصادرة يوم 12 سبتمبر 2001 بعنوان "نحن جميعاً أمريكيون" وأكّدت الصحيفة أن المستهدف من الاعتداءات ليس فقط أمريكا وإنما أوروبا وكل الغرب دون تفرقة أو تميز".

كما طرحت صحيفة لوموند في افتتاحيتها الصادرة يوم 14/أيلول/ 2001 موضوع إعادة التفكير في الإرهاب بقولها: "الهجمات الإرهابية التي استهدفت نيويورك وواشنطن والرد المرتقب من قبل الرئيس بوش والمدعوم من جانب الحلفاء الأوروبيين للولايات المتحدة، يقود المسئولين الغربيين إلى إعادة التفكير في أفكارهم فيما يتعلق بالإرهاب".

ففي سياق تحليل الموقف الفرنسي، نجد أن باريس وبخاصة بعد الاعتداءات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية بأنها هي ودول أوروبا ستبقي تشكل أهدافاً انتقامية للجماعات المتطرفة والإرهابية، في حال بقيت تعتمد سياسات غير عادلة في معالجة القضايا الدولية والإقليمية، لذلك ففرنسا تشارك الولايات المتحدة الأميركية في حربها التي أسمتها "الحرب على الإرهاب" لكنها لا تكف عن التنبيه إلى العوامل التي تساهم في انتشار الإرهاب وتنميته، خصوصاً الأسباب السياسية، لكن الولايات المتحدة لا تهتم إلا بالتعامل مع نتائجه ولا تعرف سبيلاً في التعاطي معه غير لغة القوة العسكرية والإجراءات الأمنية.(Woodward, 2002)

كما أدركت الولايات المتحدة . بالرغم من أنها أكثر الدول تطوراً وقدرة على مكافحة الإرهاب . بأنها غير قادرة وحدها على مواجهة تداعيات التحولات الدولية والتحكم المنفرد في القرارات الدولية، حيث أظهرت اعتداءات 11 أيلول/ سبتمبر 2001 أهمية التعاون الدولي لمكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي وحاجتها لمساعدة الاتحاد الأوروبي من أجل حصولها على التأييد الدولي لمواجهة الإرهاب (الحاج، 2005)، لهذا استثمرت الدبلوماسية الفرنسية الحاجة الأمريكية وبدأت بالتفريق بين الإرهاب والمقاومة، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، ورفضت المبدأ الأمريكي القاضي باعتبار أعمال المقاومة والانتفاضة من الأعمال الإرهابية، لهذا تمكنت فرنسا من إظهار نفسها كلاعب مهم ذي شخصية مستقلة وذات سياسة معتدلة على مسرح العلاقات الدولية، وبالتالي حاولت فرنسا ودول الإتحاد الأوروبي استعادة مواقعها على الصعيدين الإقليمي والدولي، إلى درجة دفعت البعض إلى ترداد ما قاله صموئيل هانتغتون سابقاً " من أن عصا قيادة العالم سوف تتسلمها أوروبا المتحدة مستقبلاً (Huntington, 1988 – 1989)."

كما يرى الفرنسيون أن الفقر والتهميش يشكلان جذور العنف وعدم الاستقرار في دول العالم، والأرض الخصبة لنمو الإرهاب.

ويختلف الفرنسيون خصوصاً والأوروبيون عموماً مع الولايات المتحدة في النظرة إلى الإرهاب، وفي كيفية معالجة الأزمات، فالفرنسيون يقولون إن المعالجة الحقيقية للإرهاب ليست في مطاردته في الجبال والكهوف بل في معالجة أسبابه، وأهمها أزمة الشرق الأوسط، لذلك فإن وزير الخارجية الفرنسي هوبير فيدرين، قبل أن يرافق جاك شيراك في زيارة لواشنطن، أكد أن الولايات المتحدة لم تقرر بعد صيغة الرد على الهجمات التي تعرضت لها، ولم تطلب بعد أي مشاركة عسكرية فرنسية، ولكنه اعتبر أن إزالة نظام حكم طلبان ستجعل العالم يتنفس الصعداء . في حال أثبتت البراهين على تورط بن لادن . ورأى أن لا حل في الشرق الأوسط دون قيام دولة فلسطينية مهما ارتفعت وتيرة العداء وخنق الأراضي الفلسطينية. وفيما يتعلق بالمشاركة الفرنسية في المشاورات للعمل العسكري، قال فدرين: "إن إعداد الرد هو قضية أمريكية، وهم لم يطلبوا منا حتى الآن أي شيء... ونأمل أن يكون لدى الأمريكيين جواب دون الوقوع بالفخ الشيطاني الذي خطط له منظمو العملية".(أمين،2002)

ولم يعارض فيدرين استخدام بوش لكلمة حرب حيث قال: "إذا عدنا إلى ما تقوله المنظمات الأصولية فهي تعلن الحرب ضد الولايات المتحدة، وهذه حرب جديدة لا تقف دول خلفها ولا تعلن عن اسمها". (اللاوندي، 2006)

استناداً لما سبق، يمكن القول إن فرنسا أعلنت تضامنها مع أمريكا، وصاحبت ذلك بالحرص على ضرورة أن يترافق العمل العسكري مع جهود أخرى على الصعيد السياسي حتى لا يتفاقم الموقف حسبما جاء على لسان وزير الخارجية الفرنسي الأسبق، فيدرين، الذي اعتبر أنه لا يجب أن ندفع الإسلام بشكل عام في زاوية الإرهاب لأن هذا سيزيد الأمور سوءاً".(أمين،2002)

فباريس رفضت منح واشنطن صكاً على بياض في ردها العسكري على هجمات 11 سبتمبر، بل جاء الموقف الفرنسي وتحركات الرئيس جاك شيراك، خوفاً من التهميش وتأثيره على صورة السياسة الخارجية الفرنسية، لذلك طالب شيراك بعقد اجتماع قمة استثنائية يوم 19 أكتوبر 2001 قبل المؤتمر

الموسع لدول وحكومات الاتحاد الأوروبي حيث هدف جاك شيراك من وراء تلك القمة تأكيد تمسك فرنسا بترتيبات التنسيق الأوروبي والخروج بموقف أوروبي دفاعي موحد وإظهار فرنسا كقطب أوروبي فاعل ومؤثر.(بنساهال،2003)

على أي حال، يمكن القول إنه مع طرح فكرة التحالف الدولي وضعت فرنسا والدول الأوروبية شروطاً مهمة للمشاركة فيها، منها ما أدرج رسمياً في نص قرارا مجلس حلف شمال الأطلسي بتطبيق المادة الخامسة من ميثاق الحلف باعتبار الهجمات الإرهابية على أميركا هجمات على جميع الدول الأعضاء، وتتضمن هذه المادة شرطاً واضحاً، حيث إن التطبيق يمكن تنفيذه فقط في حالة التأكد بصورة واضحة أن هجمات الحادي عشر من سبتمبر كانت موجهة من الخارج، أي أن الدول الأوروبية تريد ربط أي عملية عسكرية مقبلة بأدلة لا تقبل الشك، فلا يمكن للدول الأوروبية تبرير ضرب أهداف عشوائية أو أهداف تتجاوز ما أسفرت عنه التحفظات عن وجوب ضربة، فالمشاركة الأوروبية في الضربة العسكرية تتوقف على نوع الضربة التي سوف تقوم الولايات المتحدة بتنفيذها، أما إذا بدا لهم أن الرد المقترح غير ملائم ومبالغ من حيث الحجم، فإنهم قد يمتنعون عن المشاركة، فضلاً عن وجود عدد من الدول الأوروبية قد أعلنت موقفها مسبقاً بعدم المشاركة في أي أعمال عسكرية في التحالف الدولي، وقال جاك شيراك الرئيس الفرنسي في هذا الصدد: " بان الإرهاب، هو الحرب ولم يكن أحد يعتقد أن عملية إرهابية مهما كانت ضخامتها تستوجب وبمجرد الشك إعلان حرب رسمية ضد مرتكبيها وأن تتحول أفغانستان بعد 2001/9/11 إلى مسرح عمليات حربية تقترف فيها باسم مكافحة الإرهاب جرائم أشد وأفظع ".(بنساهال،2003)

لقد كان التدخل الذي قادته الولايات المتحدة في أفغانستان ابتداء من تشرين الأول/ أكتوبر 2001 ناجحاً بشكل واضح بالنظر إلى أهدافه المباشرة، حيث استطاعت الولايات المتحدة تدمير قواعد طالبان في أفغانستان وتفكيك البنية التحتية للقاعدة، وإزاحة نظام طالبان عن السلطة، غير أن هذا النجاح

العسكري الذي قادته الولايات المتحدة قد تم بعدما تمكنت الولايات المتحدة من تشكيل ائتلاف دولي واسع بشكل غير مسبوق دعماً لها ضد القاعدة وطالبان، فكان الموقف الفرنسي موقفاً داعماً لجهود الولايات المتحدة في حربها ضد القاعدة وطالبان. بل يمكن القول إن الولايات المتحدة استغلت القاعدة وأحداث سبتمبر ذريعة لخدمة مصالحها على صعيد علاقاتها مع أوروبا وفرنسا تحديداً، وبالتالي تبلور خطاب سياسي واستراتيجي موحد يشمل قطبي أو طرفي النظام الدولي الحالي وهما " أمريكا وأوروبا ". (اللاوندي،2006)

وبهذا يمكن القول، إن فرنسا تشارك الولايات المتحدة في حربها التي أسمتها " الحرب على الإرهاب" لكنها في الوقت نفسه لا تكف عن التنبيه إلى العوامل التي تسهم في انتشار الإرهاب وتنميته وخصوصاً الأسباب السياسية، أما الولايات المتحدة فلا تهتم إلا بالتعامل مع نتائجه، ولا تعرف سبلاً في التعاطي معه غير لغة القوة العسكرية والإجراءات الأمنية. (كوش، 2006)

إجمالاً عبر الزعماء السياسيون وقطاعات كبيرة من الرأي العام عن التضامن والدعم للولايات المتحدة. ففرنسا لم تتردد في دعم المادة الخامسة لضمان الدفاع المشترك، وعبر الرئيس شيراك وزعماء سياسيون آخرون عن تأييدهم ودعمهم لأي موقف مشترك محتمل تقوم به الولايات المتحدة، واستعدادهم للمشاركة فيه، وهو الموقف الذي أيَّده ما يزيد عن 73% من الفرنسيين . (كوش، 2006)، أما خلافات الحكومة الفرنسية مع إدارة بوش وخصوصاً تجاه قضايا برنامج الصواريخ الدفاعية الأمريكية، ورفض معاهدة كيوتو والمحكمة الجنائية الدولية، تم وضعها جانباً على الأقل لفترة معينة.

ولكن فرنسا وضحت منذ البداية أن موقفها لا يعني موافقة مطلقة علي كل ما تقوم به الولايات المتحدة، فقد وضَّحَ رئيس الوزراء الفرنسي(جوسبان): " إنه علي الرغم من أن فرنسا لن تقوم بتقليص مسؤوليتها؛ فإن ذلك لن يمنعها من تكوين حكم حر إزاء مشاركة فرنسا في أي عمل عسكري ". وأكد

هذا الموقف الرئيس شيراك في لقائه مع الرئيس بوش في 18 سبتمبر في البيت الأبيض حيث تم عرض بعض الشروط والمواصفات التي تشترطها فرنسا للمشاركة العسكرية ووجوب مشاورتها قبل القيام بأي عمل عسكري؛ على أن يكون الهدف هو القضاء على الإرهاب فقط .

وكانعكاس للرأي العام الفرنسي أصر الزعماء الفرنسيون السياسيون على أن الرد على هجمات 11 سبتمبر يجب ألا تكون عسكرية فقط، وحذروا من تحويل الحرب على الإرهاب بأنه حرب على الإسلام، كما وضَّح وزير الخارجية الفرنسي (فيدرين): "أن الرد يجب أن يكون رادعاً وليس انتقامّياً، فإذا حاربت ضد الإرهاب الدولي فيجب عليك أن تحارب ضد مصادره : الأموال، والإيديولوجيات القبلية الهدامة، المواقف والأزمات التي تزود الإرهابيين بالمقاتلين".(سليمان،2002)

إجمالاً إن فرنسا في سياستها تجاه الإرهاب تنادي بالاعتماد على الأداة الدبلوماسية، وتدعيم القانون، وتعاون المخابرات الدولية. وعندما وافقت فرنسا على العمل العسكري فإنها وضعت له شروطًا عديدة؛ كأن يكون قاصرًا على الإرهابيين فقط والأهداف الإرهابية، وأكدت على أهمية الحاجة إلى شرعية دولية فيما تقوم به الولايات المتحدة، مثلما أكدت قبل ذلك بضرورة حل المشكلات الإقليمية ومعاودة المحاولة فيها؛ كقضية العراق أو الصراع الفلسطيني . الإسرائيلي؛ حتى يتسنى القضاء على الإرهاب.

3-5 الحرب على أفغانستان:

فور وقوع الأحداث في 11 سبتمبر 2001، اهتمت الإدارة الأميركية في البداية بمحاولة، احتواء التأثيرات المباشرة للحادث على المجتمع الأمريكي قبل أن تبدأ لاحقاً في بلورة موقفها من القوى التي تقف وراء هذا العمل والأسلوب الذي يتعين عليها إتباعه للرد عليه.(Maley,2002)، ومنذ البداية تنبهت الإدارة الأميركية إلى أهمية التوصيف الدقيق للاعتداءات التي ضربت برجي التجارة العالمي ومبنى البنتاغون، حيث تحولت سريعاً من وصفه باسم الإرهاب إلى استخدام تعبير

"حرب" موضحة أن ما تعرضت له الولايات المتحدة حرب أو إعلان حرب، وبالتالي هذا الاعتداء يجب الرد عليه بقوة ليس فقط لتأمين البلاد من اعتداءات شبيهة، بل حرب أيضاً لاسترداد قيمة "الردع" التي انتهكت وباتت أكبر تهديد للمصالح الأمريكية في الداخل والخارج، ولذلك اعتبر الرئي س جورج دبليو بوش منذ البداية أن هذا التحدي هو بمثابة حرب، ولا يكفي في الحرب أن تحتمل الضربة ،بل لابد من الانتصار.(كيسنجر،2002)

هذا التوصيف والتحول أو الانتقال في وصف الحوادث الإرهابية من عمل إرهابي إلى حالة اعتداء تستلزم شن حرب تستهدف أطروحات الدول التي رفضت المشاركة في أي تحالف تنوي الولايات المتحدة تشكيله في مواجهة الإرهاب . خاصة الدول العربية والإسلامية . ما لم يتم في البدء عقد مؤتمر دولي من أجل تحديد معنى الإرهاب.(مسعد،2002)

ونجحت الولايات المتحدة في إقناع العديد من الدول العربية والإسلامية بحتمية الفصل بين قضية تعريف الإرهاب وهو أمر يمكن تأجيله، وبين حاجة أمريكا للرد على الاعتداءات التي وقعت عليها بشكل عاجل، لذلك استطاع وزير الخارجية كولن باول تشكيل ائتلاف عالمي يضفي الشرعية على استخدام القوة العسكرية ضد أفغانستان، حيث اعتبرها الدولة التي توفر الملاذ الآمن لأسوأ رموز الإرهاب الدولي.(كيسنجر، 2002)، ودُعم هذا الموقف من خلال مقولة بوش: " الآن ليس وقت المناقشات، فالعالم أصبح منقسماً إلى فريقين إما مع الإرهاب أو ضده وعلى كل طرف أن يختار موقعه ". وفور وقوع هجمات 11أيلول/سبتمبر 2001، حددت الولايات المتحدة أن القاعدة هي المرتكب المرجح لتلك الهجمات، فقال الرئيس بوش في خطابه أمام الكونجرس والشعب الأمريكي في 20 أيلول/سبتمبر: " من الذي هاجم بلدنا؟ إن الأدلة التي جمعناها تشير إلى مجموعة من المنظمات الإرهابية الفضفاضة تدعى القاعدة ".(White House,2001)، ونشرت الحكومة البريطانية لاحقاً

دليلاً يربط القاعدة وزعيمها أسامة بن لادن بالهجمات، وادّعى أيضاً " أن هناك دليلاً ذا طبيعة خاصة جداً وشديد الحساسية بحيث لا يمكن نشره يربط المسؤولية ببن لادن وشركائه".

وعلى أثر ذلك، طالب بوش في خطابه في 20 أيلول/سبتمبر نظام طالبان الحاكم في أفغانستان بتسليم "أسامة بن لادن" لمحاكمته بأمريكا أو التعرض لحملة عسكرية للقبض عليه وتدمير تنظيم القاعدة والقضاء على حكم طالبان وإقامة حكومة ديمقراطية في أفغانستان. حيث قال: "سلموا إلى السلطات الأميركية كل زعماء القاعدة الذين يختبئون في أرضكم. وأطلقوا سراح كل الأجانب...وقدموا الحماية للصحفيين والدبلوماسيين. وأغلقوا معسكرات تدريب الإرهابيين في أفغانستان وسلموا كل الإرهابيين، وامنحوا الولايات المتحدة الإمكانية الكاملة للوصول إلى معسكرات تدريب الإرهابيين بحيث تضمن شل قدرتهم على العمل" وأضاف أن :"هذه المطالب غير مفتوحة للمفاوضات أو البحث، على طالبان أن تعمل وتعمل على الفور، وعليهم أن يسلموا الإرهابيين وإلا شاركوهم المصير نفسه". (White House,2001)

لقد تلقت الولايات المتحدة دعماً دولياً لم يسبق له مثيل.(مسعد، 2002)، ففي 12 أيلول/سبتمبر عّبر مجلس الأمن الدولي بالإجماع عن إدانته الواضحة التي لا لبس فيها للهجمات الإرهابية، وأعلن عن تصميمه على أن يكافح بأي ثمن التهديد الذي تسببه الأعمال الإرهابية للسلام والأمن الدوليين. وأعاد التشديد على الحق الأساسي في الدفاع الفردي والجماعي عن النفس، وعبر عن استعداده لاتخاذ كل الخطوات اللازمة للرد على الهجمات الإرهابية التي وقعت في 11 أيلول/ سبتمبر 2001 (قرار مجلس الأمن الدولي 2001,1368)، وفي اليوم نفسه، أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة بشدة تلك الهجمات ودعت إلى التعاون الدولي لتقديم المرتكبين والمنظمين والراعيين إلى العدالة. أي حدث اتفاق تام بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة في التعامل مع الوضع الدولي الذي نشأ عن الاعتداءات المسلحة التي تعرضت لها وكان إيذاناً باندلاع أول حروب القرن الواحد والعشرين، وكان هناك تلاقٍ

في الرؤى بينهما فيما يتعلق بوصف هذه الاعتداءات بالإرهاب، وفي إدانته والعمل على عقاب مرتكبيه، وكذلك في تأييد الحملة العسكرية الأمريكية ضد نظام حكم طالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان بقيادة أسامة بن لادن.(بنساهال،2003)

وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر/2001، لم تكن طالبان قد سلمت بن لادن أو أعضاء تنظيم القاعدة، وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر بدأت الولايات المتحدة العمليات العسكرية، وفي خطاب متلفز، قال الرئيس بوش: "إن الولايات المتحدة تقوم بذلك الإجراء لأن طالبان تجاهلت الإنذار بتسليم زعماء الإرهابيين المشتبه بهم، بمن فيهم أسامة بن لادن، وإغلاق معسكرات الإرهابيين ولم يتم تنفيذ أي من هذه المطالب وعلى طالبان أن تدفع الثمن الآن". (White House,2001) وبرّرت الولايات المتحدة أعمالها بشكل رسمي بأنها تمارس الحق الأساسي في الدفاع الفردي والجماعي عن النفس، بما ينسجم مع المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، وهي مصممة للحؤول دون وقوع مزيد من الهجمات على الولايات المتحدة وردعها.(United Nations ,2001) وبناءً عليه، فقد بدأت الإدارة الأمريكية استعداداتها للحرب، وبسبب الأجواء التي سادت في الولايات المتحدة والتعاطف القوى الذي حصل عليه الرئيس بوش، وبسبب الرغبة في الانتقام، حصل الرئيس بوش على تفويض من الكونجرس بمجلسيه النواب والشيوخ باستخدام القوة العسكرية، واعتمد الكونجرس مبلغ 40 مليار دولار لمكافحة الإرهاب منها 20 مليار دولار للعمل العسكري، ووقع الرئيس بوش على القرار الذي اتخذه الكونغرس بشن الحرب حتى يكتسب القرار صفة القانون، وبدأت الإجراءات على الأرض، وتم استدعاء حوالي 50 ألف جندي من الاحتياط، وشكل الرئيس الأمريكي حكومة حرب، وبدأت الحكومة في حملة تعبئة تشمل كافة مؤسسات الدولة استعداداً للحرب وبدأت تحشد الأساطيل في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط وقرب أفغانستان والمحيط الهندي. (كيسنجر،2002)

أما على المستوى الدولي فنشطت الدبلوماسية الأميركية لإقامة تحالف دولي لمواجهة الإرهاب في أفغانستان، أي أن الولايات المتحدة أعلنت أن هدفها هو ضرب قواعد الإرهاب واستئصالها في أفغانستان ولكن يجب أن ننوه هنا إلى أن هناك أهدافاً أخرى لتلك الحملة ضد أفغانستان، وهي أن تلك الأحداث استفزت وخدشت الوطنية والكرامة الأمريكية، وبالتالي كان لا بد من ضرورة توجيه ضربة عسكرية لتفريغ شحنة الغضب الشعبي الأمريكي ولتوجيه رسالة قوية للعالم لاستعادة الهيبة والكرامة الأميركية، وإثبات أن الولايات المتحدة هي القادرة على ملاحقة أعدائها في أقاصي الأراضي.(الدسوقي، 2001)، خاصة أن أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 أحدثت هزة نفسية وسياسية في الولايات المتحدة، إذا لم يخطر على بال أحد أن تستخدم طائرات مدنية في هجمات انتحارية داخل الولايات المتحدة.(أحمد،2002)

ولقد شّكلت أفغانستان البيئة المناسبة لتحقيق هذه الأهداف حيث يقطن بن لادن وحكومة طالبان التي ليس لها علاقات متبادلة مع دول العالم، وبالتالي ضربها لن يؤثر على مصالح العالم، هذا فضلاً عن أن أفغانستان دولة مدمرة، فلا أهداف استراتيجيه بها ولا بنية تحتية تملكها.(الدسوقي،2001) رفض بن لادن هذه الاتهامات، ونفت حركة طالبان أن يكون بن لادن متورطاً بالحادث، وكان رد حركة طالبان بإعلان حماية بن لادن مهما كلف الثمن. إن هذا الإعلان جاء ليوفر الفرصة لتحقيق أهداف الولايات المتحدة. (الشوربجي،2002)

استناداً للمعطيات السابقة، بدأت الولايات المتحدة في 7 أكتوبر 2001 أولى مراحل ما تطلق عليه "الحرب ضد الإرهاب" واستهدفت بها أفغانستان وحركة طالبان وتنظيم القاعدة.(مسعد،2002) وبدأت أميركا هجماتها على أفغانستان وزرعت الموت باستخدام كافة الأسلحة المتطورة، واستخدمت مواد نووية وكيماوية وقنابل يورانيوم وقنابل ملوثة كيماوياً، فهدفت الولايات المتحدة إبادة الخصم وليس

استسلامه، وحسب وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد الذي أكد: "أنه يفضل حرق عناصر طالبان وعناصر القاعدة في الكهوف بدلاً من القبض عليهم ومحاكمتهم. (شوير،2005)

فالولايات المتحدة تدرك بأنها تملك القدرة على البطش بأفغانستان وأرضه وجباله وكهوفه بكل بساطة وسهولة، ولكنها أرادت أن تصّور وتصنع عدواً قوياً، يستحق هذه الاستعدادات لكي يكون النصر ذا معنى وتظهر لشعبها وشعوب العالم جبروتها ومقدرتها على الانتصار على الخصوم حتى تعود كرامتها وهيبتها.

على أي حال، شنت الولايات المتحدة حملتها العسكرية على أفغانستان وسط ظروف سياسية مواتية، ففي إطار محاربة الإرهاب تلقت الولايات المتحدة تأييداً من كل المنظمات الدولية والإقليمية، مثل: حلف الناتو، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الوحدة الأفريقية والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، وكذلك من جيران أفغانستان المباشرين، مثل باكستان: والصين وإيران، وفي ظل هذه الأجواء، كان لا بد على فرنسا التي تعمقت في دراسة الهجمات وتداعياتها،أن تتساق مع المواقف الدولية والموقف الأوروبي الذي كان يبدي تعاطفاً عارماً مع الشعب الأمريكي في محنته، حيث شعرت فرنسا أنه في حال إتباع سياسة مخالفة للسياسة الأميركية، ستبدو وكأنها تسير عكس التيار الأوروبي شعبياً ورسمياً، وعكس التيار الدولي، لذلك سايرت الموقف الأمريكي ودعمته في حربه ضد أفغانستان.(بنساهال، 2003)، كما أنها ارتأت بأن المصلحة الوطنية الفرنسية تتطلب ذلك بالرغم من بعض قضايا الاختلاف مع الطرف الأمريكي، وهذا ما يعبر عنه هوبير فيدرين، وزير خارجية فرنسا الأسبق، بقوله: "إن الدبلوماسية الفرنسية انتهجت منذ عام 1985 أسلوب النقد المنظم، وأضاف: لقد توصلنا إلى صيغة أن نكون قادرين على أن نقول: نعم إذا كانت نعم في مصلحتنا، وإن نقول:لا إذا كان ذلك لا يضر بأهدافنا الحيوية.... ونجحنا في أن نطرح جميع القضايا على مائدة التفاوض والنقاش بيننا، وفي المقابل فإن أمريكا لا تميل إلى تحليلنا أو رؤيتنا، ولا لما نقوله بشأن

مخاطر التماثل وإصرارنا على مفهوم التعددية القطبية.(اللاوندي، 2003) ومما يؤكد ما تناوله فيدرين هو إطلاق فرنسا مقوله(كلنا أمريكيون) بعد أحداث سبتمبر، إلا أنهم قالوا فيما بعد (لسنا أمريكيون، لأن الأمريكان شيء، ونحن في أوروبا شيء أخر)، وعبثاً حاول الرئيس الأمريكي جورج بوش أن يخفف من هذه الانطباعات لدى الفرنسيين عندما قام بجولة أوروبية في عام 2002، إلا أن التظاهرات استقبلته في باريس وبرلين وروما بالهتاف " لا للحرب ولا لحكم رعاة البقر".(اللاوندي،2006)

ختاماً، لم يكن الأميركيون والأوروبيون أكثر اتحاداً مما كانوا في ذلك الوقت، عندما اقترح جورج روبرتسون، الأمين العام لحلف الناتو، إن تستخدم المنظمة سلطة المادة الخامسة من أجل نجدة الولايات المتحدة، وتنص تلك المادة على اعتبار أي هجوم يشن على دولة عضو في حلف الناتو، هجوماً على كل الدول الأعضاء. لذلك انضمت معظم الحكومات الأوروبية ودول الاتحاد الأوروبي ومن ضمنها فرنسا مع الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب في أفغانستان وفي سائر أنحاء العالم .

4-5 بوش وعقيدة الحرب الإستباقية:

انعكست أحداث 11 سبتمبر 2001 على الخطاب السياسي الأميركي، وبدأ ذلك واضحاً من خلال الخطب والتصريحات التي رددها الرئيس الأمريكي جورج بوش وأعضاء إدارته، والتي بمضمونها لا تكاد تخلو من مصطلح الحرب على الإرهاب أو الدول المارقة أو دول محور الشر وتحديداً العراق وسوريا وليبيا والسودان وأفغانستان وإيران ومنظمات وحركات إسلامية. (شوير،2005)، بمعنى آخر، أن الإدارة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر انتهجت استراتيجيه جديدة في مواجهة الإرهاب عرفت بنظرية الحرب الاستباقية، وتقوم عقيدة بوش الإستراتيجية على مبادئ ثلاثة أساسية حددت مهمة أميركا المستقبلية ومسؤوليتها في العالم وهي:

– الانتقال من الردع إلى الاستباق لمواجهة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

– الانتقال من الاحتواء إلى تغيير الأنظمة، حيث اعتبرت الولايات المتحدة أن الأنظمة المستبدة هي ذاتها تشكل خطراً على المصالح القومية الأمريكية.

– الانتقال من الغموض إلى القيادة أي إدراك الولايات المتحدة بدورها الريادي في العالم وتتحمل مسؤوليتها بصفتها الأمينة على استقراره وأمنه.(Kaplan & Kristol,2003)

وقد قدم الرئيس بوش توضيحاً لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة التي تعتمد على نظرية (الحرب الاستباقية)، وذلك في خطابه في 17 أيلول/سبتمبر 2002، حيث أبرز خطورة التنظيمات الإرهابية على الولايات المتحدة من حيث سهولة الاختراق وإحداث الفوضى وتحقيق الهدف بأقل التكاليف، فقال: "إن مهمة الدفاع عن وطننا قد تغيرت تغيراً كبيراً، فإن أعداء الماضي كانوا لا يحتاجون إلى جيوش كبيرة وإمكانات صناعية هائلة لتهديد أميركا، أما الآن فإن الشبكات المشوهة من الأفراد بإمكانها إحداث فوضى في عقر دارنا".(White House,2002)، ثم وضع في نفس الخطاب إستراتيجية الحرب الوقائية بقوله: " سنعمل على إحداث الفوضى لدى المنظمات الإرهابية وتدميرها من خلال الدفاع عن الولايات المتحدة والشعب الأمريكي ومصالحنا داخل البلاد وفي الخارج، وذلك من خلال تحديد التهديد وتدميره قبل أن يصل إلى حدودنا، وبينما سنعمل باستمرار على حث مساندة المجتمع الدولي، لن نتردد مطلقاً في العمل بشكل منفرد، لو استلزم الأمر لممارسة حقنا في الدفاع عن النفس من خلال العمل بشكل وقائي ضد هؤلاء الإرهابيي ن لمنعهم من إحداث أي ضرر ضد شعبنا وبلدنا".(Nye,2003)

إن النظرية الاستراتيجيه الجديدة التي تعطى للولايات المتحدة الحق في أن تقوم بشكل منفرد بضرب أي بلد ما في العالم عسكرياً أو محاصرته وتهديده باستخدام القوة تحت ذريعة دعم أو إيواء منظمات

الإرهاب، أو اتخاذ أي إجراء عسكري أو سياسي أو اقتصادي ضد أية منظمة إقليمية أو دولية تتهمها بالإرهاب.

وتكمن الخطورة في أن هذه العقيدة الإستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأميركي في أنها تنسف كل الشرائع الدولية، بل تحدث قطيعة كاملة مع المنظومة القانونية الدولية التي تكفل سيادة الدول وأمنها واستقلالها، كما أصبحت المنظمة الدولية التي تحمي الأمم الضعيفة من العدوان والاحتلال والهيمنة مهمشة وضعيفة.(ولد أباة،2004)، وفي كثير من الأحيان مغيبة إن لم تحترم القرارات التي تصب في خدمة مصالح الولايات المتحدة وهيمنتها على العالم.

لذلك فإن الحرب العالمية على الإرهاب حسب الولايات المتحدة، تنطوي على اللجوء إلى كل الوسائل اللازمة للقضاء على الشبكات الإرهابية والانتشار غير المشروع لأسلحة الدمار الشامل والأنظمة الديكتاتورية، ومواجهة الشبكات والدول الداعمة لها. ونتيجة انتهاج الولايات المتحدة لهذهالإستراتيجية، فإنها نجحت في تجنب أكثر من مائة هجوم إرهابي. (Gunaratna,2004)، وتم تجميد أموال ما يقارب 200 مليون دولار تعود ملكيتها إلى إرهابيين.(Stevenson,2003)، كما قامت بعض الدول كإيران والسودان وسوريا بمراجعة سلوكها نظراً لتخوفها من أن تكون هدفاً للتدخل الأمريكي.(Sanger & Farguhart,2004)

وفي سياق المساعي الحثيثة للرئيس بوش الابن وأعضاء إدارته وتصميمه على نظرية الضربة الاستباقية، قال بوش: "لن انتظر الأحداث بينما الأخطار تتجمع. لن أقف جانباً بينما الخطر يقترب أكثر فأكثر... إن حربنا على الإرهاب قد بدأت بداية جيدة، لكنها بدأت فقط وقد لا تنتهي هذه الحملة تحت أعيننا، مع ذلك فلا بد أن نشنها تحت أعيننا، لا نستطيع أن نتوقف قبيل الهدف... قد دعا التاريخ أمريكا وحلفاءنا للعمل، وأنها لمسؤوليتنا وامتيازنا أن نقاتل معركة الحرية". (Kelly,2002)،

إن هذه الكلمات التي أدلى بها الرئيس الأميركي جورج بوش هي رسالة وجهها للاتحاد في كانون الثاني/يناير 2002.

كما قال أيضاً: "القسم الكبير من القرن الماضي كان الدفاع عن أمريكا يعتمد على مبدأ الردع والاحتواء في الحرب الباردة، وفي بعض الحالات ستطبق هذه الاستراتيجيات، لكن أخطاراً جديدة ستتطلب تفكيراً جديداً فالردع . أي الوعد بانتقام شامل ضد دول . لا يعني شيئاً ضد شبكات إرهابية مبهمة حيث لا دول أو مواطنين للدفاع عنهم. والاحتواء غير ممكن حينما يمتلك طغاة غير متوازنين عقلياً أسلحة للتدمير الشامل... فإذا ما انتظرنا حتى تتحقق هذه الأخطار مادياً فإننا سنكون قد أطلنا انتظارنا أكثر ما يلزم...".(White House,2002)

بناءً على الخطاب السياسي لبوش اتضح بأنه لم يكن المقصود من الحرب على الإرهاب الاكتفاء بشنها على منفذي الهجمات ضد الولايات المتحدة، أو أن يكون نطاق العمليات العسكرية محدوداً بأفغانستان بل شنها على الإرهابيين ورعاتهم في مختلف أنحاء العالم. أما نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني قال: "إن مبدأ بوش سيعتبر أن أي نظام يأوي إرهابيي ن أو يدعمهم معادٍ للولايات المتحدة". (White House,2002)

ومن جهته اعتبر وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد: " أن الأسلوب الوحيد للتعامل مع هذه التهديدات هو مطاردتها حيث توجد، لهذا السبب فإن حرب الرئيس على الإرهاب العالمي تستند إلى ذلك المبدأ الذي يقضي بأن نعثر على الإرهابيين العالميين في أي مكان في العالم، وأن نمنع الأمم من منحهم ملجأ أمناً". (US Department of Defense,2002)

استناداً لما سبق، فان إدارة بوش طورت مذهباً استراتيجياً وسياسة عسكرية تقضى بتوجيه الضربة الوقائية الأولى.(Spiegel, 2003)، ويلاحظ أن الرئيس بوش دون أن يتخلى عن سياسة

الردع والاحتواء فإن الإستراتيجية ستسمح للمرة الأولى بإضافة خيار "الاستباق" و"التدخل الدفاعي" كخيارين رسميين لضرب دول أو مجموعات معادية.(Ricks & Loeb, 2002)

هذه الاستراتيجيه تبرز الولايات المتحدة وتظهر تفوقها العسكري والاقتصادي على مسرح نظام عالمي تكون فيه هي نظام وحيد القطب.(Krauthamer, 1991)، فالأحادية القطبية حيث لا دولة فيه ولا تحالفاً قادراً على الوقوف أمامها كحاكم للعالم، وحامي حماه، والمنفذ لما شاءت فيه. (Ikenberry, 2002)

وجاءت إدارة بوش لتعطي دليلاً قاطعاً بأن الوضع العالمي لم يتطور باتجاه الخضوع للإدارة الأميركية، ووصل الأمر بجورج دبليو بوش أثناء حملته الانتخابية إلى القول أن أمريكا أصبحت هزأة في عهد بيل كلينتون، ليكشف أن نفوذ أميركا واقعياً أضعف بكثير مما يروج له أصحاب نظرية القطب الواحد. وهذا ما يفسر الإستراتيجية الأميركية الجديدة في عهد بوش، أي العمل لتحقيق هدف استعادة الهيبة والنفوذ، وإقامة نظام القطب الواحد عن طريق إستراتيجية العضلات العسكرية باستخدام الحرب الوقائية والضربة الاستباقية، وعدم الارتباط أو التقييد بالاتفاقيات الدولية السابقة بما في ذلك حلف الأطلسي أو هيئة الأمم أو القوانين الدولية أو المنظمات الدولية التي تستند قراراتها إلى الإجماع أو الأغلبية.(شفيق، 2006)

استناداً لهذا، شكلت إستراتيجية الأمن القومي أو عقيدة بوش إعلاناً لموت استراتيجيه الردع العسكري خلال الحرب الباردة والانتقال إلى إستراتيجية الأعمال الوقائية، وإعلاناً لحق تصرف أمريكا لوحدها قبل وقوع الحدث، وعدم السماح بتحدي عظمة أمريكا، وتستند هذه الاستراتيجيه إلى نظرة عالمية أميركية ومحاربة الإرهاب العالمي، ومنع تهديد الأصدقاء الحلفاء ونمو اقتصادي وأسواق حرة وديمقراطية، والعمل على تفكيك النزاعات الإقليمية. وجاءت هذه الاستراتيجيه كإفراز طبيعي لأحداث 11 سبتمبر 2001 التي أضافت بعداً جديداً، وهو تحويل الاهتمام الأمريكي من الدول المتهمة

بالإرهاب إلى الشعوب المشتبه في تفريخها للإرهاب، والتدخل في فض النزاعات العرقية، وإعادة الاعتبار لمبدأ حق تقرير المصير كما حصل في يوغسلافيا السابقة وفي جنوب السودان وأفغانستان. ولكن في الوقت ذاته،هناك عدٌد من المراقبين يعتقدون أن عقيدة بوش فاشلة، بسبب التجربة السيئة للاحتلال العسكري لكل من أفغانستان والعراق والتي مثلت عبئاً على المبدأ، الأمر الذي دفع الكثير بالقول أن مبدأ بوش قد مات.(Wright, 2004)

وهذا ما أشار إليه فرنسيس فوكاياما الذي اعتبر إدارة بوش التي ابتعدت عن المواجهة العسكرية مع كل من كوريا الشمالية وإيران مؤشراً على أن هذا المبدأ لن يحيا في فترة بوش الثانية. (Fukuyama, 2005)

إضافة إلى ما سبق، فإن عقيدة بوش مبنية أيضا على الانتشار الواسع والضخم للقوات وهذا أمر مكلف ويشكل عبئاً على الاقتصاد الأمريكي، كذلك الجيش الأمريكي ليس كبيراً إلى درجة يمكنه احتلال بلد كبير، ومهاجمته بلد أخر في الوقت نفسه، فالولايات المتحدة وبسبب احتلالها للعراق، لا يمكنها استخدام القوات الأرضية ضد كل من إيران وكوريا الشمالية. (Jervis, 2005) بل إن هناك من يرى أن مبدأ بوش قد انتهى تماما؛ لأن هذا المبدأ نفسه ليس مبدأً جديداً في العلاقات الدولية أو في السياسة الأمريكية، فكل رئيس كان يمتلك الخيار في الهجوم على عدو إذا ما اقتنع بأنه يمثل تهديداً مباشراً على المواطنين أو المصالح الأميركية.(J.& Boorstin, 2005)

بناءً على هذه الرؤية، اعتبرت فرنسا أن سياسة الولايات المتحدة المرتكزة على مبدأ أو عقيدة الحرب الاستباقية تهدف إلى تهميش دور أوروبا وإقصاء دورها من الحلبة الدولية، فمن خلال هذا المبدأ تحاول الولايات المتحدة . حسب الرؤية الفرنسية . الالتفاف على محاولات فرنسا وأوروبا للوقوف أمام الهيمنة الأميركية، وتريد ضرب حلم شيراك الذي يعمل جاهداً على إيجاد مكان لفرنسا (أوروبا) أمام النفوذ والهيمنة الأميركية، حيث شدّد شيراك على الحلم الأوروبي قائلاً: "إن أوروبا ينبغي أن تؤكد

أنها ستكون أحد العناصر الفاعلة في العالم، وعليها ترسيخ السلام والأمن في أراضيها إلى جانب بناء أمن أوروبي جديد، وحلف أطلسي جديد... وعلى أوروبا أن تشارك في إرساء الأمن العام والشامل في العالم كما يملي عليها ذلك تاريخها، ويفرض عليها كرسالة. (Revel, 2003)

لذلك رفضت فرنسا التعامل بنفس السياسة التي لوح بها الرئيس جورج دبليو بوش، وكانت صحيفة لوفيجارو الفرنسية قد استبعدت مساندة أوروبا لبوش في عقيدته المعروفة بعقيدة "أو مبدأ بوش" وكذلك في حربه التي سماها "محور الشر" وقالت الصحيفة: " إن الولايات المتحدة ستجد نفسها في حالة إصرارها على هذه الإستراتيجية وحيدة، كما أن التضامن الأطلسي سيكون أكثر فتوراً ".

وأعلنت فرنسا تحفظها الصارم على مقولة "الخير والشر" في الخطاب الأميركي، لأنها ليست متطابقة لواقع العالم، وكذلك على توسيع الحرب في أفغانستان إلى دول أخرى، إلا إذا تبين أن هناك صلات لا تقبل الشك في تنظيم القاعدة الذي أسسه أسامة بن لادن.

لهذا فإن فرنسا تشعر من خلال هذه العقيدة والحروب الاستباقية ما هي إلا وسيلة لفرض هيمنة الولايات المتحدة على العالم ومحاولة أمريكية لاستباق الأحداث بجعل القرن الحادي والعشرين قرناً أمريكياً، ومصادرة حق فرنسا وأوروبا في أن يحلموا بـ"أوروبا العظمى" ذلك الحلم الذي دغدغ مشاعر وأحاسيس أباء أوروبا الكبار منذ أكثر من 50 عاماً.(اللاوندي، 2006)

ومن جهته عبر الرئيس جاك شيراك، بشكل واضح عن رفضه لجميع التوجهات الأمريكية وبهذا الصدد قال: "إنه من غير المعقول أو المقبول أن يظن البعض أن الإدارة والقرار سيكونان دائماً من نصيب أمريكا.. وعلى أوروبا فقط أن تدفع فاتورة الحساب".(اللاوندي، 2006)

وتدرك فرنسا أن الحرب الاستباقية ما هي إلا وسيلة استعراض العضلات الأمريكية وتأتي في سياق إستراتيجية أميركية تهدف لتعزيز سياسة القطب الواحد، وجاءت هجمات 11 سبتمبر/ أيلول 2001 لتكون بمثابة ذريعة للولايات المتحدة للدفع بهذه الإستراتيجية قدماً. وبالرغم من تعاطف فرنسا مع

الولايات المتحدة على أثر تلك الأحداث، وتأييدها في حربها ضد الإرهاب، ولكنها لم تتفق معها حول الضربات الاستباقية. أدركت فرنسا بأن الولايات المتحدة تسعى جاهدة في ظل النظام الدولي الجديد في الشروع بالانفراد الذي يعني إخضاع الآخرين، وعدم السماح لهم بالنفوذ في هيكل النظام الدولي، وكان من أبرز مظاهر هذا التفرد :

- جعل أمريكا مركز العلاقات الدولية: فقد بدأت الولايات المتحدة محاولة إخضاع جميع التفاعلات الدولية لأسلوب حتمية المرور بالمركز، أي كل شيء في العالم لا يمر إلا عن طريق أمريكا: الصراع العربي الإسرائيلي، كوسوفو، العراق، السودان، وأصبحت أمريكا المركز الذي يجب أن تمر عبره جميع التفاعلات وليس لبقية القوى في هيكل النظام الدولي.
- التدخل في العلاقات الإقليمية والثنائية.
- إخضاع حكام العالم.

ولكن بدأ التململ يحدث في النظام الدولي ومن مظاهره، الانقسام الحاصل في الجسد الأوروبي، وبروز ما يسمى بالمحور الفرنسي . الألماني ضد الولايات المتحدة، وهو الذي يؤكد مدى رفض القوى الدولية واستنكارها للغطرسة الأمريكية ومحاولة واشنطن فرض هيمنتها الكونية عبر إلغاء دور فرنسا (أوروبا) وإزاحتها من المشهد السياسي كلاعب أساسي. كما أكد هذا الرفض بان الدول الأوروبي ة ليست تابعة للولايات المتحدة، بل لها مصالح في بقاع العالم وينبغي إدراكها ومراعاتها .

5-5 الخلاصة :

تأسيساً على ما تم استعراضه في هذا الفصل والذي تمحور حول تداعيات بعض القضايا الأمنية والإستراتيجية والعسكرية على العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وفرنسا، فقد تبين أن الولايات المتحدة نجحت إلى حدٍّ كبير في إعلان الحرب على ما أسمته الإرهاب وقامت بشن حربها

ضد أفغانستان حيث تمركز القاعدة وحكومة طالبان، كما تمكن بوش وبعض الصقور في إدارته من استثمار المناخ السائد في الولايات المتحدة وحالة التراجع في هيكل النظام الدولي لصالح بلاده، وبالتالي نجح في الإعلان والترويج لمبدأ أو عقيدة الضربة الاستباقية. أما فرنسا، فقد سايرت إلى حدٍ كبير التوجهات الأمريكية تجاه القضايا المذكورة. فسارعت بتأييد الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب بالرغم من مطالبتها بالاعتماد على وسائل متعددة وليس العسكرية لوحدها، كما نادت بضرورة معالجة مسببات ظاهرة الإرهاب وليس التعامل مع نتائجها فقط. هذا ونتيجة إدراك فرنسا لحجم التأييد الدولي الواسع الذي اكتسبته الولايات المتحدة في حربها في أفغانستان، فأنها أيدت شن الولايات المتحدة الحرب على أفغانستان. وأخيراً، بالرغم من خطورة الأهداف الأمريكية من جراء إعلانها لمبدأ أو عقيدة بوش والضربة الاستباقية، ومعارضة فرنسا لهذه العقيدة . نظرًا لتداعياتها الخطيرة على النظام الدولي بشكل عام والطموح الأوروبي (والفرنسي) الساعي للعب دور القطب الآخر بشكل خاص . فأنه سرعان ما تّبين محدودية الدور الفرنسي في مواجهة ذلك. أما فيما يتعلق، بأثر قضايا الشرق الأوسط على العلاقات الثنائية، فإن الفصل القادم سيتناولها بالطرح والتحليل.

الفصل السادس

العلاقات الأمريكية الفرنسية في ضوء قضايا شرق أوسطية

الفصل السادس

العلاقات الأمريكية الفرنسية في ضوء قضايا شرق أوسطية

١ ـ المقدمة :

لقد أسهمت مجموعة من القضايا الشرق أوسطية في رسم معالم العلاقات الأمريكية–الفرنسية منذ العام 2001، فمنها ما أحدث قدرًا من الخلاف (لا التناقض) في طبيعة العلاقات الثنائية ، ومنها مثّل حلقة ترابطٍ وتوافق بين الطرفين. وعليه تسعى الدراسة في هذا الفصل الجوهري والهام إلى طرح وتتبع وتحليل القضايا التالية وتداعياتها على العلاقات الأمريكية–الفرنسية، وهي: الحرب على العراق عام 2003، وقضية الصراع العربي الإسرائيلي، والموقف الأمريكي والفرنسي تجاه الوجود السوري في لبنان وقرار 1559، والموقف الأمريكي والفرنسي تجاه حركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين وأخيرًا الملف النووي الإيراني.

2-6 الحرب على العراق عام 2003 :

منذ أحداث 11 أيلول 2001، حدث تحولٌ في السياسة الأميركية، وجوهر هذا التحول يكمن في التراجع عن سياسة الاحتواء والردع التي مارستها الولايات المتحدة منذ الحرب الباردة وامتداداً إلى ما بعد حرب الخليج الثانية عام 1991. وبالتالي أخذت تتجه نحو سياسات هجومية استباقية تهدف إلى إسقاط نظام الرئيس صدام حسين في العراق وإحلال نظام حليف للولايات المتحدة مكانه يقوم بتلبية مطالب واشنطن في تصورها لترتيب أوضاع المنطقة بشكل إجمالي. واستغلت الولايات المتحدة الظروف التي نشأت في أعقاب 11 سبتمبر سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها لكي تقوم بتبني سياسات هجومية عسكرية. ففي الخارج شنت حرباً على ما أسمته بالإرهاب في

أفغانستان، بينما داخلياً استحدثت وزارة للأمن القومي، وأنشأت منظومة أمنية متكاملة وذلك في ظل صعود التيار المحافظ والمتشدد وتوليه زمام الأمور الداخلية (را ي، 2003) ومنذ بداية عام 2002، اكتسبت السياسة الأميركية تجاه العراق طابعًا عدائيًا، حيث تحدث الرئيس بوش بتاريخ 29/ يناير عام 2002 عن ثلاث دول تمثل تهديداً لأمن الولايات المتحدة، شملت العراق وإيران وكوريا الشمالية، وهي مجموعة الدول التي أطلق عليها بوش "دول محور الشر". (محمود، 2002)

وجاء التصعيد الأمريكي ضد العراق على خلفية متغيرين، هما:

. أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث غيرت كافة اتجاهات التفكير الاستراتيجي الأمريكي.(ولد أباة، 2004)، وأصبحت مسائل الأمن على رأس أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، وهذا الأمر يحتاج إلى سياسة أمريكية جديدة جوهرها التخلي عن سياسات الردع والاحتواء السابقة وإتباع سياسات عسكرية هجوميه استباقية.(كيسنجر، 2002)

. تصاعد نفوذ المحافظين الجدد في إدارة بوش الابن، والميل نحو استخدم القوة العسكرية، لتحقيق أهداف الولايات المتحدة.(فرانك، 2006)

انعكست زيادة نفوذ التيار المتشدد في وثيقة الأمن القومي التي أصدرها الرئيس بوش في سبتمبر 2002، والتي أدخلت مبدأ الضربة العسكرية الاستباقية.(Nye, 2003)، إلى العقيدة الدفاعية العسكرية. كما أنها لم تستبعد العمل العسكري الأمريكي المنفرد كطريق لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة وهي المبادئ التي تم الأخذ بها في الحرب التي شنتها الولايات المتحدة ضد العراق، ويعبر عن هذا التيار، نائب الرئيس ديك تشيني، ووزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد، ونائبه بول وولفوفتيز.(Hendrik, 2002)

وعندما فشلت الولايات المتحدة في إلصاق التهم للعراق بالتورط بأحداث 11 سبتمبر أو إيواء عناصر القاعدة، انتقل المحافظون الجدد في إدارة بوش إلى حجة جديدة وهي امتلاك العراق لأسلحة الدمار

الشامل.(Weisman, 2003)، وبدأت تصريحات الرئيس بوش منذ ذلك الوقت تركز على العراق وضرورة عودة المفتشين الدوليين إليه.(Siman, 2002)

لذا، بدأت الولايات المتحدة بالتحضير للحرب على العراق مرتكزة على حملات دعائية واسعة وجولات للمنطقة قام بها المسئولون السياسيون والعسكريون.(Charles, 2002)

وعملت على قطع الطريق على أي محاولة لتسوية الأزمة العراقية سلمياً، هذا فضلاً عن القيام بتجميع المعارضة العراقية في محاولة للاستفادة من مكانتها، وبدأت تضع سيناريوهات من أجل الإيقاع بالنظام العراقي في فخ السياسة الأميركية، التي قامت بضغوط لعودة المفتشين بدون شروط أو قيود وذلك بالاستناد على قرارٍ دوليّ، حيث توقعت الإدارة الأمريكية أن يرفضه العراق، فيكون مبرراً قوياً لتوجيه ضربة عسكرية ضده بدعوى أنه رفض القرار.(شوير، 2005)، في حين أن الدول الكبرى مثل روسيا وفرنسا والصين، كانت تعارض استصدار قرار جديد من مجلس الأمن، والاكتفاء بالقرارات السابقة وهذه الدول اُعتُبِرَتْ دول مناهضة للحرب وحاولت عرقلة أي خطوة تستهدف إضفاء الشرعية الدولية عليها.(نافعة، 2004)

ومن ناحية أخرى، يمثل صدور قرارٍ جديدٍ، انتهاكاً لاتفاق العراق مع الأمين العام للأمم المتحدة على عودة المفتشين فعلياً في 29 أكتوبر 2002، معتبرين هذا التصرف غير قانوني وينتقص من هيبة وسمعة المنظمة الدولية ويخضعها للمزاج الأمريكي.(اللاوندي، 2004)

ولم تكتف الولايات المتحدة بذلك، بل سعت لإيجاد مبررات لضرب العراق، وذلك من خلال تضمين القرار الجديد نصاً يبيح وبشكل تلقائي استخدام القوة ضده في حالة عدم الامتثال لأي بند من بنوده. لهذا دارت مفاوضات مضنية وصعبة بين أعضاء مجلس الأمن وبين واشنطن ولندن من ناحية وباريس وموسكو وبكين من ناحية أخرى. حيث تمكن الجناح الثاني من إدخال تعديلات على المشروع الذي تقدمت به الولايات المتحدة وبريطانيا، بشكل ينزع تلقائية الحق في استخدام القوة من قبل الولايات

المتحدة، ويطالبها بالرجوع إلى مجلس الأمن في حال أقر المفتشون في تقريرهم أن العراق قد أخل بمسؤولياته.

وبناءً على ما سبق، تم تجنيب العراق ضربة عسكرية أمريكية، خاصة أن الولايات المتحدة لم يكن أمامها سوى الرضوخ للتعديلات التي طلبوها . خاصة التعديلات الفرنسية . خشية تقديم مشروع القرار لمجلس الأمن فترفض الدول الثلاث مستخدمة حق النقض الفيتو، وهذا فعلاً ما حدث، فعندما عادت الولايات المتحدة مضطرة إلى مجلس الأمن تعرض عليه مشروع قرار جديد يفوضها باستخدام القوة، لم تتردد فرنسا في أن تلوح علناً باستخدام الفيتو إذا عرض المشروع للتصويت والذي بدا أنه يحظى بالأغلبية اللازمة.(نافعة، 2004)

أما التعديلات الفرنسية فهي:

أولاً: عدم الإعلان عن انتهاك العراق مادياً للقرار (687) الذي يحدد واجباته حيال بنود وقف إطلاق النار في حرب الخليج الثانية.

ثانياً: عدم ذكر مهلة الأيام السبعة اللازمة للعراق للموافقة على القرار الجديد.

ثالثاً: الاعتراض على فكرة الاحتفاظ بالتهديد بمضاعفات وخيمة، لأنها تقود لرفض تعاون العراق مع المفتشين الدوليين بشأن نزع أسلحة الدمار الشامل، وهذه النقطة كانت مثار خلاف من المرتبة الثانية بعد الجدل الكبير الذي أثير بشأن تضمين القرار بنداً يبيح استخدام القوة تلقائياً ضد العراق في حال عدم امتثاله حرفياً لنصوص القرار.

وتم التصديق على القرار في يوم 8 نوفمبر 2002، ليكون قرار عودة المفتشين هو الذي أخمد قليلاً لهيب المسألة العراقية المشتعلة. على أي حال، صدر القرار (1441) الذي يطالب بعودة المفتشين الفورية إلى العراق، وينص على إزالة أسلحة الدمار الشامل من العراق، وعلى موافقة بغداد خلال

أسبوع، وتقديمه تقريراً وافياً عن أسلحة الدمار الشامل وبرامجه خلال شهر وتعاونه الوثيق مع المفتشين.

إن القرار (1441)، حمل قدراً كبيراً من انتهاك سيادة العراق لدرجة وصلت إلى حد الإذلال، وخصوصًا عندما أُجْبِرَ على الاعتراف بارتكاب تجاوزات إزاء قرارات مجلس الأمن السابقة، وأُعتُبِرَ القرار الجديد بمثابة الفرصة الأخيرة لتنفيذ هذه الالتزامات، فضلاً عن صلاحيات اللجنة والوكالة التي تنتهك حرمة العراق وأمنه من قبيل السماح بتفتيش القصور الرئاسية دون سابق إنذار، والتحقيق مع العلماء العراقيين ذوي الصلة ببرامج أسلحة الدمار الشامل، سواء داخل العراق أو خارجه، وعلى أن تتم المقابلات دون حضور أو مراقبة من الحكومة العراقية، وحق اللجنة في إعلان مناطق بها مواقع تفتيش محظورة، فضلاً عن استخدام كل الوسائل للانتقال من أجل التفتيش بما ذلك جميع أنواع الطائرات.

وعندما اندلعت الحرب برز محور أوروبي يعارض هذه الحرب وضم كل من فرنسا وألمانيا وبلجيكا واليونان، وسعى هذا المحور إلى عدم إعطاء الولايات المتحدة المبررات والذرائع لضرب العراق عسكرياً ولوحظ أن دول الاتحاد الأوروبي تمكنت من صياغة استراتيجيه دبلوماسية مشتركة في مواجهة الولايات المتحدة، وارتكزت هذه الدول على قرار مجلس الأمن رقم (1441)، لكن سرعان ما نشأ استقطاب دبلوماسي حاد بين الكتلة الأنجلو . أمريكية مستندة على مجموعة من الدول المسماة دول أوروبا الجديدة من جهة.(Applebaum, 2003)، وبين معسكر ما يسمى دول أوروبا القديمة بقيادة فرنسا وألمانيا.(Shales, 2003)، وأوضحت إدارة بوش بعد ذلك بأنها تنوي استخدام القوة العسكرية ضد العراق، لكن فرنسا رفضت وعارضت هذه الخطوة، وتحركت الدبلوماسية الفرنسية بالاشتراك مع روسيا بهدف تعطيل الجهود الأمريكية الهادفة إلى الحصول على الدعم من أجل صدور قرار ثانٍ من مجلس الأمن.(Barringer, 2003)

لكن الأميركيين قرروا عدم طرح القرار الثاني على التصويت في مجلس الأمن، وهكذا استطاعوا تجنب شبح الفيتو الفرنسي... إلا أن الصفقة قد أبرمت في الوقت نفسه داخل الناتو أخذت بموجبها القرارات اللازمة في هيئة التخطيط الدفاعي التي لا تضم فرنسا في عضويتها(Dempsey, 2003)

وبالتالي، فقد بات الأمر واضحاً بأن هناك انقطاعاً في العلاقات الأمريكية . الفرنسية، لدرجة أن كيسنجر قال: "أوجدت الطريق نحو نزع الأسلحة العراقية أسوأ أزمة داخل حلف الأطلسي منذ إنشائه قبل خمسة عقود".(Kissinger, 2003)، ومن جهته، شخّص روبرت كاغان، الانقسام الموجود على جانبي الأطلسي تجاه قضية الحرب على العراق قائلاً: "الأميركيين هم من المريخ بينما الأوروبيين هم من الزهرة: بمعنى أنهم يتفقون على القليل، ويقل تفّهم كل جهة للجهة الأخرى شيئاً فشيئاً"، واستنتج قائلاً: "يجب التوقف عن التظاهر بأن الأوروبيين والأمريكيين يتقاسمون رؤية مشتركة للعالم، أو حتى أنهم يعيشون في نفس العالم ".(Kagan, 2002)

أما فيكتور ديفيس هانسون من المحافظين الجدد فتوصل إلى استنتاج مفاده "بأن على الأمريكيين والأوروبيين أن يدركوا بأنهم يقتربون من نهاية العلاقة وهم يتجهون نحو الانفصال الجيو سياسي، إن لم يكن نحو الطلاق ".(Hanson, 2002)

إجمالاً، برز الاختلاف الأمريكي الفرنسي، ولكن هذا الاختلاف يكمن في الآلية، فالأمريكيون مقتنعون بأن استخدام "القوة الصلبة" فقط هو الأمر المجدي نفعاً في احتواء المعتدين، بينما الفرنسيون والأوروبيون يؤمنون بتطبيق "القوة الناعمة" من أجل احتواء التحديات العالمية.2003 (,Nye) بمعنى آخر، يرغب الأوروبيون في تطبيق نموذج اللاعنف في العالم والتعامل مع النزاعات العالمية عن طريق الاعتماد على المؤسسات متعددة القوميات والمعاهدات الدولية، لذلك فإن الأمريكان يلومون الفرنسيين على محاولتهم كبح استخدامهم القوة العسكرية ضد صدام حسين.(هادار، 2005)

إن معارضة فرنسا للحرب على العراق، هو في حقيقة الأمر موقف معارض لسياسات الهيمنة التي انتهجتها إدارة بوش في الشرق الأوسط والتي أفصح عنها مفكري المحافظين الجدد (هادار، 2005) وهذا ما قاله الصحفي الفرنسي أوليفر دوي قائلاً :"أدرك الفرنسيون بأن أهداف الحرب على العراق كما حددها الرئيس بوش، أي تدمير أسلحة الدمار الشامل... خدمت كستار من الدخان من أجل إخفاء الأهداف الإستراتيجية الحقيقية التي استطاع المحافظون الجدد أن يحملوا بوش على تبنيها بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر". (Roy, 2003)

إن المتتبع للمواقف الفرنسية في مواجهة الولايات المتحدة في مجلس الأمن يعتقد بأن فرنسا تعمل على صيانة الشرعية الدولية وحماية مصالح العراق، ولكن في الحقيقة فإن فرنسا لجأت لهذه الخطة لكي تمارس من خلالها ضغوطاً على العراق فتصبح الكرة في ملعبه، ويشعر بأنه أقرب المدافعين عنه قد ينتقل إلى الموقف المعادي والصف الأمريكي، فينصاع لعودة المفتشين، وفعلاً تحقق هذا الهدف الفرنسي، حيث أعلن العراق موافقته على عودة المفتشين دون قيد أو شرط في 17 ديسمبر 2002. (سليم ،2004)

إن فرنسا الباحثة على مصالحها، نظرت للأمور من وجهة نظر مصلحتها الوطنية – أي العقلانية الواقعية – وأدركت أن الحرب، وشيكة وأن الولايات المتحدة وبريطانيا تسعيان وبشكل جدي لإسقاط نظام الحكم في العراق، كما أدركت بأن الانقسامات على الساحة الأوروبية وبسبب غياب سياسة خارجية موحدة، لن تستطيع الصمود طويلاً أمام الولايات المتحدة، وبالتالي فإن فرنسا لا بد لها وأن تتماشى والتوجهات الأمريكية، وتبين ذلك من خلال تصريحات كبار مسئوليها، الذين أكدوا على عدم استخدام بلادهم لحق الفيتو في مجلس الأمن، لذا، وجدت باريس في الامتناع عن التصويت حلاً ملائماً ينقذها من المأزق الذي تعرضت له، أما في حال اندلاع الحرب لن تظل مكتوفة الأيدي، وإنما

سيكون لها تواجد عسكري بجانب تحالف الدول الأوروبية دعماً للقوات الأمريكية، وهو ما حدث فعلياً من خلال تقديمها مساعدات لوجستية للقوات الأمريكية أثناء حرب احتلال العراق.(اللاوندي، 2004) كما أنه، وبالرغم من أن فرنسا رفضت توجيه ضربة عسكرية للعراق، وقادت تياراً أوروبياً من أجل ذلك، فإنها لم تمانع من ضربه في حال صدور قرار ثانٍ من مجلس الأمن.(هادار، 2005) يؤكد ويثبت بأن صدام حسين غير متعاون، وأن لجان التفتيش قد استنفدت كافة وسائلها.(سليم،2004) في ضوء ما سبق، أرادت فرنسا بمشاركة ألمانية توجيه رسالة للولايات المتحدة مفادها أن هناك قطباً سياسياً واقتصادياً مهماً يجب أخذ مصالحه بعين الاعتبار. (اللاوندي، 2006)

فاستوعبت الولايات المتحدة الرسالة، وكان الرد الأميركي سريعاً وذلك بخلق محور أوروبي مضاد، سُمى محور (بلير . ازنار . بيرلسكوني) وهو بمثابة إعلان وفاة للأمم المتحدة ومسمار في نعش البنيان الأوروبي. (اللاوندي، 2004)، لقد خيّب هذا المحور آمال وطموحات فرنسا بإيجاد سياسة خارجية ودفاعية موحدة، وإيجاد قطب أوروبي منافس للولايات المتحدة.(Shaes,2003) لذا، بدأت فرنسا تراجع حساباتها، وهذا ما حدث فعلاً عندما قامت بتغيير مواقفها وسياساتها تجاه الأزمة العراقية، وأدركت أن التصعيد ضد الولايات المتحدة يعرض مصالحها السياسية والاقتصادية إلى الخطر.

إذا يمكن القول، على الرغم من معاندة فرنسا للسياسة الأميركية، فإنها في نهاية المطاف وقفت لجانب هذه السياسة للحفاظ على مصالحها واستثماراتها في منطقة الخليج العربي، واستوعبت الدرس سريعاً وطوت بإرادتها الكاملة صفحة الاختلافات مع الولايات المتحدة، وترجم الرئيس الفرنسي جاك شيراك هذا التحول بتصريح واضح عندما أعرب عن فرحته بانتصار القوات الأمريكية حيث قال: "إننا نهنئ أنفسنا والرئيس جورج بوش، والديمقراطية والقيم الغربية هي التي انتصرت في العراق". بهذا التصريح، فهو يقدم اعتذاراً مغلفاً عن مواقف فرنسا وسياستها تجاه الولايات المتحدة قبل الحرب.(اللاوندي، 2004)

عملياً تبدل الخطاب السياسي الفرنسي من أجل الحفاظ على مصالح فرنسا الحيوية وأجندتها الخاصة. وهنا، قامت الدراسة باستعراض بعض الطروحات التي اعتقد أصحابها بأن الموقف الفرنسي تجاه الولايات المتحدة من أزمة العراق انطوى على خلاف جذري، إلا أنه تبّين عكس ذلك .

- فالبعض اعتقد أن هذا الخلاف مؤشرٌ لبزوغ مشروع أوروبي مضاد للمشروع العالمي الأمريكي، خاصة أن فرنسا مدعومة من ألمانيا ذات القوة الاقتصادية الضخمة.
- اعتقد البعض أن المعارضة الفرنسية تخدم مصالح العرب والأوروبيين في آن واحد.(الشوبكي، 2003)
- وفئة أخرى، ارتأت بأن التحدي الفرنسي للولايات المتحدة، أثبت خطأ نظرية صراع الحضارات لصاموئيل هانتيغنون، بسبب المعارضة الفرنسية للغزو، وأن الصراع الأوروبي الأمريكي قد بدأ.(هويدي، 2003)
- هنا لا بد من التوضيح، أن فرنسا وألمانيا عارضتا الخطط الأنجلو . أمريكية لغزو العراق للحفاظ على مصالحهما، ولكنهما لم يسمحا لتلك المعارضة بأن تصل إلى حد العداء مع الولايات المتحدة. ومما أثبت ذلك، أنه مع بدأ الغزو طلب الرئيس الفرنسي شيراك أن توضع حاملة الطائرات العملاقة "شارل ديغول" على أهبة الاستعداد باتجاه مياه الخليج، واعتبر أن مشاركة فرنسا في الحرب ليست مستبعدة، وعلى نفس المسار، فتحت ألمانيا أراضيها كساحة لحركة الطائرات الأمريكية الحربية المتجهة إلى أو العائدة من قصف العراق.(Daalder, 2003)

إجمالاً أعتقد أن المعارضة الفرنسية الشكلية للغزو، قد خدمت خطط الغزو وبشكل يفوق ما فعلته الدول الأوروبية التي دعمت وأيدت الغزو، فمن خلال معارضتها للغزو استطاعت إقناع الرئيس العراقي صدام حسين بقبول التفتيش غير المشروط لكل المواقع العسكرية والمدنية والرسمية وغير

الرسمية العراقية.(بن عنتر، 2003)، وذلك مقابل وعده بمنع الغزو إذا استجاب بدون شروط لمطالب مفتشي الأمم المتحدة، وقد تبّين بعد الغزو أن فرنسا وعدت صدام حسين باستعمال حق النقض لمنع صدور قرار يُخّول الولايات المتحدة غزو العراق، حيث راهن العراق بأن أوروبا بإمكانها الوقوف في وجه الولايات المتحدة وإقناعها بالعدول عن الخيار العسكري. هكذا سادت قناعة راسخة للقيادة العراقية بأن فرنسا ستقف معها إذا استجابت بالكامل لشروط المفتشين، ونفذت قرار مجلس الأمن رقم (1441). وهذا ما أكده طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي 9 أبريل 2003 للأمريكيين بعد أن تم اعتقاله. ومن ثم سمح العراقيون للمفتشين باستباحة العراق والقصور الرئاسية ومنازل العلماء وسمحوا لطائرات الاستطلاع الأمريكية والفرنسية بالتحليق فوق العراق لمسح الأراضي العراقية.(سليم،2004)

وحينما بدأ الغزو فعلياً يوم 20 مارس 2003، أسقطت فرنسا وألمانيا أوهام الخلاف مع الولايات المتحدة، وأيدتا الغزو، ففي اليوم الأول للغزو قال السفير الفرنسي لدى الولايات المتحدة: "إنه إذا استعمل العراق أسلحة الدمار الشامل ضد القوات الأمريكية والبريطانية فإن فرنسا ستقف ضد العراق لأن استعمال تلك الأسلحة غير قانوني طبقاً للقانون الدولي". لذلك ففرنسا، بظهورها مظهر المعارضة للغزو، لعبت دور امتصاص الصدمات، حيث بدأ وكأن الغرب منقسم تجاه قضية العراق.(بن عنتر، 2003)، وسهلتْ بالتالي عملية الغزو، حيث لعبت المعارضة الأوروبية (فرنسا وألمانيا) دوراً في حث العراق على قبول التفتيش غير المشروط لكل مواقعه، مما جعل الولايات المتحدة على يقين بما ستتوقعه، وتأكدت من أن العراق لن يستخدم أسلحة الدمار الشامل ضدها لأن هذه الأسلحة غير موجودة.(سليم،2004)

وأخيراً، عندما بدأ الغزو باركه الفرنسيون والألمان، وتمنوا التوفيق للغزاة، وعّبر شيراك عن اغتباطه للقبض على صدام حسين، وكذلك فعل المستشار الألماني السابق شرويدر.(اللاوندي، 2004)

استناداً لما سبق، إن دفاع فرنسا عن مصالحها لا يعني دفاعها عن العرب أو عن أي قطر من أقطار العالم العربي. ففرنسا عندما عارضت الحرب أرادت أن تحمي نفوذها ومصالحها في المنطقة، فقد كانت فرنسا للعراق الشريك التجاري الأول، كما أن الديون العراقية لفرنسا كانت كبيرة جداً، ناهيك عن الشركات الفرنسية العاملة في العراق، وهذا يعني أن أي هجوم أمريكي على العراق سيؤدي إلى فقدان فرنسا لنفوذها في المنطقة، إضافة إلى أموالها ومصالحها. إلا أن فرنسا في الحقيقة وازنت بين أقل الخسائر، فأعادت تقييم مواقفها وتماشت والسياسة الأمريكية كعادتها.

3-6 الصراع العربي الإسرائيلي والعملية السلمية :

منذ أحداث 11 سبتمبر عام 2001 يبدو أن هناك تفاهمًا مبدئيا بين الولايات المتحدة والأوروبيين على الخطوط العامة للتعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي، وهذا التفاهم يكمن في تشخيص الصراع العربي الإسرائيلي، لهذا، فإن الاتحاد الأوروبي لن يعرض علاقاته الاستراتيجيه مع الولايات المتحدة للتوتر بسبب قضايا الشرق الأوسط، بمعنى آخر، هناك تفاهم بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على ترك عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي للأمريكيين، بحيث يكون الدور الأوروبي مقتصراً على منع الصراع، وتطبيق إجراءات بناء الثقة، فالاتحاد الأوروبي يعتبر أن دوره يقتصر على دور المساعدة من خلال الاجتماعات الدورية مع القوى الرئيسية في المنطقة، وذلك من خلال زيارات قادة الاتحاد الأوروبي، والترويكا الأوروبية، والممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، واللجنة الأوروبية فضلاً عن أنشطة المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي للسلام في الشرق الأوسط، وفي هذا الصدد عّرَفَ الاتحاد الأوروبي دوره بأنه " حل الصراع من خلال تطبيق الإصلاحات السياسية والتعاون الطبيعي بين الفاعلين".(هادار،2005)

ولكن فيما يتعلق بالدور الفرنسي فيسعى للحفاظ على العملية السلمية، والتحرك ضمنها لتطويرها، من أجل المشاركة في صياغة نظام إقليمي جديد يسمح لها بتحقيق مصالحها الاستراتيجيه في المنطقة العربية. ومن هذا المنطلق، تحرص فرنسا على عدم انهيار العملية السلمية لأن ذلك سيعطى زخماً للتيارات المتطرفة في المنطقة، ستمتد آثارها وتداعياتها على دول الاتحاد الأوروبي، خاصة في ظل وجود جاليات عربية في أوروبا.(هادار،2005)، فالهاجس الأمني الأوروبي القادم من جنوب المتوسط يشكل دافعاً رئيسياً لاستمرارية التدخل الفرنسي بشكل خاص والأوروبي بشكل عام في إيجاد تسوية مناسبة ومشاركة فاعلة في إدارة الصراع العربي الإسرائيلي.(الحاج،2005)

فالشرق الأوسط يعتبر الفناء الخلفي الاستراتيجي لفرنسا وأوروبا، وبالتالي تتطلع لخلق حالة استقرار فيه.(هادار،2005)، وهذا يدفع فرنسا لكي يكون لها دور مكمل أو مساعد للدور الأمريكي في عملية السلام، ففرنسا تعتبر أنه: "لا يمكن ترك المصالح الأوروبية في الشرق الأوسط لسياسات الولايات المتحدة وحدها".(Balis & Serfaty, 1991)

لذلك تسعى فرنسا إلى تدعيم حضورها في حل الصراع العربي . الإسرائيلي بهدف ترسيخ الاستقرار في المنطقة، وكذلك من أجل إصلاح العلاقات مع العرب، والتي بدأت تتأزم مؤخراً بسبب تعاظم حدة العداء للغرب الذي لم يتخذ موقفًا حاسمًا تجاه سياسة إسرائيل العدوانية على الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولذلك كانت وجهة النظر الفرنسية تكمن في تأجيل الحرب على العراق عام 2003، إلا أن تقوم إسرائيل بتقديم تنازلات لصالح الفلسطينيين. (هادر،2005)

وهنا يمكن القول، بأن السياسة الأميركية استفادت من الدبلوماسية الأوروبية، فالولايات المتحدة ترتكز سياستها في المنطقة على إدارة الصراع وليس العمل على حله، فإذا أرادت القيام بخطوات عسكرية ضد أهداف في المنطقة تعمل بنصائح الأوروبيين ومفادها أنه لابد من القيام بخطوات إيجابية على المسار الفلسطيني– الإسرائيلي أو على الأقل الإيحاء بذلك.

استناداً على ما سبق، فإن فرنسا ترغب في الحصول على مكانة خاصة (الراعي) في عملية السلام، مرتكزة بذلك على نفوذها في داخل الاتحاد الأوروبي وما يقدمه من إسهامات اقتصادية ومالية في هذه العملية. بمعنى آخر، لا تسعى فرنسا لأن تقوم بدور منافس أو موازن للدور الأمريكي تجاه ملف الصراع العربي . الإسرائيلي والعملية السلمية وهذا ما أكده وتضمنه القرار الأوروبي الذي حدد مهام المبعوث الأوروبي لعملية السلام، مما يدل على أن أوروبا غير راغبة في الدخول في الاتجاه التنافسي مع الولايات المتحدة في عملية المفاوضات.(اللاوندي، 2006)، وهذا أيضاً ما حدده ميغل موراتينوس بأن مهامه تعمل على تقريب وجهات النظر وتقديم اقتراحات وأفكار لبناء الثقة ونقل رسائل بين الأطراف المعنية.(الحاج،2005)

ويعتبر موراتينوس أن المطلوب هو خلق مناخ من الثقة للدور الأوروبي وعدم المشاركة في المفاوضات مباشرة، بل إبداء الاستعداد للمشاركة، كما يؤكد التنسيق الأوروبي مع الولايات المتحدة في هذا الخصوص. وعليه فإن هذا التوجه الأوروبي يشكل عنصر طمأنة للسياسة الأميركية، بحيث تدرك أن الطرف الأوروبي يرغب في تثبيت موقع سياسي له في العملية السلمية دون الاصطدام بالولايات المتحدة الأمريكية.(الحاج،2005)

وهذا يدل على أن الأدوار الأمريكية والفرنسية (الأوروبية) متكاملة، وأن هذا التكامل هو محصله لمطلب أمريكي مؤداه: أن يبتعد الاتحاد الأوروبي عن القضايا السياسية للصراع العربي الإسرائيلي ويمحور دوره فقط على تسهيل تنفيذ الدور الأمريكي.(سليم،2004)، إن هذا الدور التي رسمته وحددته الولايات المتحدة لأوروبا عموماً وفرنسا تحديداً قامت ببلورته الإدارات الأمريكية المتعاقبة؛ حرصاً منها على التأكيد بأن الاتحاد الأوروبي لا يجب أن يضطلع بدور سياسي مستقل في الشرق الأوسط.

وبصفة عامة قِبلَ صانعو القرار الأوروبيون مفهوم الدور الأوروبي المكمل، وبالتالي أدركت فرنسا أن التناقض في سياسات الاتحاد الأوروبي مع سياسة القوة العظمى والوسيط الرئيسي في العملية السلمية

لن تجدي نفعا. وعلى هذا الأساس عندما تم إنشاء اللجنة الرباعية في مؤتمر قمة شرم الشيخ في أكتوبر عام 2000 تم وضع آلية تنسيقية للسياسات تجاه المنطقة تسمح بنوع من النفوذ والتواجد الأوروبي، ولكنها تحتفظ بالقيادة للولايات المتحدة.(Asseburg,2003)

وهنا يمكن القول، بأن الدور الحقيقي لأوروبا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ما هو إلا عملية امتصاص الصدمات الناشئة عن الدور الأمريكي واحتواء كل توتر محتمل.(الحاج،2005)

عموما، بالنسبة للولايات المتحدة، فإن رؤيتها للصراع العربي الإسرائيلي برزت بشكل واضح في مؤتمر القمة الذي عقد في كامب ديفيد في يوليو عام 2000 بين الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون ورئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، ايهود باراك، والرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، وكان الهدف هو التوصل إلى تسوية نهائية للصراع العربي الإسرائيلي، ولكن المؤتمر فشل في تحقيق هذا الهدف.(روس،2004)

فالرئيس كلينتون كان يفاوض في هذا المؤتمر بالنيابة عن إسرائيل، هذا فضلاً عن أن المشروع الذي قدمه الرئيس كلينتون هو مشروع إسرائيلي أصلاً. فقد عرض كلينتون على عرفات أن يقبل أن تضم إسرائيل الكتل الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية، وهي تشكل 12% من مساحتها، وأن يتم إقامة دولة فلسطينية على 95% مما سيتبقى من مساحة الضفة وقطاع غزة، وهذه النسبة لا تشير إلى الضفة والقطاع اللذين أُحْتلاّ في يونيو 1967، ولكن إلى تلك المساحات التي ستبقى بعد أن تضم إسرائيل الكتل الاستيطانيةِ، وهو ما يعني أن الدولة ستقام على مساحة 83% من الضفة والقطاع، لا على 95% منها، كذلك فإن الدولة الفلسطينية التي اقترحها كلينتون تتألف من أربعة كانتونات تفصلها الكتل الاستيطانية، وترتبط ببعضها من خلال طرق تسيطر عليها إسرائيل وتسيطر أيضاً على حدود الدولة وإقليمها الجوي، والتي ستكون منزوعة السلاح أيضاً. كذلك، فإن إسرائيل ستضم شرق القدس بالإضافة إلى المنطقة التي يقع فيها المسجد الأقصى مقابل إعطاء الدولة الفلسطينية سلطة رمزية

على المسجد.(روس،2004)، كل ذلك سيكون إطاراً لمفاوضات مستقبلية للتوصل إلى معاهدة سلام. يتم في ضوئها توقيع إعلان فوري يؤكد فيه أنه في مقابل هذا الإطار، فإن الصراع العربي الإسرائيلي قد انتهى، وأنه لا توجد أي مطالب أخرى للشعب الفلسطيني في المستقبل. وهذا يعني أن على السلطة الفلسطينية أن تدفع الثمن فوراً وتتقاضى السلعة في المستقبل، وعندما طالب عرفات المشروع مكتوباً رفض كلينتون، وأعلن فشل المفاوضات واتُّهم عرفات بالمسؤولية الكاملة عن هذا الفشل.(روس،2004)

أما فرنسا فلم تؤيد بشكل علني هذا المشروع، لذلك لا يمكن التأكيد أو الجزم على مدى درجة التوافق الفرنسي . الأمريكي حوله، أما فيما يتعلق بمشروع خطة خارطة الطريق، في يوليو عام 2002 حيث تم التوصل إلى أرضية مشتركة كافية ما بين مواقف كل من روسيا والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، لتمكين الرباعية من العمل معاً على تطوير خطة خارطة الطريق نحو السلام. ورغم أن الخارطة تمت صياغتها في يوليو عام 2002، فإنها أعلنت بشكل متزامن مع لقاء بوش وحليفيه (بلير وآزنار) لتحديد موعد لغزو العراق. أما خطة خارطة الطريق فتهدف للوصول إلى معاهدة سلام فلسطينية وإسرائيلية مع حلول عام 2005، صدرت وثيقة خارطة الطريق في نيسان /ابريل 2003.(US Department of State,2003)، أي في الشهر الذي اكتمل فيه الغزو الأميركي للعراق في محاولة من الطرفين لتهدئه العرب واحتوا ء غضبهم بعد احتلال العراق، وقد كان الاتحاد الأوروبي مشاركاً في صياغة وتأييد خارطة الطريق بحكم عضويته في "اللجنة الرباعية" التي تبنت الخارطة رسمياً.

في الحقيقة، إن الخارطة بالأساس ما هي إلا مشروعّ أمريكيٍّ رعته أوروبا، بمعني، هي تعبير عن التوافق الأمريكي الأوروبي حول إدارة الصراع العربي– الإسرائيلي،حيث أراد الطرفان الأمريكي والأوروبي التفرغ للقضية العراقية؛ لذلك يمكن القول، إن هناك انسجاماً في الرؤى لتسكين القضية

الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي وهذا النهج يصب في خانة إدارة الصراع وليس حله، بالرغم من أن الاتحاد الأوروبي أعطى إشارات عديدة تؤكد رغبته في لعب دور في منطقة الشرق الأوسط يتناسب مع طبيعة العلاقات القوية التي تربطه بدول المنطقة، ومع حجم مصالحة الحيوية فيها.

أعتقد أن الموقف الفرنسي تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي والعملية السلمية يختلف نسبياً إلى حدٍّ ما عن الموقف الأمريكي، وهناك العديد من السلوكيات التي انتهجتها فرنسا يثبت ذلك، ومن أبرزها :

. مطالبة فرنسا بإرسال مراقبين دوليين إلى الأراضي المحتلة لمراقبة الأوضاع هناك، وخصوصاً بعد الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية في مارس 2002.

. تعد فرنسا في طليعة الدول المؤيدة لإنشاء دولة فلسطينية دون تحفظ، منذ الإعلان الذي صدر في برلين آذار/مارس 1998. وقد كان له صدى فاعل لدى الإدارة الأميركية، ويتضمن حلاً قائماً على أساس دولتين، واستناداً على القرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي(1397) في آذار/مارس2002. إلا أن خطاب بوش في24حزيران/يونيو2002، الذي تلا خارطة الطريق، والذي اشترط على أن قيام الدولة الفلسطينية مرهونٌ بالأداء الأمني والإصلاح الحكومي مما سجل تراجعاً بارزاً في الموقف الأمريكي. (Ortega,2003)

. تعتبر فرنسا من أكثر الدول الأوروبية تمويلاً للسلطة الفلسطينية، كما إنها لم تقاطع الرئيس الراحل ياسر عرفات، ولم تدعم صراحة خطة رئيس الوزراء السابق شارون. ولكن، بالرغم من كل ذلك فإن الخلافات الفرنسية . الأمريكية ليست خلافات عميقة، ولم تصل على الإطلاق إلى الطابع الجذري.(سان برو، 2003)، بل جرى التنسيق وتوزيع الأدوار فيما بينها لتحقيق مصالح وأهداف الطرفين.(Lesser,2004) كما ازداد التنسيق والتقارب تجاه العديد من الملفات والقضايا منها الصراع العربي الإسرائيلي بعد أحداث سبتمبر حيث تحول الموقف الفرنسي باتجاه دعم الرؤية الأمريكية

القائلة: "إن المشكلة الحقيقية في القضية الفلسطينية تكمن في "الإرهاب" كما أنهما صاغا استراتيجيات متماثلة إلى حد كبير للتعامل مع تلك المشكلة وقد كان ذلك واضحاً في "خارطة الطريق" التي صاغها ودعمها الأوروبيون، وهي الخارطة التي جعلت من وقف المقاومة الفلسطينية المدخل الوحيد للحديث عن أي تسوية سياسية بل تعاونت فرنسا وألمانيا مع الولايات المتحدة علناً لدعم مشروع قرار مجلس الأمن لتأكيد شرعية الاحتلال، ووضْع منظمتي حماس والجهاد الإسلامي على قائمة المنظمات الإرهابية.(سليم،2004)

ولكن الدراسة في هذا المحور، ارتأت أن تتناول بالتحليل عوامل محدودية الموقف الفرنسي في مواجهة الموقف الأمريكي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، بل ومسايرته في نهاية المطاف بالرغم من بعض المواقف المميزة(والايجابية) مقارنة مع الموقف الأمريكي الذي حكمته اعتبارات مهمة كانت كما يلي :

.

. التزام فرنسا بالموقف الموحد الصادر عن الاتحاد الأوروبي.

. ضعف وهشاشة دور النظام الرسمي العربي، وعدم قدرته على الاستفادة من بعض المواقف الفرنسية الإيجابية نسبياً.

. تاريخياً معظم الأنظمة العربية تدور في فلك السياسة الأمريكية وبالتالي فإن ذلك يحد من الدور الفرنسي في المنطقة.

. إدراك القيادة الفرنسية بعظمة النفوذ والدور الأمريكي في المنطقة، والموقف الإسرائيلي (المدعوم أمريكياً) الرافض لأي دور فاعل باستثناء الولايات المتحدة انطلاقا من عمق العلاقات الأمريكية . الإسرائيلية.

. نجاح الولايات المتحدة في إضعاف موقف الاتحاد الأوروبي . عبر اختراق بعض دوله وخصوصاً حديثة العضوية.

. دور اللوبي اليهودي الفاعل والمؤثر في الساحة الداخلية الفرنسية، وعلى صانع القرار والرأي العام الفرنسي.

4-6 الموقف الأمريكي والفرنسي تجاه الوجود السوري في لبنان وقرار1559:

بدأت الاتهامات الأمريكية توجه لسوريا، بعدم ضبطها للحدود التي عبرها يتم تدفق المحاربين إلى العراق، واتُهِمَتْ بأنها المسئولة عن دعم الموقف المتشدد لأهل الستة تجاه الدستور في العراق، وأنها تقف وراء حادثة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في شباط/فبراير 2005، وكذلك تساعد في دعم إيران في معارضة الشرعية الدولية فيما يتعلق بملف إيران النووي، وبالتالي فإن سوريا. حسب تلك المواقف والمعايير الأمريكية. دولة راعية للإرهاب، لذا لا بد من محاسبتها.(اللاوندي،2006)

وفي ظل هذه المواقف والاتهامات الأميركية لسوريا يبدو أن الرئيس الفرنسي جاك شيراك بدأ يتخذ مواقف أكثر صلابة محدثاً بذلك تحولاً واضحاً في سياسة بلاده تجاه سوريا، وكان لهذا التحول مؤشراته: فمنها:

- إعلان الرئيس الفرنسي جاك شيراك بعد سقوط بغداد بأنه سيأخذ ما حدث هناك بعين الاعتبار.(بونيفاس،2005)
- زيارة جيمس بيكر، وزير الخارجية الأميركي الأسبق إلى باريس لإجراء محادثات مع كبار القادة الفرنسيين، وهي محاولة للتقاسم في الموقف الدولي غداة سقوط بغداد.
- إعلان اجتماع دول الناتو وإحالة المسؤولية الأمنية لكل من سوريا ولبنان من يد فرنسا إلى يد الجنرال الأمريكي (مايرز) قائد المنطقة الوسطى.

وفي إطار التنسيق بين البلدين كشف الرئيس الأميركي جورج بوش في حديث لصحيفة "لوفيجارو" اليومية الفرنسية:" أنَّ شيراك اقترح عليه في يونيو 2004، عندما زار فرنسا، فكرة مشروع قرار من مجلس الأمن يقول للسوريين أنه أصبح ضرورياً أن يغادروا لبنان، وأصبح القرار رقم (1559) واقعاً، واعتبر بوش أن الوقت حان لتحييد الخلافات مع فرنسا والعمل سوياً في المنطقة، وأن العالم سيشهد ظهور فرنسا والولايات المتحدة في خانة واحدة من أجل الحرية".(اللاوندي،2006)

كما بدأ التقارب الفرنسي الأميركي في تجاه الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط يتضح عند صدور القرار الدولي رقم(1559) في سبتمبر/أيلول من العام 2004، والذي ألزم سوريا بإنهاء وجودها العسكري والمخابراتي في لبنان. (دالدر، نيسوتو، غوردن،2006)

وقد تلا هذا القرار حادث اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق، رفيق الحريري، أحد عَرّابي القرار، وأحد الأصدقاء المقربين للرئيس جاك شيراك، مما أدى لتعجيل عملية انسحاب الجيش السوري من لبنان، كما أن التحقيق الدولي الذي طالب به مجلس الأمن وجّه الاتهامات إلى دمشق نفسها. وبعد ذلك تعزز التعاون بين الفرنسيين والأمريكيين، حيث تم طرح مشروع قرار مشترك لدى مجلس الأمن الدولي يطالبون فيه سوريا إبداء التعاون التام في قضية التحقيق الدولي المتعلقة باغتيال الحريري، وإلا سيتم فرض عقوبات عليها. وفي 31أكتوبر/تشرين الأول 2005 تمت المصادقة على القرار(1636) الذي يلزم دمشق بتوقيف أي سوري مشتبه بتورطه في اغتيال رفيق الحريري، وهو القرار الذي أضاف ضغوطاً على سوريا، ووضعها تحت رقابة شديدة. (بونيغاس، 2005)، إذن، تبنت فرنسا والولايات المتحدة القرار(1559) والذي يدعو إلى احترام استقلال لبنان، ويطالب بسحب جميع القوات الأجنبية منه وهو القرار الذي اعتبر موجهاً ضد الوجود السوري في لبنان، أو يمكن القول، بأنه نوعٌ من الضغط المباشر على سوريا توطئةً لاستهدافها من واشنطن لاحقاً. بهذا يمكن القول، إن لبنان أصبح أحد ركائز التقارب بل والشراكة الفرنسية الأميركية في هذا الشأن. (لابيفيير،2006)

لذا، بدأ التراجع الكبير والسريع في مسار العلاقات الفرنسية السورية بعد اغتيال الحريري نتيجة دعم فرنسا لقرار 1559، وخصوصاً أن فرنسا أضحت مقتنعة تماماً أن دمشق هي التي اغتالت صديق باريس وأحد أعمدة الصداقة الفرنسية . اللبنانية، أسهمت سياسة شيراك التي لم تعد تخفى كراهيتها التامة للنظام في سوريا، في توتر العلاقات الفرنسية. السورية.(لابيفيير،2006)

ولكن، ما هي أسباب التحول أو الانقلاب في الموقف الفرنسي تجاه سوريا ؟

- _ توقيع سوريا عقود نفطية لاستثمار الغاز السوري إلى تجمع شركات أمريكية بريطانية كندية واستبعاد الشركات الفرنسية.
- _ عدم انصياع سوريا إلى نصائح فرنسا بتخفيف الضغط على لبنان واللبنانيين خاصة فيما يتعلق بتغيير الدستور اللبناني، والتمديد للرئيس إميل لحود ثلاث سنوات.

(دالدر،نيسوتو،غوردن،2006)

- _ رفض سوريا للمقترحات الفرنسية المتعلقة بالإصلاحات داخل سوريا.
- _ وبعد سقوط بغداد في 9/ابريل2003، رغبت فرنسا في كسب ود الولايات المتحدة، وذلك في إطار رسم خريطة جديدة للوفاق الدولي، والعمل على جعل فرنسا لها مكانتها ودورها لتقف جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة، لتجد لنفسها مقعداً على مائدة صنع القرار الدولي.(اللاوندي،2006)

فبناءً على ما سبق، قررت فرنسا أن تعيد حساباتها مع الأمريكيي ن خاصة في ظل إعادة انتخاب الرئيس بوش لفترة رئاسية ثانية، وقررت التضحية بسوريا، في الوقت نفسه اعتبرت لبنان بمثابة الجسر للتقارب بينها وبين الولايات المتحدة.(لابيفيير،2006)

هذا الموقف الفرنسي كان بمثابة ضوء أخضر لتصعيد السياسة الأميركية نحو سوريا، فهذا القرار يهدف إلى ابتزاز السوريين للموافقة على كافة الشروط الأمريكية فيما يتعلق بالعراق والحرب على

الإرهاب، وخاصة ما يتعلق بإستراتيجية أمريكا للدفاع عن إسرائيل مهما كلف الثمن، كما يهدف القرار إلى كسر شوكة اللبنانيين وتحجيم انتصارهم في تحرير أرضهم، وأخذ حقهم وتطبيق قرارات الشرعية الدولية بالقوة، وفيما يتعلق بقرار مجلس الأمن 1559، فينص على: (دالدر، نيسوتو، غوردن،2006)

- انسحاب جميع القوات الأجنبية من لبنان.
- تفكيك ونزع سلاح كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية في لبنان.
- دعم سيطرة الحكومة اللبنانية على جميع أراضيها.
- إجراء انتخابات حرة ونزيهة لرئاسة الجمهورية وفقاً للدستور اللبناني بعيداً عن تدخل أي نفوذ أجنبي.

ووفقاً للاستراتيجيه الأميركية فإن الولايات المتحدة تهدف من وراء القرار(1559) إلى ما يلي:

- إلزام لبنان بتطبيق البند الوارد في القرار (1559) الخاص بتجريد حزب الله من سلاحه.
- الضغط على السلطات اللبنانية لتنفيذ البند الوارد في القرار (1559) والقاضي بتجريد المليشيات غير اللبنانية من أسلحتها، والمقصود بها اللاجئين الفلسطينيين، وذلك لمنعهم من مقاومة مشروع التوطين التي ترغب واشنطن فرضه على الفلسطينيين في فترات لاحقة، تلبية لرغبة إسرائيل التي ترفض حق عودة الفلسطينيين إلى ديارهم.
- مشاركة واشنطن في الضغط بشدة على دمشق بشأن الانسحاب من لبنان، لتجريدها من ورقتين أساسيتين كانت سوريا تراهن عليهما، وهما:

– الورقة الأولى، الورقة اللبنانية، حيث كانت سوريا تقول من وقت إلى آخر أنها لن تنسحب من لبنان ما لم يتم توقيع سلام عادل وشامل مع إسرائيل، كما أن دمشق كانت وراء شعار وحدة المسار والمصير.

– الورقة الأخرى، ورقة الوصاية السورية على حزب الله، حيث تلجأ سوريا باستخدام هذه الورقة كلما شعرت بضغط دولي . إسرائيلي بهدف توتير الجبهة اللبنانية الإسرائيلية.

- تعمدت واشنطن نزع الورقة اللبنانية من أيدي السوريين كمقدمة؛ لكي تنتزع منها أيضاً في فترة لاحقة الورقة العراقية، والورقة الفلسطينية أيضاًً، فتطورات الأحداث أثبتت أن دمشق لها دور فاعل في استثمار هذين الملفين، وعليه، فإن الولايات المتحدة تسعى لتجريد سوريا من أوراق هامة فلسطينية أولاً ولبنانية ثانياً.(Wright,2005)
- السعي الأميركي لإحداث تغيرات في لبنان تأتي في إطار المشروع الأمريكي "للشرق الأوسط الكبير" الهادف إلى تفكيك الترابط بين الأنظمة العربية، وإلهاء كل دولة بما يجري في داخل حدودها ليتسنى ضمها إلى مشروع ذات طابع أمني واقتصادي واستراتيجي من ضمن أولوياته إجراء مصالحة مع إسرائيل، وفتح الأسواق أمام منتجاتها، ووضع نهاية لحالة العداء التي استمرت أكثر من نصف قرن.(هادار،2006)

لقد شكل الملف اللبناني نقطة التقاء بين الإستراتيجية الأميركية والرؤية الفرنسية من منطلق أن التدخل السوري في صياغة الخارطة السياسية اللبنانية قد تتجاوز حدود المعقول، إذ باتت دمشق تتحكم في مستقبل رئيس الجمهورية، وهي التي تعين رئيس الوزراء، وهي التي تشكل الحكومة.

وعليه، كان أوروبيّاً وأمريكيّاً إنهاء هذا التدخل السوري، وترك اللبنانيين يرسمون مستقبلهم السياسي بأيديهم، فكان القرار 1559 الذي يدعو في مضامينه العامة إلى انسحاب سوري كامل من لبنان، وإلى حل المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، ونزع أسلحتها، وإرسال الجيش اللبناني على الجنوب.(Byman,2003)، لهذا تجسد التعاون الأميركي الفرنسي من خلال إصدار القرار الدولي رقم (1559) كما أن تطبيقه يعد خطوة متقدمة في إطار التنسيق القائم بين ضفتي الأطلسي حول السياسة المتبعة حيال سوريا ولبنان.(دالدر، نيوسوتو،غوردن،2006)

استناداً لما سبق، فإن لكل من واشنطن وباريس أهدافهما الخاصة. فبالنسبة للفرنسيين، وجدوا في هذا التنسيق فرصة ليحصلوا على موطئ قدم مرة أخرى في الشرق الأوسط بعد ما خسروا نفوذهم في العراق. أما بخصوص الأمريكان فقد وجدوا في تقاربهم مع فرنسا في هذا الملف فرصة جيدة بوجود دولة أوروبية أخرى غير بريطانيا تتفق معهم علانية في مواقفهم.(Byman,2003)

وفي محاولة من فرنسا لتبرير هذا الانقلاب والتحول في إستراتيجيتها حيال سوريا أشارت للحكومة السورية بوجوب إعادة حساباتها عندما قررت دمشق التدخل في الشأن اللبناني الداخلي عندما تم تعديل الدستور.(دالدر، نيسوتو، غوردن، 2006)، والقاضي بتحديد فترة حكم الرئيس اللبناني إميل لحود.

من خلال ما تقدم، اتضح أن الموقف الفرنسي جاء ليعبر عن مصالحه، والتقاء هذه المصالح مع الحليف الأميركي وبشكل مباشر. كما أن الموقف الأوروبي قد بدأ يتغير أيضاً منذ أن سقطت بغداد في يد الولايات المتحدة، وبعد أن فشل المحور (الفرنسي الألماني الروسي) في منع الولايات المتحدة من شن الحرب، ويمكن استعراض أسباب التغير في إستراتيجية فرنسا تجاه المنطقة ومنها:

- إعادة كل من فرنسا وألمانيا لحساباتهما في التعامل مع روسيا وقرارهما عدم الانجرار إلى خطوات غير محسوبة النتائج في وجه الولايات المتحدة الأمريكية، مما قد تضرّ بمصالحهما ومناطق نفوذهما المتبقية، وخاصة أن فرنسا تعرضت لضغوطات الولايات المتحدة السياسية والاقتصادية نتيجة مواقفها السابقة تجاه الأزمة العراقية.(اللاوندي،2006)
- إدراك فرنسا وألمانيا لمدى خطورة الموقف في حال التحالف مع روسيا، فهما يعلمان أن الولايات المتحدة تدرك مخاطر هذا المحور، وهي ترصده في دراساتها الاستراتيجيه، وقد تكلم برجينسكي، مستشار الأمن القومي الأسبق في عام 1999 تحت عنوان "اختيارات حاسمة وتحديات كافية فقال: "هناك احتمال آخر بعيد، وإن توجب عدم استبعاده نهائياً، يحمل إمكانية حدوث اصطفاف

أوروبي أعظم يشتمل على تواطؤ ألماني روسي أو حلف فرنسي روسي. هناك سوابق تاريخية لكلتا الحالتين، ومن الممكن تحقق أيا منهما... وممكن أن تعمل تسوية أوروبية روسية على استبعاد أمريكا من القارة، وهذا يستدعي هجوماً عنيفاً من أمريكا لمنع هكذا تحالف وتحذير الأطراف منه".(برجينسكي،1999)

- اعتبرت كل من فرنسا وألمانيا أن الولايات المتحدة بقيادة المحافظين الجدد لا يمكن هزيمتها أو إقناعها بالحوار، وبعد سقوط المصالح الفرنسية والألمانية في العراق ليس لدى روسيا شيء تقدمه لهما، وبالتالي من الأفضل العودة إلى المظلة الأمريكية والحصول على بعض المكاسب الإقليمية والدولية، بحيث أصبح هذا التوجه بمثابة إستراتيجية فرنسية وألمانية وهذا ما يعكسه التحول في الموقف الفرنسي والألماني تجاه سوريا والقرار 1559، فقد أضحى الانخراط والإذعان الفرنسي والألماني الكامل للولايات المتحدة واضحاً.

5-6 الموقف الأمريكي والفرنسي تجاه حركتي حماس والجهاد الإسلامي :

لقد تباينت ردود الفعل والمواقف الدولية والإقليمية من انتصار حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في 25 يناير2006 وحصولها على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني " 74مقعد من132 ".(الدسوقي،2006)، وعلى أثر ذلك تم تكليفها رسمياً بتشكيل الحكومة الفلسطينية لتصبح شريكاً أساسياً في النظام السياسي الفلسطيني.

ولكن ما هو الموقف الأمريكي والفرنسي ؟

فيما يتعلق بالموقف الأمريكي، فقد اتضح مسبقًا وخصوصًا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث أدرجت الولايات المتحدة كُلاً من حركة حماس والجهاد الإسلامي ضمن التنظيمات الإرهابية، وقرر الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش يوم الجمعة 22 آب/أغسطس 2003 بتجميد أموال ستة من كبار

قادة حماس، وخمس منظمات تتمركز بعضها في أوروبا، واتهمتها واشنطن بمساندة حماس، واستهدفت هذه الإجراءات كلاً من مؤسس وزعيم حركة حماس الشيخ أحمد ياسين وعضوي المكتب السياسي للحركة عماد العلمي وموسى أبو مرزوق، وأسامة حمدان وخالد مشعل ود. عبد العزيز الرنتيسي، أما الجمعيات المستهدفة، فكانت لجنة الإحسان وإغاثة الفلسطينيين في فرنسا وجمعية الإنقاذ الفلسطيني في سويسرا وصندوق العون والتنمية الفلسطيني في بريطانيا والجمعية الفلسطينية في النمسا وجمعية سنابل للإغاثة والتنمية في لبنان.(تقرير ابن مصر، 2003)

ثم صدر تقرير عن وزارة الخارجية الأميركية حول الإرهاب في الشرق الأوسط، حيث أشار هذا التقرير إلى أن منطقة الشرق الأوسط ظلت الأكثر إثارة للقلق في الحرب العالمية على الإرهاب، وكان . حسب التقرير. بين المجموعات النشطة كل من حركة حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني، واعتبر التقرير " أن إسرائيل دعمت عمليات مكافحة الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة أثناء قيام المجموعات الإرهابية الفلسطينية بعدد كبير من الهجمات في إسرائيل والضفة الغربية وغزة في العام2003"، وأضاف التقرير أن "منظمتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني وهي منظمات صنفتها الولايات المتحدة كمنظمات إرهابية أجنبية وفقاً للقرار التنفيذي(13224) مسئولة عن معظم العمليات الإرهابية".(US Department of State,2003)

ففي ظل المواقف الأمريكية الرسمية المسبقة، وفوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية، وتحولها إلى لاعب أساسي في صناعة القرار الفلسطيني، وقيامها بتشكيل حكومة فلسطينية، فإن ذلك أحدث إرباكاً لصانع القرار في السياسة الخارجية الأميركية.(حرب، 2006)، ناهيك عن الموقف الأمريكي المتأزم في العراق، وتداعيات ذلك على العلاقات الأمريكية مع كل من سوريا ولبنان .

ولم تَعّدْ، السياسة الأميركية الخاصة بالقضية الفلسطينية تنسجم إلى حدٍّ كبير والسياسة الإسرائيلية، بالإضافة إلى إدراج حماس والجهاد ضمن إستراتيجية مكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر .

لذا نشطت السياسة الأميركية باتجاه محاصرة حكومة حماس وحل المجلس التشريعي الفلسطيني ذي الأكثرية الحمساوية، نظرًا لأن الولايات المتحدة لا يكمن أن تستوعب وتتعامل أيضًا مع حركة راديكالية متطرفة ومسلحة، ومدرجة على لائحة الإرهاب، ومسؤولية قيادة الحكومة الفلسطينية التي تعتبر وليدة اتفاقيات أوسلو للسلام مع إسرائيل، والتي ترفضها حركة حماس، هذا فضلاً عن عداء الحركة المعلن والصريح لإسرائيل.

استناداً لما سبق، كان الموقف الأمريكي الأكثر تشدداً وذلك بسبب مصالحها الخاصة، وبسبب ارتباط أجندتها بالأجندة الإسرائيلية، فالحركة من المنظور الأميركي، ليست حركة مقاومة مشروعة للاحتلال، بل هي حركة إرهابية، وتدعو لتدمير إسرائيل، وترفض الاعتراف بالاتفاقيات الموقعة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. هذا فضلاً عن أن حماس تنتمي للتيار الإسلامي المناهض للوجود والنفوذ الأمريكي في المنطقة.(أبو زيد،2002)

وبفوز حماس ووصولها إلى سدة الحكم من خلال عملية ديمقراطية فإنها قد تشكل سابقة فريدة ومشجعة على وصول تيارات أصولية معادية للولايات المتحدة إلى سدة الحكم في المنطقة.(أولبرايت وويبر،2005)، لذلك ثمة مؤشرات على تراجع الإدارة الأميركية في المطالبة بدمقرطه العالم العربي نظراً لصعود تيارات الإسلام السياسي من خلال صناديق الاقتراع.

عموماً، على أثر فوز الحركة بدأت السياسة الأمريكية في أول إعلان لها عن مقاطعة حماس، وهددت بقطع المساعدات المالية عن السلطة الفلسطينية، إذا لم تغير حماس من إستراتيجيتها.

وأكّدَ الرئيس بوش، في هذا الصدد " أنه من المستحيل مساعدة الحكومة الفلسطينية، وحماس جزء منها، وهي التي تدعو إلى تدمير إسرائيل ".(White House,2006)، ومن جهتها أكّدت وزيرة الخارجية الأميركية، كوندوليزا رايس: " أن واشنطن لن تقدم أموالاً لحكومة تشكلها حماس"، واعتبرت أن موقف واشنطن من حماس لن يتغير" وتساءلت، "كيف يمكن أن يكون لحماس قدم في السياسة

وأخرى في العنف". وعلى أثر ذلك، صدر قرار من مجلس النواب الأمريكي يحث على وقف المعونات الأمريكية المباشرة للسلطة الفلسطينية. وسعت واشنطن لعزل الحركة بمساعدة حلفائها وممارسة الضغط على الدول الأخرى لمنع الاتصال بحماس وحكومتها أو تقدم المساعدات لها، كما وضعت الولايات المتحدة سيناريو وبالاشتراك مع إسرائيل من أجل زعزعة حماس من الداخل، ترتكز على مواصلة الضغوط السياسية والاقتصادية وحجب الأموال، وتشديد الخناق على المعابر والحواجز، وعزل الضفة الغربية عن غزة، وطرد العمال الفلسطينيي ن، واعتبار السلطة الفلسطينية كعدو، والشرطة الفلسطينية كجيش عدو، مما يؤدي إلى استحالة الحياة في فلسطين ويؤدي لتذمر الشعب الفلسطيني في ظل حكم حماس، الأمر الذي يؤدي إلى انهيارها من الداخل .

أما على الصعيد الأوروبي عموماً، والموقف الفرنسي بشكل خاص تجاه حركة حماس، فقد تبلورت باتجاه عدم تعكير أجواء الوفاق الدولي الجديد، فقام الاتحاد الأوروبي بتبني موقف الولايات المتحدة الذي اعتبر كلاً من حماس والجهاد الإسلامي منظمتين إرهابيتين، وجاء ذلك الموقف على لسان خافيير سولانا منسق السياسات الأمنية والخارجية للاتحاد الأوروبي حيث قال: " إن هذا الموقف الأوروبي مرهون باندماج هاتين المنظمتين في الكيان السياسي الفلسطيني".(حسن،2002)، وعلى أثر فوز حماس في انتخابات 25/يناير 2006، أوقف الكونجرس الدعم المالي الذي كان مخصصاً للسلطة الفلسطينية "عقاباً للشعب الفلسطيني الذي اختار ممثلي حماس في انتخاباته التشريعية ".

(الدسوقي،2006)، وبعد يومين فقط أعلنت أوروبا الموقف ذاته حيث وجهت دول أوروبا وعلى رأسها فرنسا طلباً رسمياً لشركاتها ومؤسساتها وممثليها بعدم التعامل مع حركة وحكومة حماس، لهذا يمكن القول إن هناك تطابقاً بل تماهياً بين مواقف كل من فرنسا والولايات المتحدة في هذا الصدد.

وبتاريخ 27 كانون أول/ديسمبر 2001 تم إدراج الجناح الخارجي لـ "حزب الله" على اللائحة الأوروبية للإرهاب، والجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" المعروف بـ "كتائب عز الدين القسام"

وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، وجاءت هذه اللائحة على خلفية قرار مجلس الأمن رقم (1373) الذي يقر محاربة الإرهاب عبر تجفيف منابعه وموارده المالية، وهكذا جمدت الدول الأوروبية الأصول المالية للأشخاص والمنظمات التي وردت في تلك اللائحة.

ولكن، لا بد من الإشارة إلى قضية هامة جداً وهي: أن فرنسا والأوروبيين عموماً بالرغم من التزامهم بالموقف الأمريكي، فقد كان لديهم وجهة نظر أخرى مغايرة عن وجهة النظر الأمريكية تجاه حماس، أما هذه النظرة فتكمن في انتهاج ما يسمى بالقوة الناعمة لعلّ وعسى تنجح في استدراج واستمالة حماس واحتوائها، وبالتالي ليس مقاطعتها كاملة مثلما فعل الأمريكيون.

بطبيعة الحال ،هذا الموقف يعتبر مناقضاً لرغبة الولايات المتحدة بإبعاد حماس عن الحياة السياسية ما لم تتخلّ عن سلاحها بل ذهبت بعض الدول الأوروبية أبعد من ذلك في مخالفة الولايات المتحدة، وقامت بإجراء اتصالات مع حماس، حيث أبلغ الاتحاد الأوروبي الإدارة الأمريكية بخصوص التحول الجوهري في الاتصالات التي يجريها مع حركة حماس .

وعندما قام الرئيس الروسي بوتين بدعوة قيادة حماس لزيارة موسكو للتباحث مع المسئولين الروس، بادرت باريس إلى مباركة وتأييد موقف موسكو، وذلك في تمايز فرنسي واضح عن واشنطن، حيث نهجت فرنسا نهجاً أكثر اعتدالاً، ودعت إلى ضرورة الحوار مع حماس التي تعتبرها باريس قوة فاعلة في المجتمع الفلسطيني، وجزءاً من النسيج الفلسطيني، وكذلك اعتبرتها موسكو حركة شرعية وليست تنظيماً إرهابياً متطرفاً. على هذه الخلفية، جاءت دعوة الرئيس بوتين لقادة حماس بزيارة موسكو ودعمت فرنسا هذا الموقف، بل أصبحت قناعات كل من موسكو وباريس بأنه لا بد من تعزيز فرص الحوار مع حركة حماس واحترام الخيار الديمقراطي للشعب الفلسطيني.

أما الاتحاد الأوروبي الداعم الأكبر للسلطة الفلسطينية . بالرغم من أنه أعلن عن عدم تمويل حكومة تقودها حماس، إلا في حال اعترافها بإسرائيل وتخليها عن العنف . فإنه اقترح تحويل المساعدات

الأوروبية إلى الرئاسة الفلسطينية مباشرة دون المرور بوزارة المالية التي تسيطر عليها حركة حماس من أجل تجنب تحويلها لحماس، واستحدثت من خلال الرباعية في حزيران/يونيو 2006 ما يسمى "الآلية الدولية المؤقتة" لإيصال المساعدات إلى الفلسطينيين، لأن الاتحاد الأوروبي أدرك بأن السلطة دون مساعدات ستنهار فقررت تقديم مساعدات مالية طارئة لإنقاذ السلطة من الانهيار قدرت بـ(120)مليون يورو.(الدسوقي، 2006)، أي أن الاتحاد الأوروبي مارس سياسة منع الدعم والتمويل في محاولة منه للضغط على حماس بتغيير مواقفها عن طريق التهديد بحجب المساعدات المالية عنها وليس عن الشعب الفلسطيني، أي ممارسة القوة الناعمة بشكل عملي تجاه حركة حماس.(هادار،2006)

وبالرغم من أن فرنسا رفضت فكرة فرض عقوبات ضد حركة حماس، لأن من شأن ذلك أن يضر بالشعب الفلسطيني، فإن الرئيس شيراك أكّد ضرورة اعتراف حماس وقيادتها بإسرائيل وبالاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل ونبذ العنف، أي أن موقف فرنسا جاء متناغماً مع موقف الرباعية الدولية، التي أكدت في اجتماع لها في لندن عقب فوز الحركة بالانتخابات، على أن حل الدولتين للصراع يتطلب أن ينبذ كل المشاركين في العملية السلمية العنف والإرهاب ويقبلوا بحق إسرائيل في الوجود، وينزعوا أسلحتهم.

إن فرنسا لم تقتنع بجدوى خيار العقوبات (بالرغم من التزامها به) بقدر قناعتها بضرورة استمرار الاتصالات مع حماس، وإجراء حوار معها خاصة أنها جزء هام من النسيج الفلسطيني، وذلك على أمل إعادة حماس إلى مواقف تسمح بتحقيق هدف إنشاء دولتين تتعايشان في سلام.

فهي تحاول الاعتماد على سياسة القوه الناعمة، وأن تكون أكثر استقلالية عن مواقف واشنطن إلى حدٍ ما وهي تحاول دعم المواقف الأكثر اعتدلاً واستقلالاّ عن واشنطن ولكن دون الصدام معها.

(الدسوقي،2006)

إجمالاً، تمسك الفرنسيون بنهج الحصار بعد الانتخابات، رغم مخاطر ذلك . حسب المنظور الفرنسي والأوروبي . على مستوى الرأي العام الأوروبي، وعلى المستوى الشعبي الفلسطيني والشارع العربي والإسلامي أيضاً.

6-6 الملف النووي الإيراني:

أصبحت العلاقات الثنائية بين إيران وفرنسا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 عرضة لتطور غير مسبوق مقارنة مع ما كانت عليه قبل وقوع هذه الأحداث، ففرنسا منذ انتصار الثورة الإيرانية وحتى 11 سبتمبر 2001 كانت علاقاتها بإيران قائمة على سياسة مستقلة إلى حدٍّ ما عن السياسة الأمريكية. فبينما كانت الولايات المتحدة تعمل بشكل دائم على مقاطعة إيران اقتصاديا وعزلها وحصارها، كانت فرنسا تعمل على تقليص حدة الضغط الأمريكي على إيران وجعل علاقاتها بإيران أكثر قوة. لكن بعد أحداث 11 سبتمبر حدث تغير في السياسة الخارجية لفرنسا تجاه إيران لدرجة أنها بدأت تتبنى في بعض الأحيان سياسة أكثر حدة من السياسة التي تنتجها الولايات المتحدة تجاه إيران.(اللاوندي، 2006)

ولكن قبل تشخيص هذا التحول في الموقف الفرنسي بشكل خاص، والأوروبي بشكل عام تجاه إيران، لا بد من العودة إلى استعراض تطور العلاقات الثنائية منذ مطلع التسعينيات. فمنذ انتهاء الحرب الإيرانية العراقية ثم وفاة الخميني، ومجيء حكومة جديدة في إيران كانت بمثابة نقطة تحول في تاريخ علاقات إيران بالاتحاد الأوروبي عامة وفرنسا خاصة، لأن الحكومة الجديدة في إيران وجهت اهتمامها نحو إعادة بناء اقتصادها وجهازها الدفاعي المدمر بسبب الحرب، مما يتطلب ذلك التعاون مع الدول الأوروبية لأن الاقتصاد الإيراني كان منذ زمن بعيد مرتبطاً بالاقتصاديات الأوروبية، بالإضافة إلى أن صناعات النفط والغاز الإيرانية المرهقة كانت تحتاج إلى الاستثمارات، وكان المصدر الوحيد الذي

يستطيع تلبية حاجة إيران بعد الولايات المتحدة هو أوروبا. وفي أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور القطبية الأحادية بدأت الولايات المتحدة بفرض هيمنتها كقوة عسكرية وحيدة، وقامت بالحد من نفوذ الاتحاد الأوروبي في منطقة الخليج العربي حيث اعتبر هنري كيسنجر أنه: " في غضون فترة عشرة أعوام يجب أن تنتقل العديد من المسؤوليات الأمنية التي تتحملها الولايات المتحدة في الخليج الفارسي إلى الأوروبيين الذين يتلقون حصة أكبر من نفط المنطقة، ولكن على أميركا أن تعمل من أجل المحافظة على هيمنتها هناك ".

أما الأزمة الناجمة عن الغزو العراقي للكويت في 2 آب/ أغسطس عام 1990 فقد أدت إلى تدعيم النفوذ الأميركي، حيث اقترح كيسنجر: " بأن تستفيد واشنطن من فرصة العدوان العراقي على الكويت ".(هادار، 2005)، أما الاتحاد الأوروبي فقد استغل التوتر في العلاقات الإيرانية الأمريكية لتدعيم تعاونه مع إيران، حيث أرادت كل من باريس وبون إرسال رسالة لواشنطن وللعالم بأنهما عادتا إلى المنطقة وبدأتا بتحدي الهيمنة الأميركية في موقعها. ففي عام 1993 تبني الاتحاد الأوروبي سياسة الحوار النقدي مع إيران. وبهذه السياسة فإن الاتحاد الأوروبي لم يتبع السياسة الأميركية التي عرفت بسياسة الاحتواء المزدوج ضد كل من إيران والعراق.

كان الهدف من وراء سياسة الحوار النقدي هو الإبقاء على صلات حقيقية مباشرة مع إيران، فهذه السياسة أتت ثمارها في عملية تبادل الأسرى وجثث الجنود بين إسرائيل وحزب الله. حيث قامت فرنسا وألمانيا بدور الوسيط فيها، مما ولّد قناعة لدول أوروبا بأن إستراتيجيتها الخاصة بالحوار النقدي هي استراتيجيه صحيحة وأكثر ملائمة من أي استراتيجيات أخرى. وأكدِ في هذا السياق وزير الخارجية الفرنسي الأسبق، هيرفيه دي شاريت تمسك فرنسا ودول الاتحاد الأوروبي بالحوار النقدي مع إيران رغم معارضة الولايات المتحدة، حيث قال: "سوف نظل متمسكين بهذه السياسة، لأن عزل إيران أو فرض حصار عليها لن يفيد إلا في زيادة التوتر. ونعتقد أن إيران شريك مسئول في المجتمع الدولي، وعليها

أن تتحمل مسؤولياتها كاملة، أما القوانين الأمريكية التي تسعى إلى فرض حصار على إيران وغيرها من الدول المشتبه في تعاونها مع الإرهاب، فهي قوانين رديئة، ولن تأخذ بها أوروبا".(Drozdiak, 1996)، ومن جهته عبر وزير الخارجية الفرنسي الأسبق رونالد دوماس قائلاً: " إن مجهود فرنسا الدءوب من أجل محافظتها على سياسة مستقلة في المنطقة بالرغم من الهيمنة الأميركية المتزايدة".(Swann, 1991)

وجاء موقف المفوضية الأوروبية في بروكسل مخالفاً لمواقف وسياسة واشنطن، صحيح بالرغم من أنها ظلت تشاركها المخاوف من التحديات التي تطرحها أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب فإنها أكدت سياسة الحوار النقدي مع إيران وتوقيع اتفاقيات التعاون التجاري معها، وهذا بالطبع، يتناقض مع حالة الحرب التي يلوح بها الرئيس الأمريكي جورج بوش بها، وكانت صحيفة لوفيجارو الفرنسية قد استبعدت مساندة أوروبا لبوش وحربه ضد ما أسماه "محور الشر" وقالت: " إن الولايات المتحدة ستجد نفسها . في حالة إصرارها على هذه الاستراتيجيه . وحيدة كما أن التضامن الأطلسي سيكون أكثر فتوراً. وأعلنت فرنسا تحفظها على مقولة الخير والشر في الخطاب الأمريكي؛ لأنها مغايرة لواقع العالم.(ولد أباة، 2004)

لم تتمكن إيران من استثمار هذا الخلاف بين أوروبا والولايات المتحدة، ولكن الشيء الجدير بالاهتمام هو أنه على الرغم من وجود تباين في وجهات النظر بين الأوروبيين والأمريكيين، لكن هذا لا يعني أن الأوروبيين على استعداد للدخول في ائتلاف وتحالف ضد الولايات المتحدة؛ لأن الخلاف بينهما في كثير من الأحوال ليس حول السياسات بقدر ما هو خلاف حول آليات تنفيذ السياسات، ويبدو أنهم ليسوا على استعداد أن يضحوا بعلاقاتهم بالولايات المتحدة من أجل إيران، والقضية العراقية نموذجاً لذلك. بعبارة أخرى، لا يمكن التوقع أن تدخل فرنسا في صدام مع الولايات المتحدة من أجل إيران، فدول فرنسا وألمانيا وروسيا التي كانت تعارض الولايات المتحدة في حربها على العراق هي الآن

بصدد تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة لكي تتجنب العقوبات المالية والاقتصادية.(اللاوندي، 2004)، وفي هذا الإطار، سيكون من السهل التضحية بإيران من أجل تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

أما فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي، فقد تبنى الاتحاد الأوروبي موقفاً متشابهاً للموقف الأمريكي، أما الموقف الفرنسي إزاء الخطة الشاملة لنزع السلاح وخصوصا معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية فهنالك أسبابٌ أخرى دفعت فرنسا إلى تخصيص الأولوية والاهتمام بهذا الملف. فالرئيس شيراك يكن العداء لإيران، وهو الذي أرسى علاقات مع العراق أيام الرئيس الراحل صدام حسين منذ السبعينيات، ودعم العراق في حربها مع إيران التي كانت ترفع شعار تصدير الثورة منذ عام 1979.

ومن جهة أخرى، وجد الرئيس الفرنسي في الملف الإيراني فرصة لإعادة إرساء العلاقات مع البيت الأبيض التي ساءت في ربيع 2003. وبالتالي نجحت فرنسا وبريطانيا وألمانيا في المفاوضات مع طهران في 21 تشرين أول/ أكتوبر 2003،على تعليق مؤقت من قبل إيران لنشاطاتها في تخصيب اليورانيوم، ووقعت إيران في 18 كانون أول/ ديسمبر 2003 على البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، مما يسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتنظيم عمليات تفتيش مفاجئة وكاملة في المواقع النووية الإيرانية.

لقد أبدت واشنطن تحفظها إزاء هذه الخطوات ولكن في بداية العام 2005، مع تسلم كوندوليزا رايس مهام وزارة الخارجية الأميركية الذي تزامن مع تفاقم حدة المشاكل في العراق، قررت الإدارة الأمريكية الدخول في اللعبة الأوروبية، وقد تجسد هذا المنعطف في بروكسل في شباط/ فبراير 2005، خلال زيارة بوش وحصل الاتحاد الأوروبي على دعم واشنطن في حواره مع إيران. وفي المقابل انتزعت الإدارة الأميركية حق الاطلاع على الاقتراحات الأوروبية، وهكذا لن يُسمح لطهران بأية عملية تخصيب لليورانيوم ولو كانت تجريبية.(نشرة واشنطن، 2005)

وفي صيف عام 2005 أعلنت الترويكا الأوروبية(فرنسا وايطاليا وألمانيا) عن اقتراحاتها لطهران: مقابل بضع قطع غيارات لطائرات البوينع، وإمكانية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ووعدت بمساعدة إيران في تطوير برنامجها النووي المدني في المقابل تقوم إيران بالتخلي عن أي شكل من أشكال التخصيب. وفي ربيع العام 2006، وصلت الاستراتيجيه الأوروبية والأميركية إلى طريق مسدود، فقد استعادت طهران أعمال تخصيب اليورانيوم وحصرت الرقابة المشددة التي تمارسها الوكالة الدولية للطاقة الذرية على المفاعل النووي الإيراني. كما رفضت كل من بكين وموسكو اعتماد أية عقوبات ضد إيران.(دالدر، نيسوتو، غوردن، 2006)، وبعد أن صرحت الترويكا الأوروبية تكراراً ومراراً، أن اقتراحاتها العائدة لربيع 2005 هي نهائية، تقبل كما هي أو ترفض. فقد قدمت عرضاً جديداً بطلب من واشنطن يتمتع بحظوظ ضئيلة للحصول على قبول طهران به، وقد صرح المستشار الدبلوماسي للرئيس الفرنسي شيراك، السيد موريس غوردو مونتاني: "أن الوقت قد حان لواشنطن بإطلاق الحوار، لكن الولايات المتحدة ترفض ذلك بالرغم من تجديد طهران لعروضها مراراً". هذا وقد شرح الرئيس الفرنسي في 20 كانون الثاني/ يناير 2006 في خطابه حول العقيدة النووية الفرنسية أنه: "يجب أن تفهم الدول التي قد تلجأ إلى أساليب إرهابية ضدنا، كذلك أولئك الذين يفكرون باستخدام أسلحة الدمار الشامل، بطريقة أو بأخرى، أنهم يعرضّون أنفسهم لرد قاسٍ ومطابق من جهتنا، قد يكون الرد تقليدياً، وقد يكون أيضاً ذات طبيعة مختلفة ". (ليل لونج، 2006)، إن هذه التصريحات قد أثارت قلقاً شديداً في طهران، وهذه هي المرة الأولى التي صّعد فيها شيراك من حدة خطابه، وهي المرة الأولى أيضاً التي يتم فيها استعراض عضلات فرنسا في هذا المجال.

على أي حال، تحاول باريس استعادة الروابط مع واشنطن فمنذ 30 نيسان/ إبريل 2003 أعلن وزير الخارجية الفرنسي دوفيلبان رداً على أحد النواب أنه: " لأوروبا والولايات المتحدة مسؤوليات خاصة بطبيعة الأحوال... قد يكون لهذه الشراكة فعالية كاملة بالعمل، من خلال مقاربة جماعية وشاملة،

وذلك في مواجهة الأزمات بشكل خاص، أي في الشرق الأوسط، من أجل تأمين الاستقرار والسلام في العراق وإعادة إطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط. يجب أيضاً أن نحارب سوية أكبر مرضين في عصرنا هذا: الإرهاب وانتشار الأسلحة النووية ".(اللاوندي،2006)

هذا التصريح الفرنسي ناتج عن إحساس فرنسي وأوروبي بأن إيران تقلل من جدية الموقف الأوروبي من ملفها النووي، من هذا المنطلق، حصل شبة توافق دولي بضرورة استعمال العصا مع إيران، على أن تكون غليظة جداً خاصة أن إيران تجاوزت حلفاءها أيضاً فيما يتعلق بالطرح الروسي، ومن هنا جاءت تصريحات شيراك بالإشارة إلى قدرات بلاده النووية للتذكير بأن الخيار العسكري غير مستبعد على الإطلاق، وبما أن القدرات التقليدية قد لا تنفع مع إيران فكان لا بد من التلويح بالعصا النووية. فالفرنسيون الذين كانوا في طليعة الدول الأوروبية المعارضة لشن حرب على العراق وضد إرادة الولايات المتحدة أصبحوا أكثر استعداداً للتهديد والوعيد وإمكانية استعمال الخيار العسكري مع إيران. إذن، يمكن القول أن التحول في الموقف الفرنسي ناجمٌ عن تخوف فرنسا من إمكانية تعاظم النفوذ الإيراني في منطقة الخليج العربي وبالتالي تهديد المملكة العربية السعودية بعد سيطرتها غرباً على العراق وامتدادها شمالاً في أذربيجان، وتوسعها شرقاً في أفغانستان وبذلك تكون لهذه الإمبراطورية كافة المقومات العسكرية والاقتصادية للتمدد والمواجهة أو الارتقاء إلى مصاف الدول الكبرى مع احتكار لمعظم موارد واحتياطات النفط العالمية، وامتلاكها للرادع النووي.(بنيامين، 2006)

استناداً لما سبق، يمكن القول إن إيران في حال امتلاكها للسلاح النووي تستطيع تحقيق الأهداف التالية:(بنيامين، 2006)

١. تصبح المنافس الوحيد لإسرائيل والولايات المتحدة في المنطقة، والسيطرة عليها، وبالتالي تنهار أهمية أي قوة إسلامية سنية أمامها.

٢. تكون إيران قد أثبتت وأوضحت قدراتها على تحمل المخاطر التي ليس بوسع أي فاعل إسلامي تحملها في سبيل الوصول إلى هدفه.

٣. تعمل إيران على تحقيق توسع إمبراطوري يستند في بدايته على التوسع الإسلامي الشيعي ثم يحتوي الآخرين في إطاره ويعتمد على السلاح النووي والنفط.

وعليه، تدرك إيران أن قرار حل الأزمة ليس بيد دول أوروبا، إنما يكمن بيد واشنطن والتي ترى بوجوب بقاء إيران تحت السيطرة لأن التهاون بامتلاكها هذا السلاح سيقود إلى نتائج إقليمية ودولية خطيرة يترتب عليها اختلال التوازن العسكري في المنطقة.

يبدو أن تورط الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق، دفع بواشنطن بعدم التصدي للأزمة الإيرانية وجهاً لوجه، بل على الترويكا الأوروبية لتنفيذ الأجندة الأمريكية وهذا الأمر يدخل في إطار إستراتيجية أمريكية تقودها وزيرة الخارجية الأميركية رايس، التي ارتأت وجوب إتباع سياسة جديدة تجاه الحلفاء في أوروبا، وهي نوع من أنواع الوفاق بين هذه الدول من أجل توحيد المواقف وتوزيع الأدوار والغنائم، على عكس ما حدث إبان الحرب على العراق عام 2003. وفي هذا السياق يتحدث خافيير سولانا المنسق الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي قائلاً: "إذا ما أبحرت كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في قارب واحد فيمكننا أن نهدف إلى نتائج مرضية، وتلقي على عاتقنا مهمة إيجاد أرضية مشتركة لمواجهة الكم الهائل من التحديات... أما فيما يتعلق بإيران، فكل منا يرغب في إيران ديمقراطية تتعامل من واقع الإحساس بالمسؤولية... إننا متفقون على أن إيران مسلحة نووياً تعتبر غير مقبولة، وأن الاتحاد الأوروبي يشجع التوصل إلى حل دبلوماسي، فقد أدت مساعي أوروبا إلى حدوث انفراجة أولى، إذ إن إيران قد أوقفت أنشطة التخصيب، بينما تستأنف المفاوضات الرامية إلى التوصل لحل شامل، ولكن أمريكيا لها دور مهم في ذلك، فالعمل المتفق عليه بين الاتحاد

الأوروبي والولايات المتحدة يتيح أفضل الفرص للاستمرار في تعزيز التقدم الذي أحرزناه بالفعل مع إيران لتحويله إلى نجاح فعلي". (اللاوندي، 2006)

ونتيجة لهذه الإستراتيجية وتوافقها مع الرؤية الأوروبية، فإن فرنسا (أوروبا) تنكرت لجملة من الثوابت في سياستها الخارجية، فيما يتعلق بإيران، في المقابل فإن إيران أعلنت رفضها للمقترحات الأوروبية وأعلنت استئنافها فعلياً لعملية تخصيب اليورانيوم، ولكنها احتفظت ببعض الأفكار للمحافظة على قناة المفاوضات مع الترويكا الأوروبية، وفي نفس الوقت هددت بالانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي، ولوحت باستخدام سلاح النفط في هذه المواجهة. وفي ظل تصاعد أسعار النفط استقبلت واشنطن هذا التهديد بحساسية شديدة. إن التصعيد الإيراني جاء على خلفية تهديد واشنطن بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، وعدم استبعاد الخيار العسكري ضد إيران.(سامور، 2006)، بالرغم من تبلور الموقف الفرنسي باتجاه ضرورة محاسبة إيران على أفعالها، فإنها لم تفضّل استخدام القوة العسكرية لحل الأزمة، ولأن هذا الأمر سيجعل أسعار النفط تتصاعد وستدفع فرنسا وأوروبا أيضاً الفاتورة الكاملة.(كاتزمان، 2006)

وهناك حسابات أخرى تدركها السياسة الفرنسية تجاه إيران وهي:

. تعتبر فرنسا النفوذ الإيراني المتنامي في الشرق الأوسط أصبح موضع قلق لها ولدول أوروبا.

. استفادة إيران من الحرب على الإرهاب في الشرق الأوسط بعدما استبدلت الولايات المتحدة أصدقاء إيران الشيعة – في العراق– بأعدائها السنة.

. استثمرت إيران التورط الأمريكي في المستنقع العراقي والأفغاني بشكل جيد.

. استفادة إيران من علاقاتها الوثيقة مع سوريا.

. قدرة حليف إيران . حزب الله . على التصدي لإسرائيل في حربها على لبنان في صيف 2006.

. استثمار إيران لورقة حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين.

بمعنى آخر، اعتقد أن الحسابات الغربية غير الدقيقة تجاه إيران أسهم في تحويل طهران إلى قوة يحسب لها حساب ولو مرحلياً.

وقد حددت الحسابات الفرنسية خيارات المواجهة وتحديات المرحلة، حيث أدركت فرنسا منذ البداية التمايز الكبير بين الحالتين العراقية والإيرانية.(سامور، 2006)

إجمالاً، إن واشنطن وباريس تدركا مدى خطورة امتلاك طهران للسلاح النووي؛ لأن ذلك سوف يغير المعادلة والمعطيات والتوازنات كافة في الشرق الأوسط. وتدرك باريس أن الولايات المتحدة ستواجه عقبات جمة قبل الحصول على إجماع يمكنها من اتخاذ إجراءات مشددة، فهناك آمال إيرانية بالصين وروسيا، بسبب اتفاقيات تصدير النفط والغاز الموقعة مع كل منهما بقيمة تقترب من 70 مليار دولار لكل دولة، هذا بالإضافة للاتفاقيات العسكرية والصفقات الكبرى، والتي عززت بها طهران من قدراتها الدفاعية.

وفي ضوء هذه الآمال، فمنذ أوائل عام 2006 استغل المفاوضون الإيرانيون احتمالية الوصول لاتفاق مع روسيا بشأن اقتراحها لتدوير الوقود النووي الإيراني على أراضيها، مما أدى إلى توسيع شقة الخلاف في الرأي بين الولايات المتحدة والترويكا الأوروبية بشأن وجوب إحالة ملف إيران إلى مجلس الأمن لانعدام شفافيتها في التعامل مع مفتشي الوكالة الدولية للطاقة النووية. أما الصين وروسيا فلم توافقا على إصدار قرار من المجلس الأمن يلزم إيران قانونياً. فكلتا الدولتين قاومتا الموقف الغربي الذي يتهم إيران بأنها تهدد السلم والأمن الدوليين، وقد أدى هذا الموقف بالولايات المتحدة إلى عدم اللجوء إلى العمل العسكري ضد إيران دون الرجوع في هذا الشأن إلى مجلس الأمن، بخلاف ما قامت به عندما استخدمت القوة ضد العراق عام 2003.(سامور، 2006)، وكنتيجة لهذه المقاومة من جانب الصين وروسيا، أصدر مجلس الأمن بياناً وليس (قراراً) يطالب إيران بالاستجابة للوكالة الدولية للطاقة النووية، وعليها أن تفي بكل ما تطلبه منها في غضون شهر. وتحت الضغط، كان النظام الإيراني

مصراً في إجابته عن المطالب الدولية مع إعادة التأكيدات القوية على حقوق إيران السيادية، والى حد كبير كان ذلك في صالح إيران. وأعلن الرئيس الإيراني أمام مؤتمر إيراني كبير في 11 إبريل 2006 أن إيران نجحت في إنتاج قدر كاف من اليورانيوم المخصب يمّكنها من الانضمام إلى مجموعة الدول التي تملك التكنولوجية النووية. هذا التأكيد العلني الذي أطلقه أحمدي نجاد كان له رد فعل رمزي هائل بالرغم من التهديدات بفرض عقوبات اقتصادية وسياسية وإجراءات أخرى عسكرية مفترضة بدأت تمارسها الولايات المتحدة ومجموعة الترويكا الأوروبية منذ بداية عام 2006. وفي مايو 2006 حثت الترويكا الأوروبية الولايات المتحدة على أن تقدم لإيران قائمة مكتوبة بحوافز تشجيعية يمكن أن تثنيها عن موقفها.(زلوبن وآخرون، 2006)، وتحذرها في نفس الوقت شفوّياً ومن خلال اتصالات غير علنية من عواقب عدم تخليها عن طموحاتها النووية.(دالدر، نيسوتو، غوردن، 2006)، وحتى مع التغيير الجذري في التكتيكات الأمريكية، والذي انعكس في العرض الذي قررته كوندليسا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية بإجراء محادثات مباشرة مع إيران، مخالفة بذلك قطيعة دبلوماسية استمرت 27 عاماً، ولكن اشترطت رايس أن تثبت إيران بدليل محقق وصريح أنها توقفت فعلاً عن كل نشاطاتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم. وكان رد إيران على هذه المقترحات متوقعاً، فبينما رحبت طهران بقائمة الحوافز التي قدمها لها خافيير سولانا الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية بنفسه في 6 يونيو 2006، إلا أن المسئولين الإيرانيين رفضوا الوعد النهائي الذي حددته الترويكا الأوروبية والولايات المتحدة وهو . 26 يونيو 2006، لأن هذا الموعد لا يسمح لهم بالوقت الكافي لدراسة النتائج السياسية والقانونية المترتبة على هذه المقترحات. ورد الزعيم الروحي الأعلى في إيران آية الله خامنئي على عرض الولايات المتحدة بإجراء محادثات مباشرة مع إيران، معلناً بأن" المفاوضات مع أمريكا ليس لها أية فائدة لنا، إننا لسنا في حاجة لمثل هذه المفاوضات." وحتى مع محاولة الولايات المتحدة

والترويكا إحياء محاولات يونيو 2006 للحصول على موافقة الأمم المتحدة باتخاذ موقف دولي أكثر حزماً ضد إيران.

من خلال ما تقدم، نرى أن جهود فرنسا تستند على التلويح دائما بالجزرة لإجبار الإيرانيين على التخلي عن مشاريعهم النووية، ورفضت فرنسا التكهنات حول وجود اتجاه داخل الولايات المتحدة بأهمية توجيه ضربة عسكرية لإيران لإجبارها بالتخلي عن برنامجها النووي، وتؤكد فرنسا أن أحداً في الاتحاد الأوروبي لا يفكر في هذا الخيار، الذي وصف بأنه غير بناء، وأن الاتجاه الأفضل هو مواصلة الحوار مع طهران، فجوهر التصور الفرنسي يقوم على أن تتقدم الولايات المتحدة بحوافز وإغراءات لطهران، مثل: عضوية منظمة التجارة العالمية، وبيع طائرات مدنية لها، مقابل وقف برنامجها النووي، أما الأمريكيون فيفضلون التصرف بشكل انفرادي. ويكرهون أن تكون أعمالهم من خلال قنوات المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، وينطلق ذلك من اقتناع يملأ العقل والخيال الأمريكي مؤداه: لا وجود للأمم المتحدة، وإنما يوجد مجتمع دولي تقوده الولايات المتحدة ويندرج ذلك تحت اسم "الثقافة الإستراتيجية الأمريكية".

وإن كان في إطار حرص الولايات المتحدة على أن يظل الدور الأمريكي حاضراً في الملف الإيراني فقد أكد بوش قائلاً: " نأمل أن نتمكن من التوصل إلى حل دبلوماسي، أعرف أن موقفنا مع الحلفاء الأوروبيين واحد، وهو التوصل لحل بالسبل الدبلوماسية، لدينا هدف مشترك هو إقناع طهران بعدم امتلاك السلاح النووي المهم هو أننا متحدون في هذا الشأن ".(نشرة واشنطن، 2005)

وختاماً، بالرغم من تلاقي الطرفين على الموقف الثابت والواضح بمنع وصول سلاح نووي للبلدان النامية عموماً، ولاسيما الإسلامية، فإن الخلاف الثنائي يبقي خلافاً على أسلوب التعامل ليس إلا نتيجة إدراك الطرفين للأهمية الاستراتيجيه للمنطقة، والمصالح المشتركة فيها. وهذا ما أثبتته الدراسة في فصولها السابقة عندما أبرزت أن الطرفين، حتى في القضايا الخلافية لم ولن يصلا إلى التوتر

والتباعد، فالتجربة التاريخية والواقع الحالي يدللان على عمق الروابط الأوروبية . الأمريكية، هذا من جانب، ومحدودية الدور الأوروبي والفرنسي على وجه الخصوص في مواجهة المواقف الأمريكية المختلفة من جانب آخر.

الفصل السابع
استنتاجات الدراسة

الفصل السابع
استنتاجات الدراسة

لقد تناولت الدراسة العلاقات الأمريكية الفرنسية خلال الفترة 2001-2006، ولكن للضرورة الأكاديمية تم تناول العلاقات خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي وذلك بتسليط الضوء على قضايا هامة رسمت ملامح العلاقات الثنائية ومن أبرزها: الحرب على العراق عام 1991، وملف قضية الشرق الأوسط والمحكمة الجنائية الدولية، وبروتوكول كيوتو للتغيير المناخي .

أما فيما يتعلق بالحرب على العراق(حرب الخليج الثانية1991)، تبين أن الولايات المتحدة اتخذت قرارها بحشد تحالف دولي لمحاربة العراق، إلا أن فرنسا في البداية فضلت الطرق الدبلوماسية لحل الأزمة، ولكن مع بدأ العمل العسكري أعلنت فرنسا رسمياً المشاركة بقواتها إلى جانب قوات التحالف الدولي لطرد الجيش العراقي من الكويت .

ولمّا كانت فرنسا تعتبر منطقة الشرق الأوسط الفناء الخلفي لها، فإنها سعت دوماً لإيجاد موطئ قدم لها، فعملت على تعزيز تواجدها وثقلها بسبب مصالحها وإرثها الاستعماري في المنطقة، ولكنها على الرغم من ذلك أدركت عدم قدرتها على مزاحمة الولايات المتحدة في منطقة تعتبرها الأخيرة حيوية واستراتيجيه وتدخل في نطاق المصالح العليا الأمريكية، لهذا اختزلت فرنسا دورها في تمويل العميلة السلمية ومتابعتها، وعملت على نزع فتيل الانفجار في المنطقة، بل أسهمت في توفير أجواء سياسية مواتية للولايات المتحدة من أجل إدارة الصراع وليس حله.

وتناولت الدراسة قضية المحكمة الجنائية الدولية، حيث أبرزت هذه القضية مدى الخلافات بين الولايات المتحدة وفرنسا، فالأولى أجهضت كافة المحاولات الهادفة لتشكيلها بينما دعمت فرنسا تشكيل هذه المحكمة، ولكن لوحظ أن فرنسا لم تمارس سياسة معينة تجبر الولايات المتحدة على القبول

بتشكيل هذه المحكمة، بمعنى آخر، لم تمارس فرنسا قدراً مطلوباً من الضغوط على الولايات المتحدة لتعديل موقفها الرافض للانضمام للمحكمة الجنائية الدولية.

أما بروتوكول كيوتو للتغيير المناخي والذي شهد معارضة قوية من جانب الولايات المتحدة في المحافل والسياسات الدولية على اعتبار أن هذا البروتوكول يوجه ضربة قوية لاقتصادها، بينما وقفت فرنسا إلى جانب تطبيق هذا البروتوكول، ولكن تبين أن فرنسا لم تتبنَ مواقف قوية تحاول فيها إجبار أمريكا على تغيير مواقفها وسياستها تجاه بروتوكول كيوتو .

إذًا، بناءً على ما خلصت إليه الدراسة فيما يتعلق بالعلاقات الأمريكية . الفرنسية في التسعينيات اتضح أن فرنسا تتبنى سياسة الانتظار تارةً، والتراجع تارة أخرى تجاه حرب الخليج الثانية عام 1991 وقضية الشرق الأوسط، وفي النهاية تساير السياسة الأمريكية. أما القضايا الأخرى التي تناقضت فيها المواقف الأمريكية مع المواقف الفرنسية فتوصلت الدراسة إلى أن السياسة الفرنسية لم تحاول إبراز تلك القضايا على أنها تناقضات رئيسية بل سعت جاهدة على اعتبار أن تلك التناقضات هي مجرد تناقضات ثانوية وهذا ما حدث في قضيتي بروتوكول كيوتو والمحكمة الدولية الجنائية.

أما فيما يتعلق بقضية المشاريع العسكرية الأوروبية، أبرزت الدراسة أن فرنسا سعت وبشكل قوي لتشكيل قوة مستقلة عن الناتو في محاولةٍ منها لإيجاد قوة موازية نسبياً للولايات المتحدة، ولكن على الرغم من حيوية هذه القضية بالنسبة لفرنسا وأوروبا حيث تشكل هذه القوة دعامة أساسية لإنجاح أي سياسة خارجية ودفاعية مشتركة لأوروبا، إلا أن النهج الفرنسي لم يتسم بالقوة والتعاظم أمام جهود الولايات المتحدة في تحجيم هذا التوجه.

كما برز الخلاف بشكل واضح فيما يتعلق بنظام الدرع الأمريكي المضاد للصواريخ، حيث أصرت أمريكا على نشر الصواريخ في أوروبا الشرقية، ولكن، بالرغم من إدراك فرنسا لخطورة هذه السياسة

التي اعتبرتها باريس محاولة لإعادة أجواء الحرب الباردة، إلا أن فرنسا لم تتخذ أي إجراء لعرقلة أو وقف هذه السياسة .

أوضحت الدراسة أهمية توسيع الإتحاد الأوروبي، الذي اعتبرته فرنسا بأنه هدف استراتيجي يصب في تحقيق أهدافها الطامحة لتشكيل سياسة دفاعية وخارجية وأمنية موحدة، ولكن الولايات المتحدة سعت لتحطيم هذا الطموح الفرنسي وذلك بضرب القاطرة التي تقوده وهو ما يعرف بالثنائي الفرنسي الألماني الساعي لإيجاد مكانة لفرنسا(أوروبا) لتقف في وجه الهيمنة الأمريكية. وبدأ واضحاً من خلال إدراك فرنسا لحاجتها للمظلة الأمنية الأمريكية . حلف الأطلسي . لذا لم تتخذ مواقف تزعج الحليف الأمريكي، وعلى الأقل تصل لحد التناقض والصراع.

وفيما يتعلق بتأثير عدد من القضايا الأمنية والإستراتيجية على طبيعة العلاقات الأمريكية – الفرنسية، أوضحت الدراسة أن فرنسا وقفت بجانب الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب بسبب التعاطف الدولي الكبير على اثر أحداث 11 سبتمبر، ولم تعارض سياسة الولايات المتحدة، ولكنها تململت فيما بعد، حيث اعتبرت إن الفقر والتهميش يشكلان جذور العنف وعدم الاستقرار، وكانت هناك مسايرة فرنسية لأمريكا في الحرب على الإرهاب، ولكنها أرادت أن تعطى شرعية للحرب وذلك من خلال المؤسسات الدولية .

أما فيما يتعلق بالحرب علي أفغانستان، فلقد توصلت الدراسة إلى أن الولايات المتحدة استغلت أحداث 11 سبتمبر ووظفتها لما يسمى بالحرب على الإرهاب، فقامت فرنسا بدعم خطوات واشنطن في هذا الصدد، نتيجة إدراكها لعدم وجود مساحة كافية لإظهار أي معارضة ضد سياسة واشنطن، هذا من جانب. ونتيجة موجة التعاطف الدولي الهائل التي لاقته واشنطن من دول العالم ومؤسساته من جانبٍ آخر.

فيما تناولت الدراسة عقيدة الحرب الاستباقية والتي أسهمت أحداث 11 سبتمبر وسرعت في تبنيها من أجل الإثبات للعالم بأن الولايات المتحدة ما زالت القطب الأوحد في العالم. أما الموقف الفرنسي تجاه هذه العقيدة فقد كان مدركًا لخلفية أهداف هذه العقيدة ومنها، تهميش دور فرنسا من الحلبة الدولية. وأن الهدف منها أيضاً جعل القرن الحادي والعشرين قرناً أمريكياً وتحطيم حلم فرنسا (أوروبا) في تشكيل أوروبا العظمى للوقوف أمام الغطرسة الأمريكية، ولكن فرنسا لم تتخذ خطوات عملية أو سياسية للوقوف ضد هذه العقيدة على الرغم من معرفتها للولايات المتحدة.

أما فيما يتعلق بالحرب على العراق عام 2003، فقد برزت المعارضة الفرنسية لسياسة الولايات المتحدة بشكل واضح، بل يمكن القول، بأن فرنسا نشطت في بداية الأمر في مقاومة السياسة الأمريكية لمنع نشوب الحرب ضد العراق ولكننا رأينا كيف أن الموقف الفرنسي قد تغير من السياسة الأمريكية بتهنئة الولايات المتحدة بانتصار" القيم الديمقراطية الغربية ".

ولكن أوضحنا من خلال الدراسة، بأن المعارضة الفرنسية تم توظيفها لخدمة السياسة الأمريكية نفسها، لهذا حتى وإن جاءت سياسة فرنسا معارضة للسياسة الأمريكية، فهي في النهاية كانت توظف لخدمة السياسة الأمريكية.

أما على صعيد الصراع العربي . الإسرائيلي فعلى الرغم من أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لفرنسا، فهناك رؤية فرنسية ترتكز بالمحافظة على استقرار المنطقة ودعم جهود السلام، وامتصاص الغضب العربي الناتج من الممارسات الإسرائيلية في الضفة وغزة أو الناتج عن السياسة الأمريكية المنحازة لصالح إسرائيل، لذلك لم نلحظ معارضة فرنسية رسمية تجاه السياسة الأمريكية نحو الصراع العربي . الإسرائيلي، بل هناك اختلاف بالكلمات، أما المواقف السياسية الرسمية فهناك مباركة فرنسية للخطوات والسياسة الأمريكية نحو الصراع العربي . الإسرائيلي.

وفي ضوء مساعي فرنسا لإعادة العلاقات الفرنسية الأمريكية للاستقرار نتيجة تعرضها للتوتر على اثر حرب العراق 2003، وجدنا أن هناك انقلاباً فرنسياً وتحولاً في علاقات فرنسا ضد سوريا، بل أنها صاغت قرار 1559 الذي يدعو لطرد السوريين من لبنان، أي أنها اتبعت سياسة من أجل إرضاء واشنطن والتقرب لها.

كذلك الحال فيما يتعلق بالمواقف الفرنسية تجاه حركتي حماس والجهاد الإسلامي، فقد اعتبرت كلتا الحركتين إرهابيتين، ولكن على صعيد الخطوات السياسية تبين أن فرنسا سعت للتأثير على حركة حماس والعمل على تطويعها من أجل تذليل العقبات أمام الولايات المتحدة، وجعل مواقف حركة حماس أقل تطرفاً . أي الاعتراف بإسرائيل ونبذ الإرهاب . وبمعنى آخر فإن فرنسا وظّفَتْ سياستها من أجل إرضاء ومسايرة الولايات المتحدة فيما يتعلق بحماس أيضا.

أما الملف النووي الإيراني فقد لوحظ أن جوهر السياسة الفرنسية تجاه إيران عُرِفَتْ بسياسة الحوار النقدي التي ما هي إلا وسيلة ابتدعتها فرنسا(أوروبا) في محاولة منها لتذليل العقبات أمام سياسة الولايات المتحدة لاحتواء إيران، وبكلمات أخرى، إن السياسة الفرنسية وظَّفَتْ مرة أخرى لخدمة سياسة الولايات المتحدة.

فاعتماداً علي ما سبق توصلت الدراسة إلى النتيجة التالية :

أن هناك بعض المواقف الخلافية في مسار العلاقات الأمريكية الفرنسية مثل قضية بروتوكول كيوتو والمحكمة الجنائية الدولية، وبرز ذلك بشكل واضح خلال عقد التسعينات من القرن الماضي ولكن هذه القضايا الخلافية تم التقليل من شأنها من قبل فرنسا، وهذا ما لمسناه في إطار الخطاب الرسمي والسياسي الفرنسيين.

رأينا من خلال الدراسة أيضا أن هناك حالة من التذبذب في المواقف الفرنسية والسياسة الأمريكية تجاه بعض القضايا، تمثل ذلك في موقف فرنسا من خلال حرب الخليج الثانية عام 1991، حيث سايرت

فرنسا الولايات المتحدة فشاركت في الحرب ضد العراق. أما فيما يتعلق بحرب العراق الأخيرة عام 2003 فقد بدا وكأن هناك تناقضاً في المواقف الثنائية، الأمر الذي يجعل المراقب يشعر بأن هناك حالة تفسخ أصابت الحلف الأطلسي، ودفعت بإتجاة توظيف المعارضة الفرنسية لخدمة أهداف تصب في تحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من الدول المتحالفة معها.

واستنتجت الدراسة من خلال ما تقدم، أن فرنسا تتبع سياسة علنية معارضة لسياسة الولايات المتحدة ولكن في حقيقة الأمر سايرت تلك السياسة، أما المعارضة الفرنسية الشكلية فقدَ صبّتْ في خدمة السياسة الأمريكية حتى وإن كانت تلك المعارضة بشكل واضح وعلني . مثلما حدث قبل حرب العراق 2003 . فهي تأتي في إطار إجبار الولايات المتحدة على أخذ مصالح فرنسا بعين الاعتبار، لهذا لعبت المصالح الفرنسية دوراً هاماً في توجيه سياسة فرنسا تجاه علاقتها مع الولايات المتحدة.

إجمالاً، يمكن القول بان جميع مواقف وسياسة فرنسا سواء التي اتسمت بالتذبذب أو المسايرة أو الخضوع أو المعارضة أو حتى المتناقضة، ارتكزت جميعها وبشكل أساسي على مصالح فرنسا بالدرجة الأولى.

بيبليوغرافيا

1. الكتب (بالعربية)

- أبو خلف، هـ . (1999) :" المجموعة الأوروبية والمؤتمر الأوروبي للسلام في الشرق الأوسط " ، الطبعة الأولى. الجمعية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس .
- الأزعر، م، خ . (1995) : "الجماعة الأوروبية، والقضية الفلسطينية" ، الطبعة الأولى. دار الجليل، عمان .
- أمين ، ج . (2002) : "عولمة القهر، أمريكا والعرب والمسلمين قبل وبعد أحداث سبتمبر"، طبعة أولى. دار الشروق، القاهرة .
- أمين ، س . (2001) : "الصراع الصهيوني العربي على ضوء المشروع الأمريكي للسيادة العالمية" ، طبعة أولى. مكتبة مدبولي، القاهرة .
- أولبرايت، م، ويبر، ف. (2005) : "دعمًا للديمقراطية العربية لماذا وكيف ؟" ، طبعة أولى. مجلس العلاقات الخارجية، واشنطن .
- البرغوثي، م . (1999) :" العلاقات الفرنسية الفلسطينية 1967 . 1997"، الطبعة الأولى. آفاق المعرفة، رام الله .
- برو، ش، س . (2003) : " السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات .
- بيرجنسكي، ز . (1999) :" رقعة الشطرنج الضخمة، الأولوية الأمريكية ومتطلبات الجيو إستراتيجية "، ترجمة أمل الشرقي، طبعة أولى. الأهلية للنشر والتوزيع، عمان

_ بنيامين، د . (2006) :" توجهات إيران الإمبراطورية "، ترجمة علي حسين باكير، طبعة أولى . الكويت .

_ جاد ، ع . (1998) : " حلف الأطلنطي : مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة " ، طبعة أولى. منشورات الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة .

_ جاد ، ع . (2001) : " السياسة الخارجية والأمنية المشتركة " ، طبعة أولى. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة .

_ الحاج ، ع . (2005) : " سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة "، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .

_ خضر ، ب . (2003) :" أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم" ، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .

_ دالدر ، أ ، نيسوتو ، ن ، غوردن ، ف .(2006): " هلال الأزمات، الإستراتيجية الأمريكية . الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير"، ترجمة حسان البستاني، طبعة أولى. الدار العربية للعلوم، بيروت .

_ راي ، م . (2003) : " خطة غزو العراق ترجمة حسن الحسن" ، طبعة أولى. دار الكتاب، بيروت، لبنان .

_ رفعت ، أ ، الطيار ، ص . (2002) : " الإرهاب الدولي" ، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس .

_ روس ، د . (2004) : " السلام المفقود : قضايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط "، واشنطن.

_ ريد ، ت ، ر . (2004) :" الولايات المتحدة والقوة العظمى الجديدة ونهاية الهيمنة الأمريكية "، طبعة أولى. بنغوين برس ، نيويورك .

_ زلوبن ، ن وآخرون . (2006) :" المصالح الدولية في منطقة الخليج "، طبعة أولى. تحرير مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات .

_ سامور ، ج . (2006) : " مواجهة التحدي النووي الإيراني، سلسلة محاضرات الإمارات"، طبعة أولى. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الإمارات .

_ سعيد ، م . (2002) : " الحروب الأمريكية في القرن العشرين "، في: ر. هلال (معد) "الإمبراطورية الأمريكية"، الجزء الثالث، الطبعة الأولى. مكتبة الشروق الدولية، القاهرة .

_ شوير ، م . (2005) :" الفوقية الإمبريالية الأمريكية ، لماذا يخسر الغرب الحرب على الإرهاب "، ترجمة سمة محمد عبد ربه، طبعة أولى. الدار العربية للعلوم، بيروت .

_ طلاس ، م .(1991) :"حرب تحرير الكويت "، الطبعة الأولى. مركز الدراسات العسكرية، دمشق.

_ العجلاني ، م. (1994) : " السياسة الفرنسية في المنطقة العربية : العرب في الاستراتيجيات العالمية "، الطبعة الأولى. مركز الدراسات الإستراتيجية، عمان .

_ غانم ، ت . (1993) : " الخبرات التاريخية وحرب الخليج "، الطبعة الثالثة. معهد الدراسات السياسية، إسلام آباد .

_ غريش، آ، فيدل، د .(1991) : "الخليج : مفاتيح لفهم حرب معلنة "، ترجمة إبراهيم العريس، طبعة أولى. الشارقة للنشر والتوزيع ، قبرص .

_ فرانك ، ج . (2006) : "بوش تحت المجهر، جولة داخل عقل الرئيس" ، ترجمة سعيد الحسنية، طبعة أولى. الدار العربية للعلوم، بيروت .

_ فرشخ ، ج . (1981) : " فرانسوا ميتران والقضايا العربية " ، الطبعة الأولى. منشورات المكتب العربي، باريس.

_ كامل ، ف . (2005) : " الحروب الأمريكية الجديدة ، الأهداف المعلنة والخفية "، طبعة أولى. العربي للنشر والتوزيع، القاهرة .

_ كردون ، ع . (1999) : " الأمن والاستقرار في المتوسط"، طبعة أولى. مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، لبنان .

_ كيسنجر ، هـ . (2003) : " هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية ؟ "، ترجمة عمر الأيوبي، طبعة أولى. دار الكتاب العربي، بيروت .

_ لابيفيير ، ر. (2006) : " التراجع الكبير " عرض ومناقشة محمد مخلوف، طبعة أولى. دار الكتاب العربي، بيروت .

_ اللاوندي ، س . (2001) : " القرن الحادي والعشرون هل يكون أمريكيًا ؟ "، الطبعة الأولى. نهضة مصر، القاهرة .

_ اللاوندي ، س . (2002) : " أمريكا في مواجهة العالم.. حرب باردة جديدة " ، طبعة أولى. نهضة مصر، القاهرة .

_ اللاوندي ، س . (2004) :" وفاة الأمم المتحدة، أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية "، الطبعة الأولى. نهضة مصر، القاهرة .

_ اللاوندي ، س . (2006) : " أمريكا . أوروبا " سايكس . بيكو الجديد " في الشرق الأوسط ، ملامح أولية لوفاق دولي جديد" ، طبعة أولى. نهضة مصر، القاهرة .

_ مقلد ، أ ، ص . (1986) :" الصراع الأمريكي . السوفيتي حول الشرق الأوسط : الأبعاد الإقليمية والدولية " ، الطبعة الأولى. منشورات دار السلاسل، الكويت .

_ نافعة ، ح . (2004) : " الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً "، طبعة أولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .

_ هادار ، ل . (2005) : " عاصفة الصحراء، فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط " ، ترجمة سعيد الحسنية، طبعة أولى. الدار العربية للعلوم، بيروت .

_ هيكل ، م ، ح . (1992) : "حرب الخليج : أوهام القوة والنصر" ، طبعة أولى . مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة .

_ ولد أباة ، س .(2001) : " عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الإشكالات الفكرية والإستراتيجية "، طبعة أولى. الدار العربية للعلوم، بيروت .

_ يازجي ، أ ، شكري ، م . (2002) : " الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن"، سلسلة حوارات قرن جديد، الطبعة الأولى. دار الفكر المعاصر، بيروت .

2. الـدوريـات

- "أزمة الخليج"، (1990، 13سبتمبر):" أزمة الخليج"، **الوحدة**، **1145** ص ص13-15.

- "بوش يقول إن أميركا تريد وحدة الموقف مع أوروبا ونجاح الدبلوماسية في التعامل مع إيران". (فبراير، 2005)، **نشرة واشنطن**، ص 1.

- أبو زيد، ق. (يناير، 2002): " الإسلام والغرب حرب الكراهية لماذا ؟ ". **صحيفة الخليج** ، ص 4.

- أحمد، ح. (فبراير، 2002): " حرب أفغانستان: التحول من الجيو استراتيج ي إلى الجيو ثقافي". **المستقبل العربي**، **276** ص ص72-104.

- أحمد، م. (2001، 11 أكتوبر): " حرب بوش والقضية الفلسطينية". **صحيفة الخليج**، ص5.

- الأشعل، ع. (يوليو، 2002): "تطور الجهود القانونية لمناهضة الإرهاب". **السياسة الدولية**، **149**، ص ص 63-65.

- الإمام، م. (إبريل،1997): " اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي". **بحوث اقتصادية عربية**، **7**، ص ص53-56.

- أندرسون، ك. (مايو، 2004):" العلاقات الأمريكية- الأوروبية". **بي. بي. سي نيوز أونلاين**، واشنطن ص ص 1-3.

- أوروبا ونظام الدفاع الصاروخي"، (فبراير، 2002) قراءات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد الخامس،**2**، ص ص1-8.

- برجينسكي، ز. (2007، 26 مارس): " الحرب على الإرهاب وسياسة ترويج الخوف في أمريكا". **الأيام الفلسطينية**، ص19.

- بكر، ح. (أكتوبر،1990): " الولايات المتحدة وإدارة عملية الحشد الدولي". **السياسة الدولية**، **102**. ص ص 102-109.

- بن ساهال، ن. (إبريل،2003): " الائتلاف في مواجهة الإرهاب... التعاون مع أوروبا وحلف شمال الأطلنطي والاتحاد الأوروبي". **قراءات إستراتيجية مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية**، **المجلد الخامس، 3**، ص 7-12.

- بن عنتر، ع. (مارس، 2003): " المراهنة العراقية على أوروبا... إلى أين"، **المعرفة الجزيرة نت**، ص ص 1-4.

- بن عنتر، ع. (مايو، 2006): " مغازي وأهداف توسيع الاتحاد الأوروبي". **المعرفة، الجزيرة. نت**، ص ص 1-6

- جاد، ع. (مارس، 2001): " السياسة الخارجية الأمنية المشتركة ". **مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 5**، ص ص 159-111.

- حتى، ن. (مارس،1992): " الجماعة الأوروبية والشرق الأوسط "، **أوراق الشرق الأوسط، 5** ص ص 45-48.

- حرب، أ. (إبريل، 2006): " فلسطين تحت حكم حماس". **السياسة الدولية ، 164**، ص ص 3 - 5.

- حسن، ب. (2002، 11 سبتمبر): " الحرب ضد الإرهاب قبل وبعد سبتمبر". **الأهرام**، ص 17.

- حسين، س. (يوليو، 2004): " التوسع الجديد سيعدل ميزان القوى داخل الاتحاد الأوروبي"، **السياسة الدولية. 157** ص ص 132-138.

- حماد، ع. (2003، 19مايو): " الاتحاد الدفاعي الأوروبي...الفرص والصعوبات". **الأهرام**، ص 12.

- خالد، ع. (يوليو، 1981): " فرنسا ميتران والقضايا العربية ". **شئون فلسطينية ، 115**، ص ص 126-129.

- الدسوقي، أ. (يناير، 2001): " أمريكا والإرهاب: الحدث والتداعيات ". **السياسة الدولية ، 143**، ص ص 104-106.

- الدسوقي، أ. (إبريل، 2006): " الموقف الدولي إستراتيجية حماس البديلة "، **السياسة الدولية، 164**، ص ص 13- 17.

- دي، ج. (إبريل، 2003): " الإصلاح العسكري الأوربي لأجل شراكة عالمية "، **قراءات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية**، المجلد السادس، **4**، ص ص 1-7.

- زرنوفة، ص. (أكتوبر، 2001): " توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي، الواقع والتحديات ". **السياسة الدولية**، 146، ص ص 82-87.

- زهران، ج. (يناير، 1991): " أزمة الخليج في مواجهة النظام العالمي الجديد ". **السياسة الدولية**،**103**، ص 83-87.

- السعدي، ن. (يوليو، 2001): "بروتوكول كيوتو وأزمة تغير المناخ"، **السياسة الدولية** ، **145**، ص ص33- 35..

- سليمان، ع. (ابريل، 2002): " الحملة الأمريكية ضد الإرهاب خارج أفغانستان ". **السياسة الدولية**، **148**، ص ص 38-41.

- الشافعي، ع. (ديسمبر،1991): " تعدد المواقف الأوروبية ". **أوراق الشرق الأوسط**،**2**، ص 54.

- شفيق، م. (أكتوبر، 2003): " الصراع الأميركي مع فرنسا وألمانيا... النموذج". **المعرفة، الجزيرة نت**، ص 1-3.

- الشوباني، ش. (مايو، 1996): " الدور الأوروبي في الشرق الأوسط، هل يصبح بديلاً للدور الأمريكي". **الأهرام**، ص7.

- الشوبكي، ع. (2003، 7نوفمبر): " هل ستقول لا فرنسا في مجلس الأمن ؟ ". **الأهرام**،ص7.

- الشوربجي، م. (2002، 2 يناير): " السياسة الأميركية الخارجية صارت أكثر خطراً ". **الأهرام**، ص18.

- صدقي، ر، أ. (يوليو، 1990): " التوجهات العامة لردود الفعل الدولية ". **السياسة الدولية**،**101**. ص ص 95-112.

- عبد العظيم، خ (يونيو، 2005): " الصراع على النفوذ في الأوراسيا "، **السياسة الدولية ، 161**، ص ص 73-75.

- عبد العظيم، خ. (يناير، 2002): " حدود التحالف وأبعاد الانقسام في العلاقات الأوروبية-الأميركية "، **السياسة الدولية**، ص ص 123-125.

- عبد الوهاب، أ. (يناير، 1991): " المبادرات السياسية وإمكانات نجاحها ". **السياسة الدولية،103**. ص ص69- 76.

- عوني، م. (أكتوبر، 2001): " السياسة الخارجية الأمنية المشتركة، أفاق التكامل الأوروبي الجديدة ". **السياسة الدولية، 147** ، ص ص 88-94.

- غنام، أ. (إبريل، 2001): " المحكمة الجنائية الدولية...محكمة القرن الحادي والعشرين ". **السياسة الدولية، 144**، ص ص 85-87.

- فيصل، غ. (ديسمبر، 1991): " "اللاعبون الأساسيون في المؤتمر: سلام الأقوى" **أفاق عربية، 12**، ص ص 67-69.

- كاتزمان، ك. (يناير، 2006): " أزمة البرنامج النووي الإيراني جميع الحلول الصعبة ". **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**، ص ص 1 – 4.

- كردون، ع. (ابريل، 1999): " الأمن والاستقرار في المتوسط ". **شؤو ن الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق**، لبنان، ص ص 47- 49.

- كوش، ع. (أكتوبر، 2006): " مشهد العلاقات الفرنسية الأميركية ". **مجلة مكرا با ت الالكترونية، 743**، ص ص1-2.

- كيسنجر، هـ. (1999، 24 أغسطس): " لماذا يتوجب على أوروبا ألا تنفصل عن الناتو؟". **الاتحاد الضبيانية**، ص9.

- كيسنجر، هـ. (2001، 3 ديسمبر): " كيف ستؤدي هجمات 11 سبتمبر إلى صياغة النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين ". **صحيفة الشرق الأوسط**، ص3.
- ليبل، ل. (يونيو، 2004): " السياسة الدفاعية للاتحاد الأوروبي... المنظور الأمريكي ". **قراءات إستراتيجية مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية**، المجلد السابع، **3**، ص ص 1-9.
- ماجد، ع. (مارس، 2001): "المحكمة الجنائية الدولية والسيادة الوطنية". **مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية**، ص ص- 101-103.
- محمد، ف. (1997، 7يناير): " عقبات الشراكة الأوروبية المتوسطة ". **صحيفة الخبر الجزائرية**، ص 4.
- محمود، أ. (يناير، 2002): " الإرهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية ". **السياسة الدولية**، **147**. ص ص 44-46.
- محمود، م. (2000، 14 يناير): " هل ينجح الأوروبيون في محاولة التحرر من المظلة الأميركية ". **الاتحاد الضبيانية**. ص 9.
- مصطفى، ن. (أكتوبر، 1983): " الدبلوماسية الفرنسية والغزو الإسرائيلي للبنان ". **الفكر الاستراتيجي العربي**. **9**. ص 27-31.
- مورافشيك، ج. (يناير 1998): " حتمية الزعامة الأمريكية: تحد للانعزالية الجديدة " . **المستقبل العربي**، **277** ص ص 112-115.
- هويدي، ف. (2003، 7فبراير): " التحدي الأوروبي لأمريكا نسف فكرة صراع الحضارات ". **الشرق الأوسط**، ص4.

- ولد أباة، س. (2001، 7 أكتوبر): " التحالف الدولي ضد الإرهاب: الثغرات والعوائق". **صحيفة الشرق الأوسط**، ص 3.

3.الرسائل الجامعية:

- حسن، س .(2005): " العلاقات الأوروبية –الأمريكية في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي"، جامعة القاهرة، مصر. (رسالة دكتوراه غير منشورة).

Foreign Books :

_ **Archer , C , Butler , F . (1992) : "The European Community : Structure And Process ", St . Martin Press , New York .**

_ **Asseburg , M . (2003) :" The EU And The Tackling The Main Obstacle To Europe . Mediterranean Partnership" , Mediterranean Political , London .**

_ **Carton , A . (1995) :" Larmement Francais et la novelle donnee stratefique" , Regardsur . l'actualite , Paris .**

_ **Daalder , I , H . (2003) : "The End Of Atlantsim" , First Addition . The Brookings Institution , Washington D C .**

_ **Hader , L . (2003) : " The Coming American Struggle Over The Middle East " , Washington D C : Cato Institute .**

_ **Kagan , R . (2003) : "Paradise and Power : American and Europe in the New World Order" , First Edition . Knopt , New York .**

_ **Kaplan , L , Kristol , W . (2003) :" The War Over Iraq : Saddam's Tyranny And America Mission", Encounter Books New York .**

_ **Kaufman , J . (1991) : "The Arab Middle East And The United States : Inter . Arab Rivalry And Superpower Diplomacy" , First Addition . the Brooking Institute , Washington D C .**

_ **Kile , S , N . (2002) :" Ballistic Missile Defense and Nuclear Arms Control" , World Armaments , Disarmaments and International Security , Oxford University Press , Washington D C .**

_ **Lachowaski , Z . (2002) :"The Military Dimension Of The European Union" , World Armaments and Disarmament And International Security , Oxford University Press , Washington D C**

_ **Latter , R . (2002) :" Europe's Future Security And Defense" , Wilton Park , Sussex , New York .**

_ **Lemann , N . (2002):" The Next World Order : The Bush Administration May Have A Brand – New Doctrine Of Power " , First Edition . Knopt , New York .**

_ **Lesser , I . (2004) : "The United States And Europe . Mediterranean Relations : Attitude Evolving And Strategic , Euro Mesco Brief 10", Institute Of International Studies , Lisbon .**

_ **Muravichik , J . (1996) : "The Imperative of American leadership : A Challenge to Neo. Isolationism ", American Enterprise Institute Press, Washington D C .**

_ **Ortega , M . (2003) : 'The European Union And The Crisis In The middle East" , First Addition . Institute For Security Studies , Paris.**

_ **Ravenal , B . (1998) : "Mediterranean , Le Nord centre Le sud ", Foundation des etudes defense , Paris .**

_ **Rotfeld , A , D . (2001) :" Europe : An Emerging Power ", World Armaments , Disarmaments And International Security , Oxford University Press . Washington D C .**

_ **Woodward , B . (2002) : " Bush At War " , Simon And Schuster , New York .**

Articles :

- Applebaum, A. (2003, 28 January) "Here Comes the New European", **Washington Post,** p 12.
- Baker, G. (2003, 30 May): "The U.S. Has come to see the Status Quo as Inherently Dangerous". **Financial Times**, p. 13.
- Balis, C, Serfaty, S. (1991, 18 February): "Trading Battles: Europe's New Economic Crusade in the Middle East". **Herlad Tribune**, p. 18
- Barringer F. (2003, 8 March): "UN Split as Allies Dismiss Deadline on Iraq", **New York Times**, p 12.
- Black, I. (2002, 1, October):" Britian Accused of Sacrificing New Court" **Guardian Unlimited**, pp.13.
- Byman , D . (November – December,2003) : " Should Hezbollah Be Next ? " , **Foreign Affairs ,119** , pp. 22 - 24
- Chace, J. (2002, winter): "Imperial America and the Common interest", **World Policy Journal**, Vol. xix no. 1. pp 22-24.
- Charles, T. (2002): "A History of press, Iraq" **Cambridge**: **Cambridge University**, pp – 193 – 284.

- Cooper, R. (1998, April): "Toward a Real Globel warming "Treaty". **Foreign Affairs**, **77**, pp.66-79.
- Crisis in the Persian Guff Region: U.S. Policy options and Implication. Hering, before the committee on Armed services, U.S. Senate (Washington D C: US Government Printing office, 1990) p. 278.
- Dempsey, J. (2003, 20 March): "Nato Agrees to strengthen country's Border Defense", **Financial Time**, p4.
- Drozdiak, W. (1996, 1 May): "U. S – French Dispute" **Financial Times**, p 12.
- European Council, Council Common Position of (2001, 11 June) on the international Criminal Court, Document no. 2001/443/CFSP
- Fukuyama, F. (2005, October): "The Bush Doctrine, Before and After". Financial Time. pp 12-14. (http://www.sais-jhu-edu/inside/pdf/2005-article/fukuyama-jt-101105-pdf.)
- Gertz, B. (2003, 19 December): " Pentagon Plans Defence Against Mideast Missiles", **Washington Times**, p7.
- Glasser, S. (2002, 19 December): "Russia Has Warning and overture on Missile Plan", **Washington Post** p.19.
- Guggenheim, k. (2002, 18 December): "Bush Missile shield plan Draws Criticism", **Associated press**.
- Gunaratna, R. (April, 2004): "the post- Madrid Face of Al- Qaeda" **the Washington Quartely**, **47**, pp 12-14.
- Haeri, S. (2004, 4Mareh): "Greater middle East" Asia Times. (http://www.atimes.com/middle=Eas/FCO4K06.html)
- Hanson, V. (2002) "Good bye to Europe?" **Commentary**, P. 4.
- Helm, T. (2003, 16 January): "Labour Anger at Decision to Back Son of star wars", **Daily Telegram**, p5.
- Hendrilk, He (October, 2002): "Manifesto" **The New York**, v. 18,.31 # p, 12 -14.

http://story.news.yahoo.com/news?tumpl=story2andcid=54484=/ap/20021218/ap_on_go_pr/wh/missile_defence8printer=10
http://www.defenselink.mil/news/Jan2002/601042002_botoo_02.html.)

- Huntington, s. (1988-1989, winter): "the US Decline or Renewal". **Foreign Affairs**, **67**, pp- 93- 94.
- Ikenberry, J. (October, 2002): "Preventive war" **Foreign Affairs**, 106
- Ivanov, I. (2000, October): "The Missile- Defense Mistake undermining strategic stability and the ABM treaty **Foreign Affairs, 79**, pp15-20.
- " Iran's Strategic weapons programmes : A Net Assessment (2005) , **International Institute for Strategic Studies** , London : Routledge , pp 22 – 35 .
- Jeris, R. (fall, 2005): "why the Bush Doctrine cannot be sustained". Political Quarterly, The Academy of political science, vol. 120 pp 254 – 255.
- Joint statement by the quartet, DS Department of the state office of the spokesman, Washington D.C. 20 December, 2002 (http://www.Nsembassy-Israel.org/il/publish/peace/archives/2002/december/122103.html.)
- Kagan, R. (June, 2002): "Power and Weakness", Policy Review, 113, pp. 24, 28 http://www.policyreview.org/Juno2/kagan-print.html.
- Kelly, M. (2002, 2 February): "Bush's view of world Evolves", state of the Union Message. **Washington Post** p.4.
- Kissinger, H. (2003, 9 February) "The Atlantic Alliance in the Gravest Crisis", Tribune media service international, p 42 – 144 (http://www.timsfeatures.com/tmsfeatures/subcategory.jsp.)
- Kissinger, H. (January, 1991): "A postwar Agenda". **News week**, pp 26-30.

- Krauthamer, C. (April, 1991): "The unpolar moment", **Foreign Affairs**, 72 PP 22 -24.
- Krepon, M. (2001, May-June): "lost space" **Foreign Affairs**, **80,** pp2-8.
- Lewis, N. (2002, 5 May); U.S to Renounce it's Role in Pact for world Tribunal". **New York Times**. P5
- Liven, A. (2001, October): "Fighting Terrorism: Lesson from the Cold war **Policy Briet**, Washington, 7 pp 5-7.
- Machines, C. (2003, April): "A different kind of war? September 11 and the United States war". **Review of international studies**, **29**, p.175.
- Meyers, S. (2001,2 January),: "Clinton Approves war crime Court: In Challenge to Republicans Global", **International Heraled Tribume**, p2.
- Morationos, M. (1999, 4 Avril), "Les mirage de l'etat Palestinien: Un engagement plus prononce de l'unian europeenne", **Le mande diplama tique**, p. 4.
- Moritan, R. (Autumn, 1992): "the Developing world and the New world order" **Washington Quarterly**, **15,** pp 60-72.
- NYE, J. (2003, 11 march): "Europe is Too Powerful to be ignored" **Financial Times**, p p 12 -14.
- Nye, J. (2003, September): "the U.S. National security Strategy: A Debate" **Council of Foreign Relation**, Washington. Pp:22-25.
- Nye, J. (November, 1990): " the Changing Nature of the world power." **Political Science Quarterly** **105**, pp 12-23.
- Pfaff, W. (December, 1990-1991): "Redefining world Power", **Foreign Affairs**, **70.** pp 40-53.
- Responsibility for the Terrorist Atrocities in the United states. //September 2001" office of the prime minister, 4October 2001. http://www.pm.gov.uk/outpat/page1812.asp?

- Rice, C. (2000, January February): "Promoting the national foreign Affairs" **Public Affairs**, p. 25-27.
- Ricks, T, Leab, V. (2002, 16 October): " Bush Developing military Policy of striking First, New Doctrine addresses Terrorism "**Washington post**, p. 2.
- Roberts, A. (July, 1991):" A New Age in International Relations". **International Affairs, 67.** pp 60-72.
- Roy, O. (2003, 13 may): "Europe won't befooled Again", **Financial Times**, p p 13 – 15.
- Sanger, D, Forguhart, N. (2004,2 January): " Taking Look Back at the axe of evil", **the National Herald Tribune**, p.5.
- secretary of Defense Donald Rumsfeld," Missile Defense programme Direction" Memorandum, office of Secretary Defense January 2002.
- Shlaes, A. (2003, 15 March): "New Europe, New Divide" **Financial Times**, p 13.
- Shlaes, A. (2003, 28 March): "Rumsfeld is Right a bout Fearful Europe", is Right a bout Fearful Europe", **Financial Times**, p3.
- Siman, J. (2002, 30 July): "Iraq: countdown to war?" the Guardian. P3.
- Soros, G. (2003, April): "the Bubble of American Supremacy". **Public Affairs**, p.27
- Spiegel, P. (2003,27 February): "US Expands it military presence around Global", **Financial Times**; P.3
- Stanely, H. (1991, Fall): "A New world and its troubles", Foreign Affairs, 69, pp 17-23.
- Stevenson, J. (2003, 3 December): " the New face of old-style Terrorism". **The international Herald Tribune**, p. 4.
- Sunic, T. (199, 12 may) "The Gulf war in Europe" Chronicles, p. 49.
- Swann, R. (1991 – 20 December): "self – Interest wins out" **Middle East International**, p. 13.

- Traynor, I. (2002, 17 A gust): "East Europeans Torn on the Rock by international Court Row". **Guardian Unlimited** pp 12-14.
- United Nations "letter Dated 7 October 2001 from the Permanent Representative of the United states of America to the United Notions Addressed to the president of the security council "UN Document s/2001/946. (http://www.unit/vas/s-2001-946.htm.)
- United Nations, (February, 2003): 1CC Assembly of states parties" **press Release UN Document, L/3026**. pp72-74.
- Us Department of Defense, "Missile Defense operations Announcement, "News Release.no.642_02,17December.
- US Department of State performance – Based Roadmap to a permanent Two – state solution to the Israeli – Palestinian conflict" press statement, 30 April, 2003.
- US White House, office of the press secretary presidential Address to the Nation." 7 October 2001
- US white House, office of the press secretary, Address to a joint session of congress and the American people". 20 September 2001. (http://www.whitehouse.gov/news/release/2001/691/20010920-8/html.)
- Vinocur, J. (2003, 18 December): "In EU, France Now Leads and Germany follow", **Herald Tribune**, pp1-6.
- Wallace, w. (2001, may-June): "Europe, the Necessary Partner". **Foreign Affairs**, 80. pp16-34.
- Weisman, S. (2003, 17 March): "A long winding Road to a Diplomatic Dead End". **New York Times**, p. 2.
- Whitny, G. (1992, 13 December): "5 courts March to instruct Europe once concept independent". **New York Times** P. 26
- Wright, R. (1991, 26 June): "Old ways falling But New order is still Murky", **Los Angles Times**, p7.

- Wright, R. (2005, 16 February) :"U.S And U.N. step up pressure on Syria " , **Washington Post** . p 12 .
- Wright, R. (2004, 28 June): "Iraq Occupation Erodes Bush Doctrine" **Washington** Past, P 12.
- "Behind the U.S. Rift with Europeans: slights and politics." (2003,27 March) Washington, p.6.
- "war in Afghanistan." (2001, October) **International institute for strategic studies**. Pp 245 – 246.

(http://www.definse.link.mil/news/Dec2002/612172002_42_02html)

(http://www.state.gov/r/pa/pre/ps/2003/20062pf.htm).

- (http://www.whitehouse.gov/news/release/2001/10/2001007-8.html.)